برنامج الدراسات الإسرائيلية

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

الصّهيونيّة والاستيطان

إستراتيجيّات السيّطرة على الأرض وإنتاج المعازل

رازي نابلسي

2017

برنامج الدراسات الإسرائيلية

الصّهيونيّة والاستيطان

إستراتيجيّات السّيطرة على الأرض وإنتاج المعازل

رازي نابلسي

الطبعة الأولى: نيسان/أبريل 2017

جميع الحقوق محفوظة

ISBN: 978-9950-400-08-5

المركز الفلسطينيّ لأبحاث السياسات والدّراسات الإستراتيجيّة (مسارات)

المقر الرئيسي: مقابل بلدية البيرة، عمارة كراكرة، ط2

هاتف: 3816 297 2 970+

مكتب غزة: الميناء، مقابل فندق غزة الدولي، عمارة أبو العوف، الطابق الأرضي

هاتف: 0020 288 8 970+

بريد إلكتروني: info@masarat.ps

الصفحة الإلكترونية: www.masarat.ps

Masarat Center

ما يرد في هدا الإصدار من آراء ومواقف يعبر عن وجهة نظر المؤلف، ولا يعكس بالضرورة موقف مركز مسارات

إلى جميع الأحياء فينا وفيها ... إلى جميع من عاش دفاعاً عنها:

الأرض.

المحتويات

توطئة 7

مقدّمة 9

مدخل 11

الفصل الأول: من «الدولة» إلى «الحركة» 19

«الدولة» و«المشروع»: بين إعادة التوزيع الوظائفي وإعادة إنتاج الخطاب الاستعماريّ 24

«الدولة» و«الوطن»: إعادة إنتاج الجوهر الاستعماريّ 27

استيطان واحد على جانبيّ الخط الأخضر 28

شعبة خارج القانون 32

السياسات الاقتصاديّة كمؤشّر محور زمنيّ كولونياليّ 35

السطر الأخير: فلسطين 37

الفصل الثاني: القانون كأداة تشريع واقع كولونيالي 39

قانون «أملاك الغائبين»: تنظيم «نتائج» النكبة من أراضٍ وأملاك 42

بين «ألون موريه» و«عمونا»: تطابق حالتين في زمنين مختلفين 46

التشابه الظاهريّ والدلالة الجوهريّة: الخلل في المنظومة 49

قانون التسويّة: شرعنة واقع «غير شرعيّ»، ولكنّه واقع 52

الفصل الثالث: الفلسطينيّون في معازل 55

مشروع ألون: المشروع غير الرسميّ بين الأعوام 1967-1977 58

شارون: معادلة الربط مقابل التفكيك 63

تشكّل المعازل: سياسة تكرّست باتفاقيّة 65

المستوطنة: بين الأمن والسيادة 68

التخطيط الاستعماري وضمان السيطرة على المورد: الماء، الجدار، الأغوار 69
المعازل: نتاج سياسة مستمرّة 73

الفصل الرابع: الشعب بوصفه نواة الأمل 77

فلسطين في العام 2017 82
بين النظري والسياسي 84
فلسطين: الخلل السياسيّ بوصفه حالة مستمرّة 86
استيطان واحد يُقابل ببرنامج سياسيّ واحد 90
مشروع لم يكتمل وشعبٌ ما زال على الأرض 91
في أبجديّات فرض الحقائق 94

خاتمة: القوّة الكامنة 97

المراجع 101

توطئة

يصدر المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، هذا الكتاب، ضمن برنامج الدراسات الإسرائيلية، الذي أطلقه المركز لدراسة وفهم المشروع الصهيوني، وطبيعة الدولة والمجتمع الإسرائيليين، وصيرورة تطورهما بصورة نقدية. ويهدف البرنامج، إلى تحقيق فهم معمّق لطبيعة وأهداف وديناميات سيطرة النظام الصهيوني الاستعماري الاستيطاني، وفهم التناقضات داخل المشروع على طريق امتلاك رؤية وطنية للمشروع التحرّري الفلسطيني.

يعد برنامج الدراسات الإسرائيلية الذي يشرف عليه فريق بحثي متخصص، مكمّلًا لبرامج «مسارات» كمركز أبحاث سياسات ودراسات إستراتيجية، إذ لا ينفصل عن البرامج الأخرى في المركز، كبرنامج الدراسات الفلسطينية، وبرنامج الدراسات العربية والدولية، بل مكمّل لها من حيث جوهره السياساتيّ. وستشمل كافة الإصدارات بدائل سياسات فلسطينية لمواجهة السياسات الإسرائيلية ومنظومات السيطرة الاستعمارية بهدف تفكيكها وإحباطها.

وبالإضافة إلى هدفه العام، يسعى البرنامج أيضاً إلى توظيف طاقات الكفاءات الفلسطينية في الوطن والشتات للمساهمة في بناء رواية فلسطينية موحدة حول نشوء وتطور النظام الصهيوني الاستعماري الاستيطاني على أرض فلسطين، وتحديد سياسات مواجهة وتفكيك المشروع الصهيوني عبر تحويله إلى مشروع خاسر بالتركيز على نقاط ضعفه، والتناقضات في داخله، واستعادة إطار الصراع التحرري ضد النظام الاستعماري الاستيطاني، وتنمية وتطوير مهارات التفكير الإستراتيجي لدى الباحثين الشباب، ومنحهم الآليات اللازمة لفهم المشروع الصهيوني، والمجتمع الإسرائيلي عامة.

مركز مسارات

مقدّمة

يُولد الإنسان من رحم الأم وحيداً، وحين يموت، يذهب وحيداً، يستقبله الإنسان ويودّعه الإنسان في دورة تبدأ بالأم، وحين تنتهي، تنتهي إلى الأرض. وكذلك هو صراع الفلسطينيّ مع الصهيونيّة، يبدأ بالإنسان لينتهي دائماً إلى حقيقة واحدة: الأرض. فتُسخّر كافة منظومات السيطرة الاستعماريّة من القضاء، مروراً بالعسكر حتّى التنميّة والاقتصاد، جميعها لهدف الاستيلاء على الأرض. وعلى الجهة المُقابلة، يستشهد ويُسجن ويُعتقل ويُعذّب ويُطرد فيُنفى، يسخّر العائلة والبلدة وتضحّي الأم بالابن، ويُضحّي الأب بالابنة والطفل والطفلة، جميعهم للحيلولة دون استيلاء المُستعمر على الأرض. ومن هذا المنطق، ينطلق الباحث لدراسة الاستيطان الإسرائيليّ، بوصفه أداة السيطرة على الأرض والمجتمع والإنسان الفلسطينيّ، وبوصفه أداة السيادة الاستعماريّة على الأرض؛ أي الشكل المادّي النهائيّ للبناء على الأرض وإحاطتها كمُستعمرة ودليل إعلان سيادة على الحيّز الذي أقيمت فيه. وبما أن المشروع الاستعماريّ في أرض فلسطين لم ينتهِ بعد، فإنّها، وإضافة إلى كونها إعلان سيادة، تشكّل نقطة ارتكاز للانطلاق نحو السيطرة على المزيد من الأرض، ما يعني بالضرورة المزيد من البناء الاستيطانيّ، وطالما أن البناء الاستيطانيّ لم يتوقّف وما زال يتوسّع، فإن المشروع ما زال قائماً؛ أي مستمراً ولم يكتمل بعد.

يعمل هذا البحث على قراءة منظومات السيطرة الإسرائيليّة على الأرض الفلسطينيّة، من خلال قراءة مراحل تاريخيّة مهمّة أدّت إلى تحوّلات في طريقة الاستيلاء على الأرض، وليس في الاستيلاء على الأرض ذاتها، مستنداً إلى مقولة أن الاستيلاء على الأرض في فلسطين ليس حدثاً بل هو المنظومة، وأن الاستيطان هو جوهر الصهيونيّة وليس ظاهرها. وبالتاليّ، فإن البحث يذهب في البداية إلى تفكيك العلاقة ما بين «الدولة» و«الحركة الصهيونيّة» بهدف فهمها من خلال قراءة تاريخيّة لهذه العلاقة، وخصوصيّة وحيثيّات العلاقة في «المناطق المحتلة»، وما هو دور الحركة، وبخاصة «المنظّمة الصهيونيّة العالميّة» في الاستيطان في الأراضي المحتلة العام 1967،

والأراضيّ المحتلة العام 1948، وبخاصة منطقة النقب، وما هي طُرق عملها، ما يُساعدنا على فهم منطق الصهيونيّة ودورها كحركة سياسيّة وأيديولوجية في العام 2017. وثانياً، يذهب البحث إلى قراءة تاريخيّة في صيرورة العلاقة بين «الاستيطان» و«القانون الإسرائيليّ»، وكيف شكّل «القانون» في المراحل كافة التي لها علاقة بـ«الاستيلاء على الأرض» مرحلة يتم من خلالها إعادة صيانة الذراع الاستيطانيّة، بعد أن يصطدم بواقع ناتج عن ممارسات استعماريّة تسبق عمليّة التشريع، بعكس ما هو متّبع في واقع «طبيعيّ». وبعد فهم آليّات السيطرة الإسرائيليّة، يذهب البحث إلى دراسة السياسة الاستيطانيّة من حيث أماكن الاستيطان، ومناطق تواجده، والعمق الإستراتيجيّ-الأمنيّ، والأهم: معرفة كيف تمّت عمليّة إنتاج «المعازل» الفلسطينيّة. وكيف تمّت على الأرض عمليّة منع تشكّل أساس مادّي لقيام كيان سياسيّ فلسطينيّ. أمّا الجزء الرابع من البحث، فسيكون سياسيّاً فلسطينياً، حيث يقدّم حلولاً وتوصيات وقراءة في الحالة الفلسطينيّة، وما الممكن فعله، من خلال التركيز على النقاط التي تؤثّر على وتيرة الاستيطان ومجتمع المستوطنين. ومن المهم الإشارة، منذ البداية، إلى أن على هذا البحث أن يكون جزءاً من عمل جماعيّ، يتكامل ويتصافى ويُساهم في إنشاء لوحة معرفيّة متكاملة تشكّل هي الأخرى بدورها جزءاً من لوحة أكبر يشكّلها الشعب الفلسطينيّ بأكمله، من الباحث حتّى السياسيّ، مروراً بالحرفيّ والمربّي، لتتشكّل اللوحة الأكبر التي يشحذها البحث المعرفيّ كما تشحذها المُقاومة، وكما الفن والأدب والاقتصاد والتربيّة وتُسمّى: حركة تحرّر.

يود الباحث توجيه شكر خاص إلى المركز الفلسطينيّ لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية «مسارات»، الذي منح الكاتب الدعم اللازم لإنجاز هذه الدراسة، وبخاصة كلاً من الأستاذ هاني المصريّ، والأستاذ خليل شاهين. وطبعاً يود الباحث توجيه شكر خاص، أيضاً، إلى كل من د. عميد صعابنة، ود. هنيدة غانم وديانا الزير وفارس جقمان ومجد كيال، على دعمهم وملاحظاتهم القيّمة التي قدّموها للباحث خلال مسيرة العمل على إنجاز هذا البحث، ما أغناه وطوّره وساهم في صدوره بشكله النهائيّ، فلهم كل الشكر، ويتحمّل الباحث المسؤوليّة الكاملة عن كل ما ورد ويرد في هذا البحث.

مدخل

«لقد صمّمت الشركة اليهوديّة على أساس أن تكون، إلى حد ما، شركة كبرى للحصول على الأرض، ويمكن أن نطلق عليها (الشركة اليهوديّة القانونيّة). وعلى الرغم من أنها لا تمارس سلطة سياديّة، فإن مهمّتها استعماريّة خالصة».[1]

ثيودور هرتسل

لم يأتِ اختيار هذه الجملة التي كُتبت في العام 1896؛ أي حتّى قبل انعقاد المؤتمر الصهيونيّ الأول، إلّا كدلالة على ما سيخوض فيه هذا البحث. ولتكون هذه الجملة التي كُتبت على يد الأب المؤسّس للحركة الصهيونيّة، ثيودور هرتسل، بكل ما تحويه وتتضمنّه الجملة وكاتبها ومسيرته، مدخلاً للحديث عن الاستيطان الإسرائيليّ في الأراضي الفلسطينيّة. فيأتي اختيار الجملة تعبيراً عن الزمن الذي سيتنقّل بين طيّاته البحث، بين القرن الماضيّ، والقرن الحاليّ. فيطوي الزمن ويحمل مستوطنة «ألون موريه» التي أقيمت لأول مرّة في العام 1975، ويضعها مقابل مستوطنة «عمونا» التي أقيمت في العام 1996، ليدقّق في التشابه والحالة، يضع التصريحات التي بُثّت حينها على لسان الساسة الإسرائيليين، ليُقارنها بما يُبث في الإعلام والشارع الإسرائيليين حول إخلاء مستوطنة «عمونا» مطلع العام 2017. فيضع الماضي القريب والحاضر على صفحة واحدة، ليحاول من خلالهما استشراف المستقبل، يُقارن بين «أم الحيران» و«سوسيا»، فيجعلهما حالة واحدة كما هي المنظومة الاستعماريّة. أمّا الكاتب، فإن في اقتباسه مدخلاً للحديث عن الاستيطان الإسرائيلي، عودة إلى أصل الاستيطان والحركة الاستيطانيّة برمّتها. فالاستيطان الإسرائيليّ، ليس عابراً ولا حدثاً، إنّه: المنظومة. تكوّنت الحركة الصهيونيّة لتستوطن الأرض،

1 هرتسل، ثيودور. دولة اليهود، ترجمة: محمد فاضل، عمان: دار الشروق الدوليّة للنشر، 1896، ص 21.

تستولي عليها وتطمس الدلائل، تهجّر البلدات، فتزرع مكانهم أشجاراً غربيّة استعماريّة.[1] تقتلع الفلسطينيّ من أرضه التي بنى عليها منزله، لتُسكن اليهوديّ مكانه، تهجّر القرى ذات التاريخ الطويل، لتبني مستوطنات جديدة غريبة غربيّة. باختصار شديد: الاستيطان هو التكوين في الحركة الصهيونيّة. وليست مصادفة أن الاستيطان الإسرائيليّ لم يتوقّف في الضفّة الغربيّة، منذ بناء مستوطنة «كفار عتصيون»[2] التي بنيت مباشرة في أيلول 1967، بعد احتلال ما تبقّى من أراضي فلسطين التاريخيّة، حتّى يومنا هذا.[3]

قد يبدو للوهلة الأولى أن فتح باب الحركة الصهيونيّة وهرتسل، كمدخل للحديث عن الاستيطان الإسرائيليّ في العام 2017، غريباً نوعاً ما، وبخاصة أن البرامج السياسيّة المطروحة على الساحة الفلسطينيّة والدوليّة اليوم، لا تزال متمسّكة بحل «الدولتين» لإنهاء الصراع الفلسطينيّ-الإسرائيليّ، ما ينعكس في الحالة الفلسطينيّة على المجال البحثيّ. وقد يبدو خارجاً عن المعتاد، في ظل العدد الكبير جداً من الأبحاث والدراسات الفلسطينيّة والعربيّة، التي تناولت الاستيطان الإسرائيليّ كدعامة لهذا البرنامج أو نقد له، عن وعيّ أو دون وعيّ، انطلاقاً منه أم انطلاقاً من نقده كبرنامج سياسيّ، إلّا أنه بقي الأساس، في التحليل والاستنتاج البحثيّ بكل ما يخص الاستيطان الإسرائيليّ، وبخاصة في الضفّة الغربيّة. فتارة لإثبات مقولة أن إسرائيل تقتل حل الدولتين، وتارة أخرى لتشكّل الأبحاث سنداً للحراك الدبلوماسيّ والسياسيّ الفلسطينيّ في ساحات الصراع على الرواية والشرعيّة الدوليّة، وتارة أخرى لمجابهة الخطاب السياسيّ الفلسطينيّ ومعارضته، من خلال إثبات مقولة أن حل الدولتين قد مات، وآن أوان موت البرامج السياسيّة التي اتّخذت منه ركيزة في عملها، وتارة أخرى لاستخدام هذا الحل كأساس قانونيّ ووسيلة اعتراضيّة على تقدّم المشروع الاستيطانيّ، في الأمم المتحدة والمحافل الدوليّة المختلفة، كمحكمة الجنايات الدوليّة وغيرها. وليس مصادفة أن ظهور «المؤرّخون الجدد»، أو تيّار الـ«ما بعد صهيونيين»، جاء في الفترة ذاتها لإعلان المبادئ واتفاقيّة «أوسلو» ما بين منظّمة التحرير الفلسطينيّة وإسرائيل، لما تتضمنّه هذه الخطوة من معنى فكريّ ملاصق لها من حيث الجوهر الكولونياليّ لإسرائيل. لقد تم تفسير «أوسلو» على أنّها بداية النهاية للصراع الفلسطينيّ-الإسرائيليّ. وبالتالي، فُتحت الأرشيفات وبدأت المراجعات النقديّة والتأريخ في سياق مساحة أكبر للتفكير في معنى يهوديّة الدولة ومراجعة سياساتها الخارجيّة والمحليّة، في محاولة ترمي إلى التوفيق بين وجودهم ووجود أولئك الذين يعيشون داخل إسرائيل وفي محيطها (جمّال، 2016). وهنا لا بد من ذكر حقيقة

1 قامت الحركة الصهيونيّة بزراعة أشجار الصنوبر لحراسة الأراضي التي تم نهبها وتهجيرها؛ بهدف التغطيّة على الجريمة وإخفاء النكبة من المشهد الحضاريّ.

2 مؤسسة «سلام الآن». البناء الاستيطانيّ حتّى العام 2015.

3 المستوطنات الأولى بعد حرب 1967، **صحيفة هآرتس**: https://goo.gl/XH0uxR

غايـة في الأهميّـة والسـخريّة في آن واحـد: شـكّلت الفـترة مـا بـين العامـين 1990-1991؛ أي فـترة مـا قبـل توقيـع اتفاقيّـة «أوسـلو»، ذروة البنـاء الاسـتيطانيّ في الضفّـة الغربيّـة بـين الأعـوام 1973 حتّـى العـام 2015.[1] ولا يحتـاج المـرء إلى الكثـير مـن التحليـل ليسـتدل مـن ذلـك عـلى الفـرق مـا بـين السـياسيّ الظاهـر، والكولونيـالي الجوهـريّ.

لا يرفـض هـذا البحـث، أو يدّعـي أنـه يطـرح بحثـاً معـزولاً عـن السـياق السـياسيّ، بـل يشـدّد عـلى أن البحـث في الـشرط الفلسـطينيّ مـن السـياسيّ وإلى السـياسيّ بعلاقـة تبادليّـة في كلا الاتّجاهـين. فالانقـراض هـو حالـة مـوت مسـتمر دون ولادة، أو خلّـل متواصـل في التـوازن مـا بـين الـولادة والمـوت لصالـح المـوت. أي بمـا معنـاه: إلى الـتراب وفقـط إلى الـتراب. وهـو الـشرط ذاتـه لضـمان اسـتمراريّة وتجـدّد المجـال البحثيّ-السـياسيّ، ولضـمان عـدم انقراضـه: مـن السياسـة وإلى السياسـة. وعندمـا يتحـوّل إلى السياسـة فقـط، أو مـن السياسـة فقـط، سـيغدو الإنتـاج الفكـريّ والبحثـي منقرضـاً فاقـداً للحيـاة عـلى الرغـم مـن كـثرة المطبوعـات. ويُقصـد بالحيـاة التجـدّد والتطـوّر والاسـتمرار والتأثـير. فالجمـود، هـو، أيضـاً، نـوع مـن أنـواع المـوت، حتّـى لـو كان الجامـد مـا زال يتنفّـس، ومـا زال قلبـه ينبـض. لـذا، يـرى الباحـث أهميّـة قصـوى في التبادليّـة الفعّالـة بـين المعـرفيّ والسـياسيّ، والتأثـير الإيجـابيّ المتبـادل في كلا الاتجاهـين، وينطلـق مـن هـذا الأسـاس ليبنـي عليـه البحـث السياسـاتيّ كامـلاً، فينتقـل مـا بـين المـشروع الاسـتعماريّ ليتفحّـص الحالـة الفلسـطينيّة في النقطـة الزمنيّـة ذاتهـا، ليسـتنتج تأثيرهـا الإيجـابيّ أو السـلبيّ عـلى المـشروع والمجتمـع الاسـتيطانيّ في الضفـة الغربيّـة، مـن خـلال قـراءة في المحطّـات التاريخيّـة، التـي تشـكّلت فيهـا تغـيّرات ملحوظـة في وتـيرة الاسـتيطان أو البنـاء الاسـتيطانيّ تحـت سـقف الصهيونيّـة كأيديولوجيـا وممارسـة سياسـيّة-اجتماعيّة. ومقولـة: «تحـت سـقف الصهيونيّـة»، لم تـأتِ في هـذا السـياق كمقولـة عابـرة، بـل تحمـل بداخلهـا مقولـة البحـث المعرفيّـة والسياسـيّة، إذ يـرى البحـث في الصهيونيّـة أيديولوجيـا وممارسـة سياسـيّة في الوقـت ذاتـه، ويتعامـل معهـا انطلاقـاً مـن هـذا الأسـاس أكـثر مـمّا يتعامـل معهـا كأيديولوجيـا مجـرّدة مـن السـياق السـياسيّ. فعـلى الرغـم مـن أن المـدارس داخـل الصهيونيّـة كثـيرة ومتشـعّبة، فـإن مـا يهمّنـا في بحثنـا هـذا هـو دراسـة ممارسـتها السياسـيّة/الاسـتعماريّة، أي الاتجـاه السـياسيّ الـذي اتخذتـه ومـا زالـت تتخـذه، وبخاصـة أنّ الصهيونيّـة لم تُصبـح بعـد في عـداد التاريـخ، ولم تسـتكمل بعـد كافـة مراحلهـا كحركـة تسـعى إلى السـيطرة عـلى الأرض والإنسـان في فلسـطين والوطـن العـربيّ عمومـاً، ومكانـة فلسـطين الجيوسياسـيّة والتراثيّـة في هـذا الوطـن.

إذاً، فمـن أيـن سـندرس هـذا الاسـتيطان؟ نعـود إلى البدايـة، مـن المدخـل والتأسـيس، يقـول هرتسـل:

1 مؤسّسة «سلام الآن». «جدول «البناء الاستيطانيّ حتّى العام 2015»، متوفّر على الرابط التالي:
http://peacenow.org.il/settlements-watch/matzav/construction

«في بـازل أسّسـت دولـة اليهـود».[1] بالتأكيـد، لم يكـن هرتسـل يقصـد حينهـا الدولـة الإسرائيليّـة الحاليّـة بوزاراتهـا ومؤسسـاتها البيروقراطيّـة الإداريّـة المختلفـة عـلى الشـاكلة التـي نراهـا، أو النظـام السـياسيّ. فدولـة اليهـود في مؤتمـر بـازل الأول العـام 1897، كانـت الفكـرة التـي انبثقـت عنهـا المنظّمـة،[2] التـي أسّسـت بدورهـا لدولـة اليهـود مـن خـلال ذراعـين هـما بالأسـاس الوكالـة اليهوديّـة، والمنظّمـة الصهيونيّـة العالميّـة. كانـت الحركـة التـي وضعـت أمـام نصـب عينيهـا إقامـة دولـة اليهـود وتشـكّل إسرائيـل تجسـيداً مادّيـاً لهـذه الرؤيـة في هـذه المرحلـة. فإسرائيـل كتعبـير مـادّي عـن نشـاط الحركـة الصهيونيّـة الكولونيـاليّ، يمكـن اعتبارهـا محطّـة وأداة في آن واحـد؛ أي محطّـة ارتـكاز وتأسـيس وانطـلاق منهـا وعـودة إليهـا عـلى طريـق الاسـتعمار الاسـتيطانيّ كمـشروع؛ وأداة تقـوم عـلى احتـكار العنـف في المنطقـة مـا بـين نهـر الأردن والبحـر الأبيـض المتوسّـط. وليـس اعتباطـاً يذهـب البحـث إلى التقسـيم بـين «الدولة-المـشروع»، بـل يشـدّد عـلى أهميّـة هـذا في المراحـل الأولى للبحـث، لتفسـير هـذه العلاقـة، وبخاصـة أن «الدولـة» قامـت، مثـلاً، بتحويـل مـا بـين 400-500 ألـف دونـم مـما يسـمّى «أراضي الدولـة» في الضفـة الغربيّـة إلى ذراع يُدعـى «شـعبة الاستيطان-قسـم الاسـتيطان» في المنظّمـة الصهيونيّـة العالميّـة، وهـو قسـم غـير حكومـيّ (رسـمياً)، ولكنـه مدعـوم مـن الحكومـة. هـذا المعطـى، عمليـاً، يفتـح أمامنـا بابـاً جديـداً للبحـث في أسـس هـذه العلاقـة التـي تسـير عـلى امتـداد فلسـطين التاريخيّـة، حيـث تختفـي دولـة «القانـون» وتُصبـح «أمنـاه- شركـة البنـاء التـي تبنـي غالبيّـة المسـتوطنات» بحسـب وصـف أحـد المسـتوطنين، «أم وأب المسـتوطنين». إذاً، نحـن أمـام حالـة تُثبـت أن النشـاط الاسـتيطانيّ وبعـد 69 عامـاً مـن تأسـيس الدولـة الإسرائيليّـة، لا يـزال بيـد المنظّمـة الصهيونيّـة، ولـو، تسـتولي عليـه الـ«دولـة» بوصفهـا مجموعـة مـن المؤسّسـات الرسـميّة التـي تخضـع لقوانـين أسـاس، ونظـام حكـم، وتحتكـم إلى معاهـدات وقوانـين دوليّـة. الدولـة تسـتوليّ لتحـوّل إلى «المنظّمـة» بوصفهـا «شركـة كـبرى للحصـول عـلى الأرض».[3]

هنـاك شـبه إجـماع في الأبحـاث السياسـيّة الفلسـطينيّة التـي تتطـرّق إلى الاسـتيطان الإسرائيـليّ في الأراضيّ المحتلـة العـام 1967، عـلى أن تحـوّلاً طـرأ عـلى الخطـاب الاسـتعماريّ برمّتـه بعـد احتـلال إسرائيـل لمـا تبقّـى مـن الأراضيّ الفلسـطينيّة، مـن حيـث مصـادر شرعيّـة الاسـتيطان التوراتيّـة، والهـوس الدينـيّ الخـلاصيّ الـذي يتمايـز عـن الصهيونيّـة العمليّـة. فيقسّـم مهنّـد مصطفـى، مثـلاً، الكولونياليّـة إلى كولونياليّتـين: الأولى صهيونيّـة نشـأت في بدايـة القـرن العشريـن؛ والثانيّـة يهوديّـة. ويوظّـف المصطلحـين لتوضيـح الإطـار الفكـريّ الـذي اعتُمـد لتشـكّل المجتمـع الاسـتيطانيّ في الضفّـة

1 «كيف تمت صياغة الإسرائيليّة في 66 جملة»، **صحيفة هآرتس**: https://goo.gl/9IfaVa

2 المقصود هنا المنظّمة الصهيونيّة العالميّة التي تأسّست في مؤتمر بازل الأول العام 1897.

3 هرتسل، **دولة اليهود**، مصدر سابق، ص 21.

الغربيّة.[1] وعلى الرغم من صحّة ادّعاء مصطفى في الحديث عن إطار فكريّ متميّز عن الإطار الفكريّ ذاته الذي استعملته الكولونياليّة الصهيونيّة في فلسطين العام 1948، فإنّه يشكّل سيفاً ذا حدّين إذا ما رفعناه إلى المستوى السياسيّ-الشعبيّ والمعرفيّ المرتبط به، وتأثيره على الوعيّ الفلسطينيّ. فيصبح الاهتمام، مثلاً، في مصادر شرعيّة الاستيطان في الضفّة الغربيّة، والإجابات عن هذا الاستيطان، من السياسة أم التوراة، من العمل أم من الخلاص. حل مسألة اليهود في أوروبا أم الخلاص المسيانيّ، درجة إيمان اليهوديّ في مستوطنة «بساغوت» مقابل علمانيّة اليهوديّ في «نتانيا»، إيمان بينيت بالخلاص الربّاني والأحقيّة في الأرض الموعودة، مقابل ليبراليّة هرتسوغ الذي يريد الانفصال عن الفلسطينيّين من خلال حصرهم في معازل مُحاطة بجدار. وبعدها، ننتقل إلى مرحلة المستوطنات «القانونيّة» و«غير القانونيّة»، ممارسات شبيبة التلال مقابل المستوطنين في المناطق القريبة من «الخط الأخضر»، حيث هم أكثر اعتدالاً وليبراليّة. ويغيب عن الذهن تأثير هذا التركيز على الممارسات، ودوره في شرعنة الآخر على أنّه أكثر طبيعيّ. فتحضر في العناوين مقولات كـ«ممارسات شبيبة التلال لا تمثّل الأغلبيّة»، لتطل صحيفة **هآرتس** بعد حرق عائلة الدوابشة في تقرير عن «التعايش» بين المستوطنين والفلسطينيين في الضفّة، ليبيّن أن سلوك المستوطنين لا يمكن اختزاله في ممارسات «شبيبة التلال». فنصبح أمام واقع «طبيعيّ» و«غير طبيعيّ» يؤثّر على الوعيّ للصراع. ويغدو المستوطن في الجليل مثلاً ذا اختلاف جوهريّ عن المستوطن في الضفّة الغربيّة، على الرغم من أن كليهما مارسا الكولونياليّة ذاتها من حيث «الاستيلاء على الأرض واستهداف الفلسطينيّ».

ولا يقتصر الحديث عن المستوطنين من حيث الممارسات، إذ تنقسم المستوطنات ذاتها، أيضاً، في الإعلام الإسرائيليّ، ما ينعكس على الإعلام الفلسطينيّ من خلال الترجمة غير المسؤولة للأخبار والمصطلحات والتسميات الواردة في الإعلام الإسرائيليّ إلى «قانونيّة» و«غير قانونيّة»، عنصريّة ومُعتدلة الطابع من حيث التركيبة السكّانية والخلفيّة الاجتماعيّة للمستوطنين. وهذا كلّه، طبعاً، دون الأخذ بعين الاعتبار أن غالبيّة المستوطنات في الضفّة الغربيّة تقريباً، نشأت كبؤر استيطانيّة وبطريقة تبدو للوهلة الأولى «غير قانونيّة»، إلّا أنّها تحوّلت إلى «قانونيّة» مباشرة بعد أن دعمتها أذرع النظام الاستعماريّ المختلفة بطرق بعضها رسميّة وبعضها «غير رسميّة»، حتّى أصبحت بالحجم الذي لم يعد بعده من الممكن اعتبارها «غير قانونيّة». فمستوطنة «كريات أربع»، مثلاً، تأسّست بعد أن قام مجموعة من رجال الدين اليهود باستئجار فندق في منطقة الخليل عشيّة عيد الفصح العام 1968، ورفضوا الخروج منه. فاعتبرتهم حكومة غولدا مئير حينها «خارجين عن القانون»، ولم توافق على إقامة المستوطنة بداية. فقام الجيش الإسرائيليّ،

1 انظر: مهنّد مصطفى. **المستوطنون من الهامش إلى المركز**، رام الله: المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة «مدار»، 2013.

وبدعم من موشيه ديان بنقلهم إلى معسكر للجيش الإسرائيليّ على أعلى تلال الخليل، حيث تم بناء الشقق السكنيّة لهم باعتبارها غرف نوم للجنود، ودعمهم كل من وزير العمل يغآل ألون وشمعون بيريس،[1] حتّى تحوّلت المستوطنة إلى وكر لليمين الدينيّ المتطرّف. وبعد أن سمحت لهم الحكومة الإسرائيليّة بالاستيلاء على التلال المجاورة، تم الاعتراف بـ«قانونيّة» المستوطنة في العام 1971ـ ومن المهم الإشارة إلى أن «كريات أربع» شكّلت مهد ظهور الحركات الاستيطانيّة التي سيتطرّق إليها البحث لاحقاً؛ مثل «شبيبة ألون موريه»، و«غوش إمونيم». وفي المقابل، هذه المستوطنة التي بدأت كـ«غير قانونيّة»، بات يسكنها أكثر من 7 آلاف مستوطن، وتعد اليوم من أكبر المستوطنات في الخليل.[2] وبالتاليّ، يبقى «القانونيّ» و«غير القانونيّ» مساحة رماديّة تلعب من خلالها وفيها المنظومة الاستعماريّة، ومن المثير للاستغراب والسخريّة أن يتم التعامل مع هذه التسميات فلسطينياً. وهذا ما يلتزم به البحث، إذ يرى في «البؤرة» مشروع مستوطنة مستقبليّة. ويرى في «غير القانونيّ» مشروعاً «قانونيّاً» إذا لم يتم التعامل معه فلسطينياً بالشكل الملائم، وهو ما سيطرّق إليه البحث لاحقاً أيضاً. وإذا ما ركّز على «البؤر» في مرحلة من مراحله التاليّة، فذلك لهدف استشراف المستقبل على الأرض -وبما أنّنا نتحدّث عن حالة صراع، فإن البؤرة بالضرورة يمكن أن تكون، أيضاً، مشروع مستوطنة مصيره الفشل- أي أن البؤر الاستيطانيّة تُصبح مستوطنة كبيرة في حال صمت الفلسطينيّ أو العربيّ أو الدولي.

إن ما يُسمّى اليوم «اليمين المتطرّف»، أو «الأعشاب الضالّة»، هو نتاج حتميّ للمسيرة السياسيّة الإسرائيليّة، فكما في «كريات أربع»، جهّز ديّان العلمانيّ الحاضنة الجغرافيّة والمساحة السياسيّة لحركة «كاخ»، شكّل شارون الحاضنة ذاتها لـ«غوش إمونيم». ودعمهم بيريس أيضاً. وخرافة «المعجزة»؛ أي الانتصار الإسرائيليّ العام 1967، واحتلال ما تبقّى من فلسطين التاريخيّة، لم تُخلق في مركز «هراف»،[3] بقدر ما خُلقت في الخطاب الذي صوّر الانتصار على أنّه «معجزة ربّانية» (سيغيف، 2005) وقادته قيادة علمانيّة. بداية بالجيش الذي أصدر مقالاً بعد يومين على الاحتلال في نشرة للقيادة العسكريّة الوسطى تحت عنوان «بلاد واحدة»،[4] مروراً بإسحاق رابين الذي وعد بعدم تفكيك المستوطنات، وصولاً إلى بيريس الذي كان من أشد دعاة الاستيطان في

1 المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة «مدار»، مستوطنة «كريات أربع»، متوفّر على الرابط التالي:
https://goo.gl/15l5Lc

2 دائرة الإحصاء المركزيّة الإسرائيليّة.

3 يعد «مركاز هراف» المركز الدينيّ الروحي لتيّار «الصهيونيّة المتديّنة»، ويمكن الاطّلاع أكثر على المركز من خلال قراءة التقرير التاليّ تحت عنوان «نظرة على نشأة مركاز هراف وفكره ومكانته»:
https://goo.gl/aRgJLg

4 مقتبس لدى مصطفى. **المستوطنون من الهامش إلى المركز**، مصدر سبق ذكره، ص 17.

الضفّـة الغربيّـة (أرنسـونن، 1990)، فالانتقـال إلى الخطـاب المسـيانيّ الاسـتيطانيّ وخطـاب الخـلاص، تـم عمليـاً عـلى يـد «علمانيـي» إسرائيـل ذاتهـم، وقـادة الأجهـزة المختلفـة في النظـام الاسـتعماريّ.

لا يمكـن أن يُخفـي الإنسـان الرهبـة التـي تجتاحـه في معـرض الكتابـة والبحـث عنهـا، فهـي الأرض؛ الجوهـر والمربّـع الأول للـصراع مـع «الصهيونيّـة» بوصفهـا أيديولوجيـا وممارسـة سياسـيّة-اجتماعيّة (بشـارة، 2005)، والحاضنـة المادّيـة للمجتمـع والدولـة، ليتطـوّر وينمـو ويتوسّـع. ومهـما يكـن كـم الأبحـاث الـذي صـدر في هـذا المجـال، يبقـى البحـث في الأرض ومنظومـات السـيطرة عليهـا مجـالاً مفتوحـاً للتجديـد، وبخاصـة إذا مـا نظرنـا إلى الأرض عـلى أنّهـا هـذا الجسـد الجغـرافيّ الـذي يتطـوّر المجتمـع فيـه وينمـو، وبخاصـة أنّهـا هـي ذاتهـا مركـز الـصراع بـين السـكّان الأصليـين والمُسـتعمرين، وعليهـا ومـن أجلهـا يتصارعـون. فيصـارع الاسـتعمار الاسـتيطانيّ لقلـع السـكّان الأصليّـين منهـا، ويصارعـون هـم، بـكل مـا فيهـم مـن قـوّة وإمكانيّـات تضحيّـة، للبقـاء فيهـا. ولطالمـا لا يـزال السـكّان الأصليّـون عـلى الأرض، فـإن المسـتعمرين لا يزالـون غـير قادريـن عـلى الإعـلان عـن نصرهـم. وهـذا هـو الـشرط الفلسـطينيّ، حيـث الـصراع عـلى الأرض فعـل مُسـتمر يُعـاد تدويـره بشـكل يومـيّ، فمـع كل يـومٍ يمـرّ، يفـرض الاحتـلال واقعـاً جديـداً مـن خـلال السـيطرة عليهـا والبنـاء الاسـتيطانيّ فيهـا لإعـلان سـيادة، والسياسـات الاسـتعماريّة. فيبقـى المجـال للتجديـد فيهـا مفتوحـاً أمـام البحـث الدائـم والمُسـتمر كـما هـو الـصراع لا يـزال مسـتمراً.

الفصل الأول

من «الدولة» إلى «الحركة»

الفصل الأول

من «الدولة» إلى «الحركة»

«الهدف النهائي والفعلي من الصهيونية، لن يظهر إلا في الدولة الثالثة، عند تشكيل ثقافة قومية تمنح الكون كله بعض تفوقها، مثلما هو مكتوب من صهيون تخرج الشريعة».[1]

زئيف جابوتنسكيّ

على الرغم من أن تعريف إسرائيل والنظام السياسيّ فيها ليس موضوعنا في هذا البحث الذي يعنى في الاستيطان، وبخاصة أنّ هذا النظام السياسيّ بُحث بتوسّع على يد باحثين عدّة عرب وإسرائيليين بهدف تعريفه، فإنه يعود ويفرض ذاته على البحث من جديد مع كل مرّة نحاول معرفة ممارسات النظام أو فهمها. فتفرض التناقضات في المنظومة ذاتها بقوّة على الباحث المهتم بتفسير ممارساتها، فهي تارة اشتراكيّة، وأخرى ليبراليّة، وبعدها نيوليبراليّة، ديمقراطيّة ويهوديّة، هي ليست ديمقراطيّة وفي الوقت ذاته ليست دكتاتوريّة، علمانيّة وثيولوجيّة في آن واحد، فنراها ليبراليّة بعض الشيء، وتتوجّه نحو الشرعيّة التوراتيّة المسيانيّة الخلاصيّة، فتنتقل من مسألة اليهود في أوروبا والمحرقة إلى العودة إلى الأرض بعد شتات دام أكثر من 2000 عام. هذه التناقضات جميعها، تضعنا أمام نظام مركّب جداً، ربما يحتاج لأكثر من مصطلح ومفهوم ودلالة لوصفه كمنظومة سيطرة شاملة وواحدة بين البحر المتوسّط ونهر الأردن، يُجمع القادة الإسرائيليّون على أن تبقى كما هي عليه، ويرفضون، بشكل قاطع، أي وجود أمنيّ غير إسرائيليّ في المنطقة ذاتها، ويذهب آخرون إلى رفض أي وجود أمنيّ أو بشريّ غير يهوديّ أيضاً، باعتبار

1 مقتبس من كتاب: أمل جمّال. **الفكر الصهيونيّ في متاهات التجديد والتحديث**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 2016.

غير اليهود «غوييم». إذاً، فمن أين نبدأ؟ نعود إلى البداية، من الاقتباس الذي يفتتح هذا الفصل، فنرى في الجملة ذاتها: «الدولة» و«الصهيونيّة». ونرى، أيضاً، أن العامل الزمنيّ-المرحليّ في المقولة ذاتها يتبع إلى «الدولة»، ويُجرَّد من «الصهيونيّة»، ما يمكن تفسيره على النحو التاليّ: هناك تتابع لأكثر من دولة على المراحل المختلفة، وهناك صهيونية واحدة من حيث احتكامها إلى المنبع الأيديولوجيّ ذاته والموقف ذاته من الأرض، وإن تباينت أو تعدّدت أشكال وأساليب السيطرة؛ أي يبقى الاستيطان في الأرض منبعاً واحداً. إذاً، فأين تقف «الدولة»؟[1] ما علاقة «الدولة» الأولى بالصهيونيّة؟ وكيف تُرسم حدود مثل علاقة كهذه؟

هناك فرق شاسع ما بين الدولة التي يحكمها قانون وقضاء مستقِل نسبياً، وفيها انتخابات برلمانيّة وحكومات يتم انتخابها بانتخابات ديمقراطيّة، وفيها تعدّدية حزبيّة وإعلام منفتح وحر نوعاً ما، وبين مشروع استعمار استيطانيّ لا يحكمه أي قانون سوى قانون الاستيلاء والنهب والقتل والتهجير والتفكيك والترهيب. وحتّى في حالة إسرائيل، كدولة أسّسها مشروع، وهو في هذه الحالة المشروع الصهيونيّ، لا يمكن القول إنّه لا يوجد فوارق. ففيها، أي إسرائيل الدولة، نظام قضائيّ مستقل نوعاً ما، وإعلام منفتح ومؤثّر أيضاً، ونظام انتخابيّ وتمثيل نسبيّ ونظام فصل سلطات ورقابة فعّالة. وفي المقابل، لا يمكن اعتبار إسرائيل دولة ديمقراطيّة، أيضاً، بالمفهوم الحديث والليبراليّ للدولة الديمقراطيّة، وذلك يعود إلى التناقض الصارخ بين يهوديّتها وديمقراطيّتها.[2] ولا يوافق الباحث، أيضاً، بصورة تامّة، مع الطرح على أنّ النظام فيها «إثنوقراطيّ» كما يعرفها يفتاحئيل مثلاً بالقول إن «النظام السياسيّ الإسرائيليّ هو نظام يعمل على تمكين الأمّة من التوسّع والتوغل في فرض الإثنيّة والسيطرة على الإقليم، وعلى كيفيّة توزيع الموارد في الإقليم ذاته».[3] وذلك يعود إلى نقطة أساسيّة لها علاقة مباشرة بالبحث: الفلسطينيّون في الضفّة الغربيّة وغزّة، خارج النظام السياسيّ كليّاً وليسوا جزءاً منه، وهم في الوقت ذاته جزء من منظومة سيطرة النظام، حيث يتم استهدافهم من خلال النظام ذاته وبأدوات سيطرة النظام ذاتها، التي تعمل بالموازاة، أيضاً، لإبقائهم «خارج» هذا النظام (أزولاي، أوفير، 2012).

أمّا كلمة «احتلال»؛ أي الاحتلال العسكريّ بالمفهوم التقليديّ كما يعرّفه القانون الدوليّ، فهي غير كافية لوصف وضعيّة تتم فيها بصورة ممنهجة عمليّة سيطرة على الفلسطينيّ، إن كان

1 القصد بـ«الدولة» هنا إسرائيل. ويقصد بـ«الصهيونيّة» الحركة بمؤسّساتها المختلفة وممارساتها السياسيّة.

2 للاستزادة يمكن قراءة الفصل الأول من كتاب: عزمي بشارة. **من يهوديّة الدولة إلى شارون**، رام الله: **مواطن؛** المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.

3 انظر: أرون يفتاحئيل. **الإثنوقراطيّة**، ترجمة: المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة «مدار»، 2012.

بوصفه المجتمع؛ أي الجسد الاجتماعيّ أو الجسد الماديّ الذاتيّ للفرد الفلسطينيّ. وهنا تأتي الإشارة، مثلاً، إلى أن الأرض تعتبر محتلة بحسب القانون الدوليّ والمادّة 24 من لائحة لاهاي: حين تكون تحت السلطة الفعليّة لجيش العدو.[1] وتنُص المادّة الثانيّة من اتفاقيات جنيف الأربعة على أن الاتفاقيات تسري على أي أرض يتم احتلالها أثناء عمليات عدائية دولية. كما تسري، أيضاً، في الحالات التي لا يواجه فيها احتلال أرض دولة ما أي مقاومة مسلّحة.[2] إضافة إلى أن القانون الدوليّ يعتبر الاحتلال فعلاً مؤقتاً، ويمنع أي تغييرات ديمغرافيّة من ناحية منع نقل السكّان إلى المنطقة المحتلة. وفي فلسطين، عملياً، نحن أمام خرق كامل للقانون الدوليّ وجميع المعاهدات التي تعرّف «الاحتلال»، وتمنحنا صورة لما يمكن اعتباره «احتلالاً». ويُضاف إليه، طبعاً، العلاقة بين «الدولة الأم» والأراضيّ المحتلة والتنقّل السريع للمُستعمِرين ما بين «الدولة» و«المستعمرة»، والآخذة بالازدياد والتماسك أكثر مع زيادة عدد المستوطنين في الضفّة الغربيّة وشبكة الطرق التي قام ببنائها شارون، وسيتطرّق البحث إليها لاحقاً. هذا الخرق المستمر والواضح يعود أساساً إلى جوهر المشروع الصهيونيّ كمشروع استعمار استيطانيّ، ونظرة المجتمع والمستوى السياسيّ الرسميّ الإسرائيليّ إلى هذه الأراضي التي تم احتلالها في العام 1967. وهو بعيد كل البعد عن النظر إليها أو التعامل معها كـ«احتلال». وتُصوّر عادة على أنّها «عودة» أو «تحرير» للأراضي، وليس احتلالاً. ولعل ما قاله وزير التربيّة والتعليم الإسرائيليّ، نفتالي بينيت رداً على سؤال مذيعة قناة (CNN) حول البناء في الأراضي المحتلة بالقول إنه «لا أوافق مع استعمال مصطلح احتلال، اليهود يعيشون في أرض إسرائيل منذ 2000 عام»، هذا القول يجسّد رؤية التيّارات الأساسيّة الإسرائيليّة، وقيادات الصف الأول الإسرائيليّة، للأراضي المحتلة العام 1976. ويفسّر، في المقابل، السياسات والممارسات الاستيطانيّة في الضفة الغربية. وفي المقابل، فإن المعسكر الآخر في السياسة الإسرائيليّة، الآخذ بالتقلّص على مستوى التمثيل السياسيّ -وبما أنّنا نتعامل مع نظام انتخابات عامّة- فإنّنا بالضرورة نستنتج أن التغيير هو تغيير في المجتمع الإسرائيليّ نحو تديّن ويمينيّة أكثر، وليس مجرّد تغيير في المستوى السياسيّ.

عملياً، نحن أمام حالة مركّبة أكثر من تسميّتها «احتلالاً» على سبيل الممارسة الاستعماريّة، وهي أقرب عملياً إلى الأبارتهايد غير المُعلن. ولكن، لا يمكن، في المقابل، الادّعاء أنّها «أبارتهايد متكامل»، أو «احتلال فقط». نحن أمام وضعيّات وحالات سياسيّة نابعة من اختلاف حدّدته المنظومة الاستعماريّة ذاتها لتجمّعين فلسطينيين، وثالث مُحاصر، ورابع مهجّر، وكافة التجمّعات؛

1 الموقع الإلكتروني للجنة الدوليّة للصليب الأحمر، «الاحتلال والقانون الدوليّ الإنسانيّ: أسئلة وأجوبة»، متوفّر على الرابط: https://goo.gl/zh7tSj

2 المصدر ذاته.

أي الخصوصيّات، هي نتاج ممارسة استعماريّة واحدة تستفيد من تجارب استعماريّة مختلفة وتطبّقها في آن واحد، ومن خلال أذرع مختلفة في نظام استعماريّ واحد. ولفهم هذه الحالة المركّبة في سياق البحث الحاليّ، نعود إلى «الزمن» الذي يعبّر عنه جابوتنسكي في الاقتباس الوارد أعلاه كمراحل من خلال «الدول- الأولى والثانيّة والثالثة»،[1] مقابل زمن متواصل مستمر للمشروع. **وإذا ما سلّمنا بحقيقة أن «الدولة» هي تعبير مادّي للنشاط الاستعماريّ الصهيونيّ؛ أي المشروع، فإنّنا بالضرورة أمام المحور الزمنيّ ذاته لكليهما. وبما أن المشروع هو الجوهر والأساس، والدولة هي التعبير الظاهر، فإن «الدولة» التي نشهدها في أيامنا، هي إحدى المراحل على محور الزمن المستمر للمشروع. وبما أن الاستيطان هو جوهر المشروع الصهيونيّ، نلحظ أنه؛ أي الاستيطان، الثابت الوحيد الذي لم يتغيّر منذ بداية الاستيطان الصهيونيّ في فلسطين. إذ ومنذ إقامة المستوطنة الأولى العام 1881، بقيّ الثابت الوحيد[2] هو الاستيلاء على الأرض. فتتغيّر المسمّيات والحكومات والأسماء والروايات والشرعيّة، و«بغض النظر عما يقوله المستعمرون -وهم عادة لديهم الكثير ليقولوه- فإن الدافع الرئيسيّ للإلغاء ليس العرق (أو الدين، أو الإثنيّة، أو درجة الحضارة) ولكن الحصول على الأرض. التوسّع في المكان هو العنصر الخاص الذي لا يمكن اختزاله للكولونياليّة الاستعماريّة».[3] ومن هذا المنطق الجوهريّ في الحركة الصهيونيّة، يولد التنافر مع الفلسطينيّ، الموجود في الحيّز والمكان-الأرض. وبالتاليّ، فإنّه العائق المركزيّ أمام قدرة المشروع على التوسّع في هذا الحيّز.**

«الدولة» و«المشروع»: بين إعادة التوزيع الوظائفي وإعادة إنتاج الخطاب الاستعماريّ

كما هي الدولة مجموع من المؤسّسات الإداريّة القائمة على احتكارها العنف، جاء المشروع الذي يهدف إلى بناء «الدولة» على هيئة مجموعة من المؤسّسات غير المحتكرة للعنف بعد، سعت إلى احتكار العنف -أي المرحلة التي من شأنها أن تحمل الأيديولوجيا- أي الفكرة إلى

1 سيتعامل الباحث مع «الزمن» طيلة البحث على أنّه تعبير عن «مرحلة زمنيّة-سياسيّة»: هو الزمن بالنسبة إلى الصهيونيّة واستكمال أهدافها من خلال مراحل عدّة ومختلفة. وهذا ما يعبّر عنه، أيضاً بن غوريون في معرض نقاشه مع جابوتنسكي بالقول «لا يمكن لطموحاتنا في أرض إسرائيل أن تتحقّق بدفعة عزم واحدة، ولو كانت تلك دفعة عزم مميّزة، حاسمة، ومريحة على غرار العزم الحاليّ. تصبح رغباتنا حقيقة فقط من خلال سيرورة متواصلة بعض الشّيء». من: بن غوريون. «نحو المستقبل»، **مجلّة قضايا إسرائيليّة**، رام الله: المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة «مدار».

2 **موقع الذاكرة الفلسطينيّة**، «تاريخ الاستيطان الصهيونيّ في فلسطين- الجزء الرابع»، متوفّر على الرابط التاليّ: https://goo.gl/8UUxh7

3 باتريك وولف، «الكولونياليّة والاستيطانية واستئصال/محو السكّان الأصليين»، من كتاب: **الماضي هو الحاضر: الاستعمار الاستيطانيّ في فلسطين**، ترجمة: داليا طه.

المستوى العملي وتؤسّس له كما خطّط لها هرتسل، حيث تم إقرار مؤسّستين: الأولى تعمل في المجال التمهيدي؛ والثانيّة تنفيذيّة. ولم يأتِ إعلانها للدولة إلّا بعد استكمال لحظة عنف استطاعت بعدها احتكاره في منطقة جغرافيّة محدّدة (النكبة). هذه المؤسّسات هي، عملياً، التي قامت بالدور المركزيّ في عمليّة بناء الدولة ونكبة فلسطين، وتسمّى اليوم «المؤسّسات القوميّة للشعب اليهودي».[1] ومن الطبيعيّ جداً بعد إقامة الدولة، أن تحتاج كل منهما إلى إعادة تعريف علاقتها بالأخرى. فكما تمّت عمليّة تفكيك العصابات الصهيونيّة، وإنشاء الجيش الواحد،[2] تحتاج الحركة الصهيونيّة هي الأخرى إلى ملاءمة ذاتها مع واقع جديد. التحوّل من واقع «إقامة الدولة» إلى واقع «دولة قائمة»، أدّى بصلاحيّات ومهمّات المؤسستين الرسميّتين في الحركة الصهيونيّة: المنظّمة الصهيونيّة العالميّة، الوكالة اليهوديّة، إلى أن تتركز في أيدي الدولة السياديّة عملياً. ومن المهم الإشارة إلى أن الحركة لم تتغيّر على الصعيد الأيديولوجيّ نهائياً، باستثناء تبنّي «خطّة القدس» بدلاً عن «خطّة بازل» العام 1968، وهو ليس تغيّراً بقدر ما هو ملاءمة. ومن الطبيعيّ أن يظهر، للوهلة الأولى، أن «الحركة» كبُنية ومؤسّسات قد تهمّشت تدريجياً لصالح «الدولة» في نطاق سيادة الدولة وحدودها، وعادة ما يتم اختصار علاقة «الدولة-الحركة» في أن «الحركة» هي الجسم الذي يربط «الدولة» باليهود في العالم، ويمثّلهم أمامها.[3] ولا مناص في هذا البحث، من استعراض تاريخيّ بسيط لهذه العلاقة على الصعيد الرسميّ، وبصورة مختصرة جداً قبل الانتقال إلى فحص ما يجريّ عملياً في مناطق خارج «القانون» الرسميّ -أي سيادة الدولة الرسميّة «قانونياً- دستورياً»؛ أي الضفّة الغربيّة. وهذا يعود إلى سببين: الأول هو كون البحث يختص بدور هذه المؤسّسات في الاستيطان الإسرائيليّ في الأراضيّ المحتلة العام 1967؛ وثانياً لكون هذه المواد التأريخيّة موجودة بوفرة في القوانين الإسرائيليّة، وبعض الترجمات العربيّة لها.

تسمّى مؤسّسات الحركة الصهيونيّة التي تأسّست ما قبل نكبة فلسطين، وتأسيس الدولة العبريّة، بالـ «المؤسّسات القوميّة» للشعب اليهوديّ. وتنقسم إلى ثلاث مؤسّسات رئيسيّة يتفرّع

1 أقيمت المنظّمة الصهيونيّة العالميّة في المؤتمر الصهيونيّ الأول «مؤتمر بازل» العام 1897، وكانت إدارتها حتّى قيام الدولة تعد بمثابة «حكومة مؤقتة».

2 من المهم الإشارة إلى أن بعض المنظّمات الإرهابية الصهيونيّة رفضت الانخراط في الجيش الإسرائيليّ حديث الولادة الذي انخرطت فيه المنظّمات الإرهابيّة كافة التي نشطت داخل فلسطين قبل العام 1948. وبعد مداولات طويلة، ادّعى أحد أكبر التنظيمات «الإيتسل» أنّه سيقوم بتسليم سلاحه والانخراط داخل الجيش الواحد الذي سيخضع لأوامر موحدة فقط داخل «حدود الدولة»، مدّعياً أن القدس كانت خارج الحدود «السياديّة» للدولة بحسب قرار التقسيم. وبالتاليّ فإنّه سيبقي نشاطه كما هو عليه في مدينة القدس. وأعلن أنّه سيستمر في محاربة أي «جسم غريب» يحاول السيطرة على المدينة، إضافة إلى حماية المستوطنات الصهيونيّة فيها. ولم تنخرط التنظيمات كافة في الجيش، إلّا بعد مداولات استمرّت 6 أشهر. للاستزادة، يمكن النظر إلى موقع أرشيف منظّمة «الإيتسل»: http://www.etzel.org.il/hebrew.html

3 للاستزادة: انظر مثلاً: سليم سلامة. «مؤسّسات الشعب اليهوديّ القوميّة»، **مجلّة قضايا إسرائيليّة**، عدد 62.

عنها العديد من الأقسام الصغيرة التي تعنى بشؤون مختلفة في مجالات عمل المنظّمة، وهي:

1. المنظّمة الصهيونيّة العالمية (ههستدروت هتسيونيت هعولاميت).
2. الوكالة اليهوديّة لأرض إسرائيل (هسوخنوت هيهوديت لإيرتس يسرائيل).
3. الصندوق الدائم لإسرائيل (هكيرين كاييمت ليسرائيل).
4. صندوق الأساس (كيرين هيسود)؛ أي الصندوق التأسيسيّ، ويعنى بالشؤون الماليّة للحركة.

عملياً، أقيمت المؤسّسات كافة المذكورة أعلاه قبل قيام الدولة، ولا تزال جميعها قائمة حتّى يومنا هذا في مبنى واحد، وهو مبنى «بيت المؤسّسات القوميّة» الواقع في شارع «كينغ جورج» بمدينة القدس المحتلة، وتحديداً في حي «رحافيا». أفضى تأسيس الدولة إلى تغيير جوهريّ على دور الحركة الصهيونيّة ونشاطها في فلسطين المحتلّة، إذ، مثلاً، كانت المنظّمة الصهيونيّة العالميّة بمثابة حكومة، تم استبدالها بحكومة رسميّة مع تأسيس الدولة. وفي المقابل، شكّلت الوكالة اليهوديّة ممثلاً لليهود والمشروع الصهيونيّ عموماً أمام حكومة الانتداب البريطانيّ، فتحوّل هذا النشاط، مثلاً، على الصعيد الرسميّ، إلى وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة. وبالتالي، فإن الحاجة إلى إعادة صوغ هذه العلاقة، وبخاصة بين «الدولة» والمؤسّستين المركزيّتين في الحركة الصهيونيّة: المنظّمة الصهيونيّة العالميّة، الوكالة اليهوديّة، أفضى في نهاية المطاف إلى قانون خاص سنّه الكنيست في العام 1952، سُميّ «قانون مكانة منظّمتيّ الصهيونيّة العالميّة والوكالة اليهوديّة لأرض إسرائيل».[1] لقد جاء هذا القانون أساساً لترتيب الأدوار، وتحديد مساحة عمل المنظّمات المختلفة للحركة الصهيونيّة في ظل دولة سياديّة جديدة وحديثة الولادة. وأفضى إلى إقامة لجنة خاصة تحوي ممثّلين عن المنظّمة وممثّلين عن الدولة، إضافة إلى التنسيق المستمر بين كليهما.

في القانون المذكور أعلاه، تم تحديد مجالات عمل المؤسّستين المركزيّتين في حدود سيادة الدولة في أربعة مجالات أساسيّة: الهجرة، الاستيطان، التربيّة اليهوديّة، الربط ما بين اليهود في «المنفى» و«الدولة».[2] تشكّل هذه الرباعيّة الأساس الذي قام عليه المشروع الاستيطانيّ في فلسطين برمّته. فعملياً، تم الحفاظ على كافة المركّبات الأيديولوجيّة للمشروع الصهيونيّ مقابل تحويل كافة المهام الإداريّة في حدود الدولة السياديّة إلى مؤسّسات الدولة. **إنّه عملياً تقسيم مهام إداريّة نابع بشكل طبيعيّ من تشكّل «دولة»**. وليس مصادفة أن المؤتمر الصهيونيّ السابع والعشرين،

1 «قانون مكانة المنظّمة الصهيونيّة العالميّة والوكالة اليهوديّة»، أرشيف القوانين الإسرائيليّة، متوفّر على الموقع التاليّ: https://goo.gl/JAZy5d

2 سليم سلامة. «مؤسّسات الشعب اليهوديّ القوميّة»، **مجلّة قضايا إسرائيليّة**، عدد 62.

الـذي أقيـم في مدينـة القـدس العـام 1968؛ أي المؤتمـر الأول بعـد احتـلال باقـيّ الأراضي الفلسـطينيّة العـام 1967، بحـث العلاقـة مـا بـين «الدولـة» و«الحركـة». وصـادق عـلى تعديـل دسـتور الحركـة مـن «مـشروع بـازل» إلى «مـشروع القـدس» الـذي كان مُقترحـاً منـذ العـام 1951. ولم تتـم المصادقـة عليـه نهائيـاً إلّا في العـام 1968. وليـس مصادفـة أن مـا جـاء في مقدّمـة «مـشروع القـدس» كان عـلى النحـو التـاليّ:

> «حقّقـت الصهيونيّـة هدفهـا الأسـاسيّ: إقامـة دولـة إسرائيـل في أرض إسرائيـل. الآن هنـاك حاجـة إلى إعـادة تعريـف أهـداف الحركـة الصهيونيّـة. في هـذا المؤتمـر تـم قبـول «مـشروع القـدس» الـذي حـدّد الأهـداف المركزيّـة للحركـة».[1]

حـدّد «مـشروع القـدس» الأهـداف الرئيسـيّة الجديـدة للحركـة الصهيونيّـة عـلى النحـو التـاليّ:[2] 1) وحـدة الشـعب اليهـوديّ ومركزيّـة دولـة إسرائيـل في حياتـه. 2) لم شـمل الشـعب اليهـوديّ في وطنـه التاريخـيّ «أرض إسرائيـل» مـن خـلال تشـجيع الهجـرة مـن كل بقـاع العـالم. 3) تقويّـة دولـة إسرائيـل التـي ترتكـز عـلى أسـس العـدل والسـلام كـما يظهـران في رؤيـة أنبيـاء إسرائيـل. 4) الحفـاظ عـلى وحـدة الشـعب اليهـوديّ عـبر تشـجيع التربيّـة اليهوديّـة والعبريّـة مـن خـلال تطويـر مبـادئ التربيّـة الدينيّـة والثقافيّـة اليهوديّـة. 5) الدفـاع عـن مصالـح اليهـود في مواقـع تواجدهـم كافـة.

«الدولة» و«الوطن»: إعادة إنتاج الجوهر الاستعماريّ

نحـن أمـام عمليّـة إعـادة إنتـاج واضحـة وصارخـة للمـشروع الصهيـونيّ، شـكّلت فيهـا هزيمـة حزيـران 1967 نقطـة اليقـين. فخطّـة القـدس التـي طُرحـت للمـرة الأولى العـام 1951، لم تتـم المُصادقـة عليهـا إلّا بعـد تحقيـق إنجـاز عسـكريّ شـكّل الأسـاس المـادّي الـذي يمكـن مـن خلالـه الانطـلاق إلى تطبيـق الخطّـة عـلى المسـتوى الأيديولوجـيّ. وعـلى الرغـم مـن عـدم وجـود دليـل قاطـع عـلى أن هـذا مـا حصـل، فـإن إعـادة بحـث العلاقـة بـين «الحركـة» و«الدولـة» في المؤتمـر السـابع والعشريـن لم تكـن مصادفـة وليسـت عبثيـة. لقـد جـاء بـكل صراحـة، لتحديـد أهـداف إضافيّـة جديـدة ملائمـة لواقـع جديـد فيـه المزيـد مـن الأراضي في واقـع «دولـة» يرتكـز فيهـا المـشروع وينطلـق منهـا. في الخطّـة

1 الأرشيف الصهيونيّ، نظرة على المؤتمرات الصهيونيّة، متوفّر على الرابط التاليّ:
http://www.zionistarchives.org.il/AttheCZA/Pages/Congresses.aspx

2 خطّـة القـدس «الرؤيـة والأهـداف»، موقـع المنظّمـة الصهيونيّـة العالميّـة، متوفّـر عـلى الرابـط التـاليّ: http://www.wzo.org.il/%D7%95%D7%96%D7%97%D7%95%D7%9F-%D7%95%D7%AA%98%D7%A8%D7%9E%D7%95%D7%9F

الـواردة أمامنـا هنـاك ثنائيّـة ترفـض غـض النظـر عنهـا، فتفـرض ذاتهـا صارخـة، ويتـم التعبـير عنهـا بالـ «الدولـة» و«الوطن».

نعـود مـن جديـد إلى هـذه الثنائيّـة فقـط بعـد احتـلال باقـي الأراضي الفلسـطينيّة، فنفـكّك الخطّـة للمركّبـات الأوليّـة: «وحـدة الشـعب» و«مركزيّـة الدولـة»؛ «لم شـمل الشـعب في الوطـن»؛ «أرض إسرائيـل» و«تقويّـة دولـة إسرائيـل»؛ «تشـجيع الهجـرة» إلى «الوطـن التاريخـيّ». وإنّه لمثير للسـخريّة أن هـذه الخطّـة وُضعـت عـلى يـد أعـلى سـلطة في الحركـة الصهيونيّـة «علمانيّـة الطابـع». وإذا اعتبرنا مـشروع «بـازل» الـذي أقـر في العـام 1897 الركيـزة لإقامـة «دولـة إسرائيـل»، فـإن «مـشروع القـدس» ليـس إلّا الأهـداف ذاتهـا بواقـع جديـد: أولاً واقـع «الدولـة» التـي تُعتـبر بحسـب المؤتمـر السـابع والعشريـن «المحطّـة الغايـة في الأهميّـة»؛ وثانيـاً مخـزون أراضٍ جديـد يسـتطيع المـشروع الاسـتعماريّ الامتـداد والتوسّـع فيـه. وأيضـاً، إذا اعتبرنـا «مـشروع بـازل» مـشروع إقامة الدولـة الإسرائيليّـة الحاليّة، فـلا يمكـن اعتبـار «مـشروع القـدس» إلّا تأكيـداً عـلى أن هـذه الأيديولوجيـا الاسـتعماريّة تتجـدّد؛ أي تتوسّـع. ولا يمكـن، تحـت أي ظـرف مـن الظـروف، الفصـل بـين الأيديولوجيـا الصهيونيّـة والدولـة الإسرائيليّـة. ولعـل أفضـل مـن يعـبّر عـن هـذا الربـط البنيـويّ بـين «الدولة-الجسـد» و«الأيديولوجيـا-الاسـتعمار»، هـو وزيـر خارجيّـة إسرائيـل ومندوبهـا السـابق في الأمـم المتحـدة آبـا إيـبن، حـين يقـول خـلال المؤتمـر الصهيـونيّ السـابع والعشريـن ذاتـه، إن دولـة إسرائيـل «هـي دولـة أيديولوجيّـة؛ فهـي لا توجـد لتعيـش فحسـب، بـل هـي موجـودة مـن فكـرة. وهـي موجـودة لتؤسّـس لهـذه الفكـرة وتحقّقهـا؛ تأسـيس كيـان ذي سـيادة يحـدّد الشـعب اليهـوديّ شـكله الأيديولوجـيّ والروحـيّ والمـدنيّ والفكـريّ».[1]

استيطان واحد على جانبيّ الخط الأخضر

يشـكّل الخـط الأخـضر، إضافـة إلى كونـه الحـدود الرسـميّة؛ أي خـط الهدنـة العـام 1949، التـي تفصـل مـا بـين الأراضيّ المحتلـة العـام 1948، وتلـك المحتلـة لاحقـاً في العـام 1967، تجسـيداً لمسـيرة التهجـير والتدمـير والحرمـان مـن الوطـن بالنسـبة إلى الفلسـطينيّ. وفي المقابـل، يقـال، عـادة، إنّ إسرائيـل لا تـراه نهائيـاً بـكل مـا يتعلّـق بالأمـن والاسـتيطان. وعمليـاً، هـذا صحيـح إن كانـت النظـرة إلى إسرائيـل عـلى أنّهـا التجسـيد المـادّي للنشـاط الاسـتعماريّ الصهيـونيّ. ولكـن، في الحقيقـة، فـإن مـا يحصـل «وراء الخـط الأخـضر» هـو بالقـدر الـكافيّ مـن التركيـب والتداخـل بـين «الدولـة» و«الحركـة» مـن

1 jerusalem post, june 21, 1968، مقتبـس في كتـاب ج. أرنسـون، **سياسـة الأمـر الواقـع في الضفّـة الغربيّـة**، ص 28. شـغل آبـا إيـبن العديـد مـن المناصـب الحسّاسـة في إسرائيـل، وكان مـن أكـثر دبلوماسـييها خـبرة، وبخاصـة في مجـال السياسـة الخارجيّـة، فشـغل في العـام 1950 منصـب سـفير إسرائيـل في الأمـم المتحـدة، وفي العـام 1966 وزيـر التربيّـة والتعليـم، وشـغل بـين الأعـوام 1966-1974 منصـب وزيـر الخارجيّـة، إضافـة إلى أنـه شـغل منصـب رئيـس اللجنـة الوزاريـة لشـؤون الأمـن والخارجيّـة.

حيث التقاسم الوظيفيّ الاستعماريّ. إذ يبدو أن «الدولة» تستوليّ بحكم القانون العسكريّ الذي فرضته يوم 8 تموز 1967 والمؤسّسة العسكريّة التابعة لها على الأرض. ولكن المسؤول عن البناء الاستيطانيّ والتوسّع والخرائط واختيار المشاريع الاستيطانيّة من حيث البناء والتراخيص، هو وللمفاجأة، المنظّمة الصهيونيّة العالميّة ذاتها، من خلال قسم الاستيطان الذي يسمّى بالعبريّة «هحطيفا لهتياشفوت».[1] وهو الجسم ذاته، الذي قامت الحكومة الإسرائيليّة بمنحه نسبة 60 % مما يسمّى بـ«أراضي الدولة»، وهو ما يعادل بين 500-600 ألف دونم من مجمل «أراضي الدولة» في الضفّة الغربيّة، وتركت بعدها إسرائيل نسبة 40 % فقط لبناء ما يُسمّى «مراكز خدمة جمهور».[2] وبدوره، يقوم القسم بتحويل بناء المشاريع الاستيطانيّة إلى شركة «أمناه- حركة الاستيطان».[3] وكلاهما، عملياً، مؤسّسات غير حكوميّة لا تخضع لقوانين الدولة. أو كما تصف موظّفة «أمناه» الحالة في مقابلة مع باحث من المؤسّسة ذاتها عندما وجّه لها سؤال حول قانونيّة بيع الأراضي بالقول «هنا وراء الخط الأخضر ... تختلف القوانين». وللدقّة، فإن القانون عكسيّ أكثر من كونه مختلفاً، وبصورة أكثر وضوح: وظيفة الدولة في المناطق المحتلة العام 1967 أن «تضمن عدم تنفيذ القانون».[4] ولتجنّب الفهم المغلوط لاستعمال مصطلح «القانون»: الحديث عن عدم تطبيق القانون يتطرّق فقط إلى القانون الذي يمنع إقامة مستوطنة على أراضٍ فلسطينيّة خاصّة، وليس في ما يُسمّى «أراضي الدولة»، وهو ما حصل عملياً في مستوطنة «عمونا»، التي أمرت المحكمة الإسرائيليّة العليا بإخلائها لكونها مُقامة على أراضٍ خاصّة، ويتعارض مع القانون الدوليّ. وبالمحصّلة، يمكن القول إن وجود ما يسمّى بـ«الخط الأخضر»، يمنح الحكومة الإسرائيليّة مساحة رماديّة من حيث الممارسات الرسميّة، فكون الأراضيّ المحتلة العام 1967 غير خاضعة للسيطرة الإسرائيليّة رسمياً بالمفهوم القانونيّ، يمنحها مساحة عمل خارج «القانون». وبكلمات أخرى، حيث لا وجود لضم فعليّ وقانونيّ، هناك مساحة رماديّة قانونيّة مفيدة استعمارياً أيضاً من حيث «إسرائيل الدولة».

يزوّدنا الموقع الإلكترونيّ لقسم الاستيطان في المنظّمة الصهيونيّة العالميّة بالمناطق المحدّدة التي

1 على الرغم من أن مجال عمل قسم الاستيطان في المنظّمة الصهيونيّة العالميّة هو «الاستيطان الزراعيّ»، فإنه تحوّل وأخذ ينشط أساساً في بناء ما يسمّى «البؤر الاستيطانيّة» على أعاليّ الجبال في الضفّة الغربية. ويشير تحقيق أجراه مركز «مولاد» الإسرائيليّ إلى أن 75 % من موارد القسم يتم استثمارها في الضفّة الغربيّة فقط.

2 هذه المعطيات واردة في تقرير مؤسّسة «سلام الآن» تحت عنوان «حيلة البؤر الاستيطانيّة» للعام 2016.

3 أمناه؛ هي حركة استيطانيّة مسؤولة عن تنفيذ وتسويق مشاريع البناء الاستيطانيّ في الضفّة الغربية ومحيط عزّة والجولان، تأسّست على يد حركة اليمين الاستيطانيّ الإسرائيليّ «غوش إمونيم» العام 1978. وعلى الرغم من أن «غوش إمونيم» ذاتها كحركة سياسيّة تفكّكت بداية سنوات الثمانين، فإن «أمناه» استمرّت في نشاطها حتّى يومنا هذا، وهي مسؤولة عن تنفيذ وتسويق وبيع غالبيّة المشاريع الاستيطانية في الضفة الغربيّة.

4 هذه المعطيات واردة في تقرير مؤسّسة «سلام الآن» تحت عنوان «حيلة البؤر الاستيطانيّة» للعام 2016.

تعمـل فيهـا المنظّمـة، وبخاصـة قسـم الاسـتيطان فيهـا. وتنقسـم إلى ثلاثـة أقاليـم مختلفـة عـلى النحـوّ التـاليّ: الجليـل، المركـز، النقـب. والمثـير للاهتـمام، إضافـة إلى أن 75 % مـن مـوارد القسـم موجّهـة إلى الاسـتيطان في الضفّـة الغربيّـة، هـو حقيقـة أن إقليـم «المركـز» يمتـد مـن وادي عـارة شـمالاً حتّـى شـمال البحـر الميّـت جنوبـاً، ومـن حـدود الأردن شرقـاً حتّـى مدينـة اللـد غربـاً. وتظهـر عـلى النحـو التـاليّ:

* خارطة «إقليم المركز» كما تظهر في قسم الاستيطان بالمنظّمة الصهيونيّة

الإقليم الثانيّ المثير للاهتمام الذي ينشط فيه قسم الاستيطان في المنظّمة الصهيونيّة العالميّة، هو «إقليم الجنوب»، الذي يمتد، عملياً، من جنوب جبال الخليل حتّى خليج إيلات. ومن المثير للاهتمام أكثر، في ظل حالة التداخل هذه بين «الدولة» و«الحركة» بكل ما يخص الاستيطان، هو حقيقة أن القسم ذاته، الذي حوّلت إليه الدولة الأراضي في الضفّة الغربيّة هو المسؤول، أيضاً، عن إعادة توطين اليهود الذين تم إخلاؤهم من مستوطنات غزّة في منطقة النقب والخليل،[1] ومن ضمن هذه البلدات الجديدة التي تسعى المنظّمة الصهيونيّة إلى إقامتها في النقب هي مستوطنة «حيران» على أنقاض القريّة التي هُدمت في العام 2017 «أم الحيران» مسلوبة الاعتراف في النقب. فيعود مدير عام قسم الاستيطان في المنظّمة يرون بن عزرا ليؤكّد أن الهدف من مخطّط الاستيطان في النقب وصحراء الخليل «مدفار يهودا» هو «الاستحواذ على الأراضي المتبقيّة، لمنع البدو من التوسّع في الأراضي القوميّة المتبقيّة. وبذلك، نمنع تشكّل كتلة متواصلة بدوية/عربيّة من جنوب جبال الخليل باتجاه عراد، وديمونا ويروحام وكافة المنطقة الموجودة بينهم، وبين بئر السبع».[2] وهذا ليس جديداً ولا طارئاً، فمستوطنات «كوغاف يعاكوف»، مثلاً، التي أقيمت على تلال طول الخط الأخضر بمبادرة أرئيل شارون، هدفت، صراحة، كما صرّح هو، إلى تفكيك التواصل العربيّ، مقابل بناء كتلة يهوديّة واحدة من خلال تقويض الأسس المادّية لأي كيان عربيّ فلسطيني (ج. أرنسون، 1990). وهو ذاته ما نراه في المخطّط الاستيطانيّ الجديد الذي يهدف إلى بناء 2600 وحدة استيطانيّة جنوب بيت صفافا، ستفصل القدس عن بيت لحم، مقابل إنشاء كتلة يهوديّة واحدة تمتد من مستوطنة «هار حوماه» حتّى «غيلو» إضافة إلى أنّها تعزل بيت صفافا نهائياً عن محيطها العربيّ.

1 يشير رصد أجرته صحيفة «**كلكاليست**» الاقتصاديّة إلى أن المستفيدين المركزيين من هذا الاستثمار كانوا المستوطنين الذين تم إخلاؤهم من مستوطنات «غوش قطيف» في غزّة:
http://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3686682,00.html

2 محضر الكنيست حول «البناء في النقب»، يرون عزرا: الهدف من إقامة البلدات اليهوديّة في النقب. مقتبس أيضاً لدى: ص. إيريز، تخطيط زائف، موقع «اللسعة»:
http://www.haokets.org/2013/07/25/%D7%A1%D7%A8%D7%A7-%D7%A1%D7%A8%D7%A7%D7%AA%D7%9/B%D7%A0%D7%95%D7%9F-%D7%A1%D7%A8%D7%A7/

* خارطة «إقليم الجنوب» كما تظهر على موقع «شعبة الاستيطان»

شعبة خارج القانون

إن الشكل الكلّي للخارطة التي تقسّم عليها المنظّمة عملها في مجال الاستيطان، هي خارطة فلسطين التاريخيّة. ومن المثير للاهتمام هو عدم وجود أي خط حدوديّ عليها باستثناء الحدود مع الأردن ومصر وسوريا ولبنان؛ أي بما معناه فلسطين التاريخيّة دون وجود لأي فواصل أو خطوط، ودون وجود لأي خطوط خضراء أو حمراء، ودون تقسيم مناطقيّ بأحرف خطّتها مفاوضات «أوسلو» باللغة الإنجليزيّة. فرام الله بحسب الخارطة المنشورة تندرج في مجال عملها، في الوقت ذاته الذي لا تندرج فيه نتانيا أو تل أبيب أو حيفا مثلاً في مجال عملها. وهذا يعود، أساساً، إلى أن مجال عمل المنظّمة غير الحكوميّة والمدعومة من الحكومة في آن واحد، تعمل على أساس «تهويد- أي توطين اليهود» في مناطق كثافة سكانيّة عربيّة عاليّة، فالأمر، إذاً، لا يتعلّق بالحدود السياسيّة بقدر ما يتعلّق بالوجود اليهوديّ في الحيّز؛ أي الأرض. ولكي أجنّب هذا البحث ادّعاء التقادم، أو الضرب في الماضيّ، فإن الحكومة الإسرائيليّة أقرّت قبل عامين فقط؛ أي في العام 2015، تعديلاً على قانون «مكانة المنظّمة الصهيونيّة العالميّة

والوكالة اليهوديّة» يخص «قسم الاستيطان» بعد أن كشفت نائب المستشار القضائيّ للحكومة الإسرائيليّة، دينا زيلبر، عمليّات احتيال داخل المنظّمة، ما نتج عنه توصيّة من وزارة القضاء الإسرائيليّة بإيقاف تمويل الشعبة وإعادة الصلاحيات والأراضي إلى «الدولة»،[1] وبعد توجّهات عدّة من قبل مؤسّسات حقوق إنسان إسرائيليّة طالبت بالكشف عن نشاط الشعبة وعلاقتها بالدولة، وبخاصة أن المنظّمة الصهيونيّة العالميّة مؤسّسة غير حكوميّة، وبالتاليّ لا تخضع لقوانين الشفافيّة الإسرائيليّة مثل قانون حق الجمهور في المعرفة. ونص تعديل القانون على التاليّ:[2]

1. «دولة إسرائيل تعترف بتميّز قسم الاستيطان في المنظّمة الصهيونيّة العالميّة كذراع تنفيذيّة تعمل على تحقيق أهداف المنظّمة.
2. إدارة القسم المثبتة في مجال تطوير الاستيطان في أرض إسرائيل».
3. دولة إسرائيل مخوّلة بتوكيل «شعبة الاستيطان» تنفيذ مشاريع قوميّة في مجال الاستيطان، بحسب السياسة العامّة التي تحدّدها الدولة.
4. «شعبة الاستيطان» مخوّلة بتنفيذ الخطوات اللازمة لتنفيذ مشاريع الحكومة بحسب البند (2). وهي مخوّلة بتوفير الموارد، تنفيذ مشاريع تطوير وتخطيط، والإعلان عن مناقصات، وتفعيل برامج مرافقة وتقديم استشارة للمشروع الاستيطانيّ، والمساعدة في تطوير البنى التحتيّة والمراكز الجماهيريّة في المستوطنات.
5. كل مستوطنة جديدة ستتم إقامتها في الضفّة الغربيّة، ستتم المصادقة عليها من قبل لجنة خاصّة تتكوّن من مندوبين عن «شعبة الاستيطان» في المنظّمة الصهيونيّة العالميّة، ومندوبون عن الدولة.

سمح التعديل الجديد بإقامة «سلطة جديدة تعمل في مجال الاستيطان ليس واضحاً من سيكون القائم عليها، وفي الوقت ذاته لا تقوم عليها الرقابة ذاتها القائمة على أي سلطة أخرى»،[3] هكذا وصفت مندوبة وزارة القضاء الإسرائيليّة مشروع التعديل على القانون. وعلى الرغم من أن التعديل أقر بضرورة تطبيق قانون «حق الجمهور بالمعرفة»، وهو عملياً القانون

1 **صحيفة «ذا ماركر» الاقتصاديّة**، وزارة القضاء توصي بإيقاف تمويل «شعبة الاستيطان»: http://www.themarker.com/news/1.2576142

يظهر في التقرير، إضافة إلى تأكيده على قيام الحكومة بتمويل جسم غير حكوميّ، العلاقة ما بين «شعبة الاستيطان» وأحزاب اليمين الاستيطانيّ الإسرائيليّة، مثل «إسرائيل بيتنا»، و«البيت اليهوديّ».

2 تعديل القانون: https://www.nevo.co.il/law_word/Law16/knesset-602.pdf

3 أرشيف القوانين الإسرائيليّة، 2015/10/26، رقم المستند 602: https://www.nevo.co.il/law_word/Law16/knesset-602.pdf

الـذي يسـمح للمؤسّسـات الإسرائيليّـة التـي تنشـط في مجـال مراقبـة الاسـتيطان بالحصـول عـلى معلومـات وخرائـط،[1] فـإن «شـعبة الاسـتيطان» مرغمـة بالالتـزام بـه بـكل مـا يخـص الشـفافيّة الماليّـة، وليـس الاسـتيطان والنشـاط الاسـتعماريّ. والهـدف، كـما صاغـه مقـترح القانـون، عضـو الكنيسـت عـن «البيـت اليهـوديّ» بتسـلئيل سـموتريتش: إدارة الأراضي في الدولـة قضيّـة حسّاسـة عـلى الصعيـد الـدوليّ والسـياسيّ. لا أريـد للاتحـاد الأوروبي أن يعـرف عـن كل قطعـة أرض نبنـيّ عليهـا.[2] عـلى الصعيـد القانونيّ-السـياسيّ، نحـن أمـام «سـلطة اسـتيطانيّة» بـكل مـا تعنيـه الكلمـة مـن معنـى، تعمـل عـلى جانبـيّ الخـط الأخـضر. وفي الوقـت ذاتـه تتمتّـع بحصانـة حكوميّـة للعمـل خـارج القانـون، حيـث يـرى القانـون الـدولي والعـالم عملهـا غـير قانـونيّ. سـلطة لا تـزال تمـارس جوهـراً كولنياليّـاً في واقـع سـياسيّ مختلـف، ولكنهـا السـلطة ذاتهـا؛ أي بكلـمات أخـرى، فـإن المنظومـة الاسـتعماريّة تحتـال عـلى الواقـع الـذي فرضتـه هـي، وتسـتفيد منـه لرسـم واقـع جديـد. الجسـم ذاتـه الـذي تأسّـس في العـام 1897 مـا زال ينشـط في ظـرف سـياسيّ مختلـف، يفـرض الوقائـع عـلى الأرض دون أي مراعـاة للحالـة السياسـيّة مـع الاسـتفادة مـن الفجـوات القانونيّـة الناتجـة عـن الحالـة السياسـيّة الاسـتعماريّة في الوقـت ذاتـه.

يظهـر هـذا المنطـق في السـيطرة عـلى الأرض في المناطـق المحتلـة العـام 1967 أكـثر في وجهـة النظـر التـي قدّمتهـا وزارة القضـاء الإسرائيليّـة، والتـي تقـول فيهـا إن العلاقـة مـا بـين «الدولـة» و«شـعبة الاسـتيطان» منطقـة رماديّـة في الحكـم الإسرائيـليّ، وإن مـا يحصـل في الضفـة الغربيّـة هـو كسـاحة خلفيّـة دون قانـون. ومـن المثـير للاهتـمام أن الـوزارة تقـر أنّـه، ودون التمويـل الحكومـيّ للشـعبة، تصبـح «دون أهميّـة».[3] بهـذه الطريقـة تتـم عمليّـة البنـاء الاسـتيطانيّ في الضفّـة الغربيّـة بوتـيرة سريعـة جـداً، وصـل حدّهـا تغـيّر الميـزان الديموغـرافيّ في محافظـة سـلفيت مثـلاً، حيـث وصـل عـدد المسـتوطنين أكـثر مـن الفلسـطينيين، ووصـل عـدد المسـتوطنات إلى 24 مسـتوطنة مقابـل 18 بلـدة فلسـطينيّة فقـط.[4] عمليـاً، تسـمح هـذه الآليّـة في السـيطرة عـلى الأرض -أي التقاسـم الوظيفـيّ بـين الحركـة والدولـة- لزعيـم البيـت اليهـوديّ نفتـاليّ بينيـت أن يقـول بـكل وقاحـة رداً عـلى قـرار نتنياهـو

1 من مقابلة مع الناشط في مراقبة الاستيطان درور إتيكس، برنامج «هماكور»، القناة الإسرائيليّة العاشرة.

2 موقع الكنيست، «سموتريتش: لا أريد أن يعرف الاتّحاد الأوروبي عن كل قطعة أرض نبنيّ عليها»:
http://main.knesset.gov.il/Activity/committees/Huka/News/pages/%D7%9E%D7%A2%D7%9E%D7% 93-%D7%94%D7%97%D7%98%D7%99%D7%91%D7%94-%D7%9C%D7%94%D7%AA%D7%99%D7%99%D7%A9%D7%91%D7%95%D7%AA.aspx

3 صحيفـة **ذا ماركـر** الاقتصاديّـة، وزارة القضـاء تـوصي بإيقـاف تمويـل «شـعبة الاسـتيطان»: http://www.themarker.com/news/1.2576142. يظهـر في التقريـر، إضافـة إلى تأكيـده عـلى قيـام الحكومـة بتمويـل جسـم غـير حكومـيّ، العلاقـة مـا بـين «شـعبة الاسـتيطان» وأحـزاب اليمـين الاسـتيطانيّ الإسرائيليّـة مثـل «إسرائيـل بيتنـا»، و«البيـت اليهـوديّ».

4 **موقع عـرب 48**، «سرطـان الاسـتيطان يسـتشري: عـدد المسـتوطنين يفـوق عـدد الفلسـطينيين في سـلفيت»، متوفّـر عـلى الرابـط التـالي: https://goo.gl/0lPqM3. وأيضـاً وحـدة مراقبـة الاسـتيطان في معهـد الدراسـات التطبيقيّـة القـدس- أريـج للعـام 2015.

بنـاء مسـتوطنة جديـدة في أعقـاب إخـلاء مسـتوطنة «عمونـا»، إن «إقامـة مسـتوطنة جديـدة هـو حـدث تاريخـيّ، وبخاصـة أن المسـتوطنة الأخـيرة التـي أقيمـت كانـت قبـل 25 عامـاً، في عهـد رابـين».[1] بكلـمات أخـرى، فـإن منظومـة السـيطرة الإسرائيليّـة عـلى الأرض الفلسـطينيّة، لا تنفـك مـن إعـادة تدويـر ذاتهـا مـن خـلال أذرع مختلفـة وقوانـين تعيـد إنتـاج الـذراع حـين تصـدأ، أو تكشـف. فـلا ريـب مـن إنشـاء زمـن موحّـد لفهـم منظومـة اسـتعماريّة واحـدة. الصهيونيّـة كـما تظهـر اليـوم، لم تتغـيّر أبـداً مـن حيـث التوسّـع والاسـتيلاء عـلى الأرض. إن مصـدر شرعيّـة الاسـتيلاء قـد يتغـيّر وهـو الظاهـر، إلّا أن الاسـتيلاء كفعـل اسـتعماريّ جوهـريّ لم يتغـيّر وبقـي كـما هـو مقـرّ: تهويـد البـلاد ويُضـاف إليـه ارتكازهـا عـلى قدرتهـا عـلى احتـكار العنـف؛ أي السـيادة العسـكريّة في المنطقـة ذاتهـا، مـن خـلال نقطـة ارتكازهـا الأولى والأكـثر أهميّـة، وهـو الحـدث الفاصـل: 1948.

السياسات الاقتصاديّة كمؤشّر محور زمنيّ كولونياليّ

شـكّل النمـوذج الاقتصـاديّ الجماعـيّ؛ أي الاشـتراكيّ، إلى حـد مـا، إحـدى الركائـز الأساسـيّة لقيـام الدولـة الإسرائيليّـة قبـل النكبـة في العـام 1948 وبعدهـا. ومنـذ بدايـة الثمانينيـات بـدأت تتحـوّل مـن الاقتصـاد الاسـتيطانيّ الاشـتراكي إلى نمـط الاقتصـاد الرأسـماليّ؛ أي السـوق الحـر. رأس المـال اليهـوديّ هـو الـذي قـام بـشراء الأراضيّ عمليـاً مـن خـلال الشركـة اليهوديّـة الكـبرى وصنـدوق التأسـيس «كـيرن هيسـود» (هرتسـل، 1896)، أمّـا شـكل الاقتصـاد الاشـتراكيّ التعـاونيّ، فـكان، أساسـاً، يهـدف إلى بنـاء المجتمـع اليهـوديّ حديـث التشـكّل عـلى أسـس الشراكـة والحـس الجمعـيّ، ويمكـن اسـتدلال هـذا التوجّـه بوضـوح مـن مناقشـات «بـن غوريـون- جابوتنسـكي»، حيـث قـال جابوتنسـكي أن «كل إنسـان ملـك»، مقابـل بـن غوريـون الـذي دعـا إلى الاشـتراكيّة المجتمعيّـة كأسـاس لبنـاء المجتمـع اليهـوديّ الجديـد. وبالتـالي، فـإن الشـكل الاقتصـادي للعمـل اليهـوديّ في فلسـطين قبـل النكبـة، ومـع السـنوات الأولى، كان يعتمـد اعتـماداً كبـيراً عـلى «الدولـة» أكـثر مـن «الخصخصـة». لقـد شـكّلت الاشـتراكيّة أسـاس بنـاء المجتمـع اليهـوديّ أكـثر مـمّا شـكّلت اقتصـاد الدولـة ذاتهـا وصاغتـه. ولذلـك، مثـلاً يقـول الوزيـر السـابق أمنـون روبنشـطاين، إنـه وفي إحـدى الجلسـات مـن العـام 1992، قـال إسـحاق رابـين إنّ «إحـدى وظائـف الحكومـة هـي التخلّـص مـن تدخّلهـا بالاقتصـاد، والقضـاء عـلى الـشركات الحكوميّـة، لا دور لنـا بهـذا، علينـا أن نخصخـص ونبيـع، وأن نبحـث عـن مؤسّسـات اسـتثماريّة في البـلاد وخارجهـا، لتقـوم بـشراء الـشركات الحكوميّـة، وأيضـاً الخدمـات العامّـة». وعـلى الرغـم مـن «عمليّـة» رابـين، فإنّنـا نـرى أنّـه يتفـق مـع نتنياهـو اقتصاديـاً بعـد صعـوده إلى الحكـم العـام 1996، فوفـق نتنياهـو يمكـن تفهّـم وتبريـر العهـد الاشـتراكيّ في اقتصـاد إسرائيـل بالعقـود الأولى مـن قيـام

1 **القناة الإسرائيليّة العاشرة**، «نتنياهو عن إخلاء عمونا: سنقيم بلدة جديدة»: https://goo.gl/gHEb0B

الدولـة، بمنطـق ضرورة تدخّـل الدولـة بهـدف اسـتيعاب الهجـرة لتثبيـت أقـدام الدولـة ... ولذلـك لم تعـد هنـاك حاجـة لذلـك، عـلى الدولـة أن تتخلّـص مـن الإشراف الحكومـي عـلى الاقتصـاد».

يتفـق رابـين وريـث بـن غوريـون؛ أي ابـن «حـزب العمـل»، مـع زعيـم «الليكـود» نتنياهـو ووريـث جابوتنسـكي حـول حقيقـة أن «العهـد الاشـتراكيّ» قـد ولّى، ولم يعـد لـه داع، وأنّـه كان عبـارة عـن عهـد «تثبيـت الأقـدام»، ويمكـن تفسـير ذلـك، مجتمعيـاً ويهوديـاً، مـن خـلال بنـاء «الإرادة الجماعيّـة» كـما صاغهـا جـان جـاك روسـو؛ وسياسـياً- اقتصاديـاً بمعنـى تركيـز الـثروة والسـلطة بيـد الدولـة، لتقـوم هـي بتوزيعهـا وبنـاء سـوقها لاسـتقبال المسـتوطنين في فلسـطين. وبمـا أن الاقتصـاد الإسرائيـليّ وتأريخه ليـس موضـوع هـذا البحـث، فإنّـه لـن يخـوض فيـه إلّا بالقـدر الـذي يخـدم موضـوع البحـث؛ أي مـا الـذي يجـري في الاقتصـاد الإسرائيـليّ في الضفّـة الغربيّـة بالنسـبة إلى الإسرائيـلي الرسـميّ في الأراضيّ المحتلـة العـام 1948. فعـلى الرغـم مـن أن الاقتصـاد الإسرائيـليّ الرسـميّ اتجـه إلى السـوق المفتـوح، والخصخصـة بـكل مـا يخـص العلاقـات الخارجيّـة وأراضيّ 48، يتضـح أن المعادلـة في الضفّـة الغربيّـة مختلفـة كليّـاً، وتعتمـد إسرائيـل فيهـا عـلى الاقتصـاد القومـي الاسـتعماريّ في المسـتوطنات، وهـي لا تـزال شـبيهة بـالأدوات الاقتصاديّـة التـي اسـتعملها الاسـتيطان العـبريّ قبـل إقامـة دولـة إسرائيـل (شـحادة وجريـس، 2013).[1] يعـود الاقتصـاد مـرّة أخـرى ليشـكّل نموذجـاً ومـؤشّراً عـلى قضيّـة «المحـور الزمنـيّ المسـتمر للمـشروع»، و«الدولـة كمرحلـة وأداة». وبالتـاليّ، يعـود الاقتصـاد ليذكّـر مـرّة أخـرى كيـف تتـم عمليّـة إعـادة إنتـاج الأدوات ذاتهـا مـن العـام 1948.

في هـذا الموضـع تحديـداً، نحـن أمـام السياسـة ذاتهـا -أي تركيـز السـلطات بيـد الدولـة مـع تغيّر في الوضعيّـة- أي وضعيّـة دولـة قائمـة. وبالتـاليّ، تصبـح «الدولـة» هـي مـن تمـد المنظّمـة بالمـال وتركّـز السـلطة الاقتصاديّـة بيدهـا، بـدلاً عـن الصنـدوق التأسـيسيّ للمنظّمـة الصهيونيّـة؛ أي أن السياسـة الاقتصاديّـة ذاتهـا بـأدوات مختلفـة، العقيـدة الاسـتعماريّة الاسـتيطانيّة ذاتهـا مـع واقـع جديـد. فيعـود الاقتصـاد، بـدوره، إلى تأكيـد إعـادة إنتـاج النمـوذج العـام 1948 دون الحاجـة إلى الجانـب المجتمعـيّ الاشـتراكي، وهـذا يعـود أساسـاً إلى التمايـز في المجتمـع الاسـتيطانيّ بالضفّـة الغربيّـة عنـه في الـ 1948، مـن حيـث الدافـع والشرعيّـة تـوراتيّ دينـيّ، أكـثر مـمّا هـو عملـيّ (مصطفـى، 2013؛ شـيلخ، 2002؛ سـيغف، 2005)، حيـث لا داعٍ إلى سياسـة عمليّـة تصيـغ المجتمـع الاسـتيطانيّ أولاً؛ وثانيـاً لكـون التقسـيمات الإثنيّـة وصـيرورة «الصهـر»؛ أي إنتـاج مجتمـع متجانـس، تمّـت بعـد العـام 1948 عـلى طـول الطريـق مـن خـلال المؤسّسـة العسـكريّة والهويّـة القوميّـة.

1 للاطّـلاع عـلى الاقتصـاد السـياسيّ في المسـتوطنات يمكـن النظـر إلى: امطانـس شـحادة وحسـام جريـس. **دولـة رفـاه المسـتوطنين- الاقتصـاد السـياسيّ للمسـتوطنات»**، رام اللـه: المركـز الفلسـطيني للدراسـات الإسرائيليـة «مـدار»، 2013.

السطر الأخير: فلسطين

يقودنا هذا التحليل إلى العلاقة ما بين «الدولة» و«المشروع» بالضرورة إلى السؤال: «هل باتت الدولة أداة بيد المشروع» أم أن العكس هو الصحيح؟ وللحقيقة، فإن هذا البحث لا يرى في «العلاقة» ما بين الدولة والمشروع علاقة أداتيّة، بل يرى فيها ما هو أعمق وأكثر ترابطاً وتداخلاً من اعتبارهما جسمين منفصلين الواحد عن الآخر، ويرى في الدولة مرحلة على محور زمنيّ خاص بالمشروع كان المشروع بحاجة إليها للتمركز والانطلاق من جديد. وبالتاليّ، يأتي تحليل سياسات السيطرة على الأرض؛ أي الجوهريّ في المشروع كمشروع استعمار استيطانيّ إحلاليّ، والدولة كأفضل مثال وأكثر منظومة سيطرة جوهريّة من الممكن أن تشكّل مقياساً لهذه العلاقة، من خلال تأصيلها وإعادتها إلى جذورها وجوهرها: السيطرة على الأرض وتهويد المكان. وكما ذكر الباحث سابقاً، فإن وظيفة البحث الأساسيّة هي السياسية؛ أي إعادة تصويب البوصلة الفلسطينيّة في ظل حالة عدم اليقين، وبخاصة بعد انطلاق العمليّة التفاوضيّة التي لخبطت أوراق التعريف لـ«الدولة» و«المشروع»، من خلال التفاوض على حدود؛ والتفاوض على الحدود يتم عادة بين «الدول» وليس المشاريع الاستعماريّة وحركات التحرّر.

تشكّل «الدولة»، عملياً، أداة احتكار العنف للمشروع في فلسطين التاريخيّة، والمموّل الماليّ لمؤسّسات المشروع المختلفة، وكما ذكرت، سابقاً، فإن «شعبة الاستيطان» ستكون فاقدة للقدرة على التحرّك إن فصلت «الدولة» عنها التمويل. وفي المقابل، يمد «المشروع» الدولة بأيديولوجيا وروايـة أساس تكوين الدولة، إضافة إلى النشاط «غير القانوني» في الأراضي المحتلة العام 1976، والأراضيّ المحتلة العام 1948. وعلى الرغم من التغيّر الذي حصل على «صهيونيّة هرتسل» من حيث «الخطاب الاجتماعيّ-الاقتصاديّ»، فإنّها لم تتغيّر نهائياً من حيث كونها «أيديولوجيا السيطرة على الأرض والإحلال والتهويد»، وهو عملياً جوهرها الاستعماريّ، وكل ما يتحرّك ويتبدّل ويتأثّر ويتغيّر يبقى ظاهرياً يخدم هدف الاستيلاء على الأرض؛ الشركة التي مهمّتها استعماريّة خالصة. إذاً، فمن حيث الجوهر لم تتغيّر الصهيونيّة بواقع «دولة» أو واقع «مشروع» بالنسبة إلى الفلسطينيّ بوصفه الساكن الأصليّ للأرض والموجود فيها وفي الحيّز والمساحة. وبالتالي، يتناقض جوهرياً مع المشروع الذي يسعى إلى الاستيلاء على الأرض.

فلسطين في السطر الأخير إذا أصّلناها كما قمنا بتأصيل الاستيطان، فهي بالضرورة: قضيّة الدفاع عن الأرض. وطبعاً، إذا ما أخذنا بهذا التحليل وحملناه إلى المستوى السياسيّ، فإنّه يتطلّب إعادة مراجعة للتجربة الفلسطينيّة السياسيّة برمّتها، لتُعيد تأصيل ذاتها ودورها وأهدافها نحو الجواهر وليس الظواهر؛ أي أن تعيد تناقضها مع الصهيونيّة إلى مربّعه الأول: التناقض مع الاستعمار؛ أي التحرّر.

الفصل الثاني

القانون كأداة تشريع واقع كولونيالي

الفصل الثاني

القانون كأداة تشريع واقع كولونيالي

هنـاك حاجـة في إسرائيـل الدولـة التـي تجسّـد الواقـع المـادّي للمـشروع الصهيـونيّ، إلى التوفيـق الدائـم بـين كونهـا «دولـة» بالمفهـوم الحديـث للدولـة، مـن حيـث سـيادة القانـون وفصـل السُـلطات والرقابـة الفعّالـة، وبـين جوهرهـا الكولونيـالي. وهـي، عمليـاً، لم تكـن لتكـون دولـة أصـلاً لـولا تلـك اللحظـة العنيفـة التـي قـام المـشروع خلالهـا بهـدم كافـة البنـى الاجتماعيّـة والاقتصاديّـة والثقافيّـة الفلسـطينيّة في لحظـة ذروة العنـف - أي فعـل النكبـة. التهجـير كفعـل ناتـج للنكبـة، الـذي نتـج عنـه تغيـير جـذريّ في الميـزان الديموغـرافيّ للسـكّان في المنطقـة الجغرافيّـة التـي أعلنـت سـيادتها عليهـا. وبكلـمات أخـرى، لـولا فعـل التهجير-النكبـة، لمـا اسـتطاعت إسرائيـل تأسـيس نظـام «إثنوقراطـيّ» أو حتّـى مواطنـة منقوصـة، ولم تكـن لتسـتطيع تحقيـق أي شـكل مـن تشـكّلات وصـور نظـام الحكـم القائـم فيهـا اليـوم. وبكلـمات أخـرى، فـإن نظـام الحكـم الإسرائيـليّ؛ محاكمـه، ومؤسّسـاته التشريعيّـة والإداريّـة والتنفيذيّـة، قامـت وتأسّسـت بعـد فـرض واقـع مـادّي عـلى الأرض، فاسـتوطنوا أولاً وقبـل كل شيء، وهاجمـوا ثانيـاً، وهجّـروا ثالثـاً، فحكمـوا عسـكرياً بعدهـا، ومـن ثـم أعلنـوا نظـام حكمهـم «الديمقراطـيّ».[1] **وفي هـذه المعادلـة، يـأتي الاسـتيطان في الأرض أولاً.**

يقـدّم هـذا الفصـل، قـراءة تاريخيّـة في العلاقـة مـا بـين «القانـون- الاسـتيطان» في إسرائيـل مـن خـلال ثـلاث مراحـل مركزيّـة: النكبـة مـن خـلال قانـون «أمـلاك الغائبـين»، قضيّـة «ألـون موريـه»، قانـون تبييـض المسـتوطنات مـن خـلال قضيّـة «عمونـا». ولم يـأتِ اختيـار هـذه المراحل/القوانـين الثلاثـة اعتباطـاً أو مصادفـة، عـلى الرغـم مـن وجـود حـواليّ 17 قانونـاً لإدارة الأراضيّ والاسـتيلاء عليهـا.[2] ففـي كل واحـدة مـن هـذه المراحـل الثـلاث، تمـت إعـادة صيانـة منظومـة الاسـتيلاء عـلى الأرض

1 تـأتي كلمـة «ديمقراطـيّ» في هـذا السـياق ليـس لوصـف نظـام الحكـم الإسرائيـليّ، بـل تـأتي تهكّـماً عـلى مقولـة «الديمقراطيّـة الوحيـدة في الـشرق الأوسـط»، التـي عـادة مـا يسـتعملها الساسـة الإسرائيليـون وغيرهـم.

2 للاسـتزادة، يمكـن النظـر إلى: راسـم خمايـسي. «أيديولوجيـة، سياسـات وأدوات السـيطرة عـلى الأرض وتهويـد المـكان»، **مجلّـة قضايـا إسرائيليّـة**، العـدد 54، رام اللـه: المركـز الفلسـطيني للدراسـات الإسرائيليـة «مـدار».

الفلسـطينيّة. ويختلـف كل منهـم عـن الآخـر في السـبب، حيـث الأول جـاء لتنظيـم الأراضيّ التـي تـم تهجـير أهلهـا في الفعـل الاسـتعماريّ الأوسـع والأكـثر عنفـاً- النكبـة، وتشـكّل الأراضي المحتلـة العـام 1948 مناطـق نفـاذ القانـون. والثـانيّ جـاء بعـد أن ضيّقـت المحكمـة الإسرائيليّـة العليـا مسـاحات الاسـتيطان في الأراضيّ المحتلـة العـام 1967، بقرارهـا إخـلاء مسـتوطنة أقيمـت عـلى أراض خاصّـة لفلسـطينيين. والثالـث، جـاء بعـد حاجـة المـشروع إلى التوسّـع في الأراضي الخاصّـة التـي منعـت المحكمـة العليـا الاسـتيطان فيهـا، ومناطـق نفـاذه أيضـاً الأراضي المحتلـة العـام 1967. وإضافـة إلى القوانـين الثلاثـة، سـيتطرّق الفصـل الحـالي إلى موضـوع الاسـتيلاء عـلى الأرض مـن خـلال إعلانهـا «مناطـق عسـكريّة» مغلقـة. فيـأتي القانـون لحـل إشـكاليّة معيّنـة في صـيرورة الاسـتيلاء عـلى الأرض.

قانون «أملاك الغائبين»:
تنظيم «نتائج» النكبة من أراضٍ وأملاك

شـكّلت النكبـة الفلسـطينيّة بوصفهـا أكـبر عمليّـة تطهـير عرقـيّ في العـصر الحديـث، نقطـة الـذروة في الـصراع الصهيونيّ-الفلسـطينيّ. نقطـة الـذروة؛ أي تطهـير فلسـطين عرقيـاً، وتأسـيس إسرائيـل ككيـان سـياسيّ ودولـة بعـد أن تـم تطهـير مـا يُقـارب 531 قريـة فلسـطينيّة عرقيـاً، وتهجـير مـا يزيـد على 800 ألـف فلسـطيني.[1] أمّـا الناتـج عـن نقطـة الذروة-العنـف هـذه، فـكان أراضي شاسـعة وأمـلاكاً كثـيرة ترفـض إسرائيـل الإفصـاح عـن حجمهـا بذريعـة «الـضرر في السياسـة الخارجيّـة للدولـة».[2] وبالتـالي، بـرزت الحاجـة إلى وجـود قانـون يـشرّع الاسـتيلاء عـلى هـذا الكـم مـن الأراضي وتحويلهـا إلى سـلطة «الدولـة» للتـصرّف فيهـا. ولأجـل وضـع اليـد وتنظيـم أراضي اللاجئـين الفلسـطينيين وأملاكهـم، سـنّت إسرائيـل في العـام 1950 قانـون «أمـلاك الغائبـين» كقانـون طـوارئ في سـياق النكبـة الفلسـطينيّة. ويعـرّف القانـون «الغائـب» عـلى أنّـه كل شـخص صاحـب ملـك كان يتواجـد في الفـترة مـا بـين 29 تشريـن الثـانيّ 1947 وحتّـى اليـوم الـذي يُعلـن فيـه نهايـة حالـة الطـوارئ التـي أعلنهـا مجلـس الدولـة المؤقـت يـوم 19 أيّـار مـن العـام 1948 في أي منطقـة كانـت تسـيطر عليهـا جهـات تعـادي إسرائيـل قبـل الأول مـن أيلـول العـام 1948. والمقصـود في كل منطقـة كانـت تسـيطر عليهـا جهـات معاديـة لإسرائيـل هـي كل منطقـة لم تكـن تحـت السـيطرة الكاملـة الإسرائيليّـة. وهـذا، أيضـاً، شـمل

1 انظـر: **موسـوعة النكبـة الفلسـطينيّة**، النكبـة في أرقـام: http://www.nakba.ps/numbers.php. وأيضـاً: إيـلان بابيـه. **التطهـير العرقـيّ في فلسـطين**»، بـيروت: مؤسسـة الدراسـات الفلسـطينيّة، 2006.

2 قـرار المحكمـة المركزيّـة للشـؤون الإداريّـة تـل أبيب-يافـا (ملـف إداريّ رقـم 1201-70 الصـادر يـوم 2 حزيـران 2010)، مقتبـس لـدى خ. راسـم، **مجلّـة قضايـا إسرائيليـة**، العـدد 54. جـاء القـرار رداً عـلى توجّـه أهـاليّ يافـا للحصـول عـلى معلومـات عـن حجـم أمـلاك الوقـف الإسـلاميّ في المدينـة التـي تحوّلـت جميعهـا إلى «أمـلاك غائبـين».

المثلّث والجليل، حيث لم يكن الجيش الإسرائيلي قد احتلها في الأول من أيلول العام 1948.[1]

رفضت إسرائيل إلغاء القانون أو إجراء أي تعديلات عليه على الرغم من أنّه سنّ كقانون طوارئ في سياق النكبة ودولة حديثة الولادة. وبقي على ما هو عليه كقانون خام عموميّ وشموليّ على الرغم من التغيّرات الجيوسياسيّة التي حصلت في المنطقة، واتفاقيّات «السلام» التي عقدتها إسرائيل مع الدول العربيّة. فمثلاً، لم يصادق الكنيست الإسرائيليّ على اتفاقيّة «وادي عربة» مع الأردن، إلّا بعد إضافة بند يحدّد تطبيق قانون «أملاك الغائبين» على عقارات اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الأردن في الفترة التي سبقت تطبيق المعاهدة، وهو ما اعتبرته الأردن خرقاً للاتفاقيّة. وبعد توجّهات عدّة من السفير الأردنيّ الأول في إسرائيل مروان المعشر، لم يتلقَّ عليها أي رد خطّي، تلقّى أخيراً رداً شفوياً من وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة جاء الرد على النحو التالي: يجب بحث هذه المسألة مع العرب ضمن اتفاقيّة سلام شامل. ونعود للقول إننا لم نوقّع معكم معاهدة سلام شاملة، نحن وقّعنا معاهدة ثنائيّة، لذلك نريد حلاً لقضايانا الثنائيّة».[2] عملياً، أبقت إسرائيل على القانون في سلّة قوانينها الاستعماريّة. إذ لا يختلف القانون عن قانون «العودة»، مثلاً، من حيث السياق الذي سنّ فيه، فكما قانون «العودة» استعماريّ مثلاً من حيث «دولة اليهود» كقانون سنّ لأجل استقبال اليهود بعد تهجير العرب، يهدف قانون «أملاك الغائبين» إلى منح أراضي العرب الذين هجّروا إلى اليهود القادمين. كلا القانونين ليسا من القوانين التي تعنى بشؤون إداريّة، هما من قوانين أساس قيام المشروع الصهيونيّ في فلسطين، فالقانونان مكمّلان لمقولة «دولة إسرائيل على أرض إسرائيل».

يشير رد إسرائيل إلى الأردن حول القانون إلى قضيّتين مهمّتين يمكن استنتاجهما: أولاً، القانون يخص اللاجئين الفلسطينيين، وبكلمات أخرى يخص الفعل الاستعماريّ الذي نتجت عنه قضيّة اللجوء، ولا يمكن بحثه إلّا في سياق بحث قضيّة اللاجئين ضمن قضايا الحل النهائيّ، ما يعني أن السلام مع الأردن لا يعني بالضرورة نهاية مشروع الاستيلاء على الأرض في فلسطين. وثانياً، القانون لا يزال جوهرياً بالنسبة إلى إسرائيل، ورقة رابحة لم يأتِ الوقت الذي تتنازل عنها بعد. لنركّز على النقطة الثانيّة، القانون لا يزال جوهرياً بالنسبة إلى إسرائيل وهو ما سنلحظه من خلال المرور سريعاً على تاريخ القانون واستعمالاته. عملياً، كون القانون عاماً ولا يتطرّق إلى فترة زمنيّة محدّدة، ولا يراعي التغيّرات الجيوسياسيّة في المنطقة، كما لا يراعي إقدام إسرائيل على احتلال ما تبقّى من فلسطين التاريخيّة، فإنّه، كأي قانون آخر، يسري على المنطقة التي

1 المدافعون عن حقوق الإنسان، «قانون أملاك الغائبين»، متوفّر على الرابط: https://goo.gl/oNqKwY. وأيضاً: أرشيف القوانين الإسرائيليّة، «قانون أملاك الغائبين- 1950»: htm.001_313/https://www.nevo.co.il/law_html/Law01

2 سوسن زايدة. «أراضي اللاجئين الفلسطينيين في معاهدة وادي عربة»، **مجلّة سجل**، العدد 47، 2008.

تسري عليها القوانين الإسرائيليّة عموماً كمدينة القدس، التي تحوّلت جميع أملاك الفلسطينيين إلى أملاك غائبين، لحقيقة أن سكّانها كانوا في الوقت ذاته الذي يتطرّق إليه القانون في تعريف «الغائب» تحت الحكم الأردنيّ، الذي كان حينها «دولة معاديّة لإسرائيل». وعلى الرغم من أن المستشار القضائيّ للحكومة الإسرائيليّة في العام 1968، أمر بعدم تطبيق القانون، وذلك لأنه «من غير العادل أن تضع إسرائيل يدها على عقارات الفلسطينيين في القدس، وبخاصة أن هذه الأملاك، تحوّلت إلى أملاك غائبين بسبب خطوة أحاديّة الجانب قامت بها إسرائيل، ونتج عنها تغيير السلطة»، فإنه لم يغيّر شيئاً من حقيقة أن القانون ساريّ المفعول، وأن الحكومة الإسرائيليّة هي من تقرّر تفعيلة أو عدم تفعيله في القدس أو أي منطقة أخرى بحسب احتياجاتها الأمنيّة-الاستعماريّة؛ أي أنّه، وبكلمات أخرى، لم يطبّق القانون، ولكن إمكانيّة تطبيقه بقيت واردة للحكومات المقبلة لسبب بسيط أنه لم يتغيّر ولا تعدّل دستورياً.[1] وهذا ما حصل عملياً مع تغيّر الحكومات والمستشار القضائيّ للحكومة، وأمر المستشار يهودا فاينشتاين بإمكانيّة تطبيق القانون فيها.[2] وبالتالي، تحوّلت أملاك المقدسيين إلى «أملاك غائبين» على الرغم من أنّهم لم يتحرّكوا من منازلهم لا في العام 1948، ولا 1967، ولا حتّى في العام 2000.

مع صعود الليكود للحكم العام 1977، حتّى نهاية سنوات الثمانين؛ أي مع صعود رابين إلى سدّة الحكم، وبداية مفاوضات «أوسلو»، صادرت إسرائيل، وبخاصة شارون الذي شغل منصب وزير الزراعة حينه، آلاف الدونمات في الأغوار والقدس استناداً إلى قانون أملاك الغائبين.[3] وإضافة إلى التماهيّ المتبادل بين جوهر القانون وجوهر إسرائيل؛ أي الاستيلاء على الحيّز (الأرض، الملك)، فإن تقارير عدّة انتشرت في الآونة الأخيرة تشير إلى أن القيّم على أملاك الغائبين، وهو الذي يتم تحويل الأملاك إليه بعد اعتبارها أملاك غائبين، ويعيّنه وزير الماليّة الإسرائيليّ، قام بتحويل عقارات كثيرة إلى الشركة الاستيطانيّة «إلعاد» و«عطيرات كوهانيم». وعلى الرغم من أن إسرائيل ترفض بشكل قاطع الإفصاح عن عدد العقارات لأسباب أمنيّة، فإن «إلعاد» وحدها قامت بتوطين 500 مستوطن في بلدة سلوان، وأن «عطيرات كوهانيم» قامت بتوطين 60 عائلة مستوطنة في القدس الشرقيّة.[4] لسنا بحاجة إلى المزيد من التصريحات الصادرة عن المستوى

1 للاستزادة، يمكن النظر إلى ورقة «قانون أملاك الغائبين: السيرة الذاتيّة لتشريع النهب»، رازي نابلسي، **مجلّة قضايا إسرائيلية**، العدد 58.

2 «وجهة نظر المستشار القضائي للحكومة: يمكن تطبيق قانون أملاك الغائبين في شرقيّ القدس»، **صحيفة هآرتس**: http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2038163

3 تقرير مؤسّسة «بتسيلم»، تحت عنوان: «مصادرة واستغلال: سياسات إسرائيل في منطقة الأغوار»، العام 2011.

4 نير حسّون. **صحيفة هآرتس**، تحقيق تحت عنوان «هكذا تساعد الدولة جمعيّات اليمين في الاستيطان بالقدس»، متوفّر على الرابط التالي: http://www.haaretz.co.il/news/investigations/1.1228499

السـياسيّ والقضـائيّ الإسرائيـليّ للجـزم بـأن القانـون سياسيّ-اسـتعماريّ، وبخاصـة أن المحكمـة العليـا ذاتهـا أعـادت القانـون إلى المستشـار القضـائي للحكومـة، ليبـت في كل عمليّـة إعـلان عـن ملـك في القـدس عـلى أسـاس كونـه «أمـلاك غائبـين»، ومـن ثـم مصادرتـه.[1] عملياً، تشـكّل إعـادة القـرار مـن المحكمـة إلى المستشـار القضـائيّ للحكومـة، بالـضرورة، عمليّـة إعـادة للقضيّـة مـن المسـتوى القضـائيّ إلى السـياسيّ. ولم تتحمّـل المحكمـة الإسرائيليّـة أن تكـون ليبراليّـة حـد معارضـة جوهـر الدولـة، فحوّلتـه مـرّة أخـرى إلى الحكومـات وميولهـا وجشـعها وتأثّرهـا. ويـأتي تصريـح نتنياهـو تعليقـاً عـلى قـرار وقـت تطبيـق القانـون العـام 2005 بالقـول إن «حكومـة شـارون أعـادت التعامـل مـع القـدس كـما يجـب، اتّخـاذ القـرار جـاء بدوافـع صهيونيّـة سـياديّة مسـتندة إلى الحقيقـة القائلـة إن القـدس موحّـدة، وهكـذا عليهـا أن تبقـى».

لقـد مـرّ القانـون بمراحـل سياسـيّة مختلفـة، فـكان حليفـاً لشـارون وبـن غوريـون سـوياً في أزمنـة مختلفـة وسـياقات مختلفـة.[2] وكان حليفـاً لرابـين في بدايـات التسـعينيات حـين أراد بـدء محادثـات «أوسـلو»، فعـبّر مـن خـلال عـدم تطبيقـه عـلى نيّتـه «الجـادّة» في بـدء محادثـات السـلام. وفي العـام 2005، كان حليفـاً لأحـزاب المعارضـة حـين أبطـل المستشـار القضـائيّ للحكومـة، مناحيـم مـزّوز تطبيقـه في القـدس. وللمفارقـة هـو العـام ذاتـه الـذي كانـت تجـري فيـه وزيـرة الخارجيّـة الأميركيّـة كونداليـزا رايـس زيـارة للـشرق الأوسـط، وصرّحـت بنيّتهـا إعـادة المحادثـات الفلسـطينية-الإسرائيليّة، مـا يعنـيّ أن إيقـاف تطبيـق القانـون جـاء للمـرة الثانيّـة بهـدف إبـداء «حسـن نيّـة». فبقـي الثابـت الوحيـد عمليـاً في ظـل التحـوّلات والتغـيّرات في الظـروف السياسـيّة، والمراحـل المختلفـة، وجـود القانـون في سـلّة القوانـين الإسرائيليّـة. وهـذا مـا يعنـي بالـضرورة: اسـتمرار وجـود المـشروع الـذي يخدمـه القانـون جوهريـاً، وليـس ظاهريـاً أو مرحليـاً، أو كحـدث عابـر. ولعـل اسـتمرار وجـود القانـون، هـو الدليـل الأكـبر عـلى اسـتمرار الحـدث المؤسّـس؛ أي النكبـة، واسـتمرار الحـدث بهـذا الشـكل؛ أي اسـتمراراً لا يبقيـه حدثـاً، بـل يجعـل منـه مكوّنـاً أساسـاً مـن مكوّنـات المنظومـة، والمهـم أنّـه لا يبقـى حدثـاً.

1 «العليـا تقـرّر: يُسـمح بتطبيـق قانـون أمـلاك الغائبـين في القـدس بمصادقـة المستشـار القضـائي للحكومـة»، **صحيفـة هآرتـس**، متوفّـر عـلى الرابـط: http://www.haaretz.co.il/news/law/1.2615821

2 بـن غوريـون هـو الـذي وقّـع عـلى القانـون بصفتـه رئيسـاً للحكومـة. واسـتعمال القانـون عـلى أسـاس كونـه حليفـاً لـه يـأتي في ظـل السـياق الـذي سـنّ فيـه القانـون، وهـو الوقـت ذاتـه الـذي شـغل فيـه بـن غوريـون منصـب رئيـس الحكومـة.

بين «ألون موريه» و«عمونا»:
تطابق حالتين في زمنين مختلفين

شكّل قرار المحكمة الإسرائيليّة العليا الصادر في العام 1979؛ بإخلاء مستوطنة «ألون موريه»،[1] نقطة مفصليّة في تاريخ الاستيطان الإسرائيليّ في الضفّة الغربيّة على صعيدين: القرار ذاته، وإسقاطاته. فعلى الصعيد الأول: شكّل القرار، أولاً، سابقة قضائيّة من حيث إخلاء مستوطنة في الضفّة الغربيّة لكونها مقامة على أراضٍ خاصّة لمواطنين فلسطينيين، وبالتاليّ منع الاستيطان على أراضٍ خاصة، ووضع سياسة قضائيّة عامّة شكّلت سابقة قضائيّة يُحكم بعدها استناداً إليها؛ وثانياً سلّط القرار الضوء على سياسة إسرائيليّة كانت متّبعة حتى العام ذاته، وهي مصادرة الأراضي الفلسطينيّة بذريعة إقامة معسكر للجيش، وتحويلها إلى مستوطنة مدنيّة، وذلك التفافاً على القانون الدولي الذي يحظر الاستيلاء على الأرض والممتلكات الخاصّة. وما يجدر ذكره في هذا السياق، وأهميّة القرار، هو أن الاحتلال الإسرائيلي قام عملياً بالاستيلاء على حواليّ 47 ألف دونم في الضفّة الغربيّة بين العام 1968 حتّى صدور القرار العام 1979. فأقيمت بهذه الطريقة 13 مستوطنة إسرائيليّة في الضفّة الغربيّة هي من المستوطنات الكبيرة والقريبة من التجمّعات الفلسطينيّة ذات الكثافة العاليّة، ومن بينها كريات أربع، وبيت إيل، وريمونيم، وإفرات ... وغيرها.[2] أمّا في سياق بحثنا، فإن للقرار والسياق السياسيّ لهذا للقرار أهميّة معرفيّة من حيث الاطّلاع على السياسة الإسرائيليّة تجاه الاستيطان والمستوطنين في نقطتين زمنيّتين مختلفتين، من حيث الحالة السياسيّة عبر النظر إلى قضيّتين متشابهتين من حيث الحالة والسياق السياسيّ، تشكّل «ألون موريه» الأولى، وتشكّل «عمونا»[3] الثانيّة.

يبدو للوهلة الأولى أن الجدل والتراشق في الحكومة الإسرائيليّة وداخل الائتلاف حول إخلاء مستوطنة «عمونا» وكأنّه انقلاب في الحكومة الإسرائيليّة، وتوتّر غير طبيعيّ داخل الائتلاف الحكوميّ. ولكن، حين يتعلّق الموضوع بالاستيطان وإخلاء مستوطنين من مواقع تم الاستيلاء عليها في الضفّة الغربيّة، فإن الحالة تبدو ذاتها مع تغيّر الأسماء، دون علاقة للمستوطنين ذاتهم. ومن المهم التشديد على حقيقة أن الزمن في فلسطين؛ أي في الشرط الاستعماريّ، يعني

1 للاطّلاع على القرار والتوسّع فيه أكثر، انظر: «إخلاء ألون موريه» في: **المحكمة، خمسون عاماً من القضاء في إسرائيل**. وزارة الأمن الإسرائيليّة، تل أبيب: منشورات «دبوس مئير»، 1999، ص 118

2 مؤسّسة «بتسيلم»، تقرير تحت عنوان «المصادرة لاحتياجات عسكريّة وحكم ألون موريه»، موقع المؤسّسة: http://www.btselem.org/hebrew/settlements/seizure_of_land_for_military_purposes

3 «عمونا» مستوطنة إسرائيليّة حكمت المحكمة العليا بإخلائها في العام 2014. ولم تتم عمليّة الإخلاء الفعليّ للمستوطنة إلّا في الأول من شباط العام 2017.

تغيّراً في الحقائق والعوامل المؤثّرة، ليس بالمفهوم العموميّ لتغيّر الحقائق الناتجة عن التطوّر الطبيعيّ للمجتمعات والدول -في الشرط الفلسطينيّ يعني فرض الحقائق حيث الاستيلاء على الأرض وفعل الإحلال- أي تغيّر في الحيّز والتركيبة الديموغرافيّة والجغرافيّة بصورة تشوّه الحاضر وتؤثّر على المستقبل جذرياً. فما كان ينطبق على مكانة المستوطنين في العام 1979 من حيث مخزون الأصوات وتعدادهم، وبالتالي تمثيلهم في المؤسّسات الحكوميّة والبرلمان، والوزن السياسيّ للمشروع ككل، يختلف عن المعطى الذي سيظهر في العام 2017. وبالتالي، فإن مقولات عدّة يتم تداولها في تحليل مصادر قوّة المستوطنين وتأثيرهم على قرارات الحكومات الإسرائيليّة، كوزنهم الانتخابيّ، أو عدد نوّاب البرلمان الذين يسكنون في الضفّة الغربيّة يمكن أن تسقط مع التشابه الكبير في الحالة وإسقاطاتها. فمثلاً، على الرغم من أن عدد المستوطنين في العام 1979 لم يتعدَّ الآلاف،[1] مقابل ما يعادل 800 ألف مستوطن في العام 2017،[2] من ضمنهم وزراء في الحكومة وأعضاء برلمان ورؤساء لجان برلمانيّة، نلحظ تشابهاً كبيراً جداً في الحالة السياسيّة التي سادت يوم إخلاء «ألون موريه»؛ أي الانقسام السياسيّ بين مُهاجم للحكومة، ومتفهّم للمحكمة العليا. فنراها تتشابه -إلى حد كبير جداً- مع الحالة السائدة في الساحة السياسيّة الإسرائيليّة مع إخلاء مستوطنة «عمونا». وبالتالي، فإن عدد المستوطنين وحجمهم ونسبتهم من المجتمع الإسرائيليّ عموماً ليست هي العامل المركزيّ المؤثر في عمليّة دراسة أسباب تأثير المستوطنين وقوّتهم، على الرغم من أهميّتها طبعاً. ولكن ما يهمّنا عملياً، وكما في دراستنا للنظام السياسيّ الإسرائيليّ، حيث لا يمكن النظر إليه وفهمه دون التطرّق إلى كيفيّة تشكّله؛ أي النكبة كفعل أدّى إلى تشكّل النظام السياسيّ على شكله الحاليّ، فإن الأمر كذلك بالنسبة إلى المستوطنين في الضفّة الغربيّة، حيث الحاجة إلى دراسة وفحص كيف وصل عدد المستوطنين إلى حوالي 12% من اليهود في المجتمع الإسرائيليّ.

مع بداية الاستيطان الإسرائيليّ في الضفّة الغربيّة، أقيمت المستوطنات بداية في منطقة الخليل. والمستوطنة ليست فقط مجرّد فعل توطين وإحلال -أي استيلاء على حيّز- إذ هي، أيضاً، تشكّلٌ اجتماعيّ. فشكّلت «كريات أربع»، مثلاً، الركيزة الأساسيّة والحيّز الجغرافيّ الذي

1 هذا العدد بالتقريب، وتم استنتاجه من خلال الاطّلاع على سجل المستوطنات الإسرائيليّة حتّى العام 1979 ومعطيّات السكّان فيه، وطبعاً هناك مستوطنات عدّة لم يُذكر عدد سكّانها. وتشير، مثلاً، مجلّة صادرة عن جامعة «أرئيل» الاستيطانيّة تحت عنوان «التقرير الإحصائي السنوي للعام 2009 في يهودا والسامرة» إلى أن عدد المستوطنين في الضفّة الغربيّة العام 1972؛ أي بعد مرور 7 أعوام على احتلال الضفّة الغربيّة، لم يتعدَّ الـ1500 مستوطن.

2 بحسب معطيات نشرها يعكوف كاتس، أحد مؤسّسي جماعة «غوش إيمونيم» والقناة السابعة الإسرائيليّة، ومستوطنة بيت إيل في موقع «القناة الإسرائيليّة السابعة»: http://www.inn.co.il/Articles/Article.aspx/14370. وأيضاً، معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) على لسان مديره د. جاد إسحق الذي يقول إن عدد المستوطنين فاق 720 ألف مستوطن: http://www.arij.org/latest-news/611-eu2014oct.html

نشـطت وتطـوّرت فيـه حـركات اسـتيطانيّة دينيّـة الطابـع مثـل حركـة «كاخ»، و«شـبيبة ألـون موريـه»،[1] و«غـوش إيمونيـم». فبعـد أن طـرد الجيـش الإسرائيـليّ المسـتوطنين مـن سبسـطية وهـو موقـع مسـتوطنة «ألـون موريـه» الأول العـام 1974، حـاول المسـتوطنون بعدهـا مرتـين الدخـول إلى المنطقـة ذاتهـا، وكان الجيـش الإسرائيـليّ يعيدهـم أدراجهـم. والدافـع مـن وراء إخراجهـم مـن المنطقـة، طبعـاً، لم يكـن معارضـة الجيـش أو وزيـر الدفـاع حينهـا شـمعون بيريـس الـذي كان مـن أشـد المعجبـين بهـم وبنشـاطهم الاسـتيطانيّ،[2] بـل كانـت المعارضـة الدوليّـة للاسـتيطان الإسرائيـليّ في الأراضي المحتلـة العـام 1967، وهـذا مـا يفـسّره أن يكـون تصويـت الأمـم المتحـدّة عـلى وثيقـة تعتـبر الصهيونيّـة حركـة عنصريّـة جـاء في العـام 1975 فقـط، أي لم تـأتِ المصادقـة عـلى الاسـتيطان في المنطقـة إلّا بعـد تبنّـي الأمـم المتحـدة الوثيقـة، وهـو مـا يعنـي نهايـة المعركـة الدبلوماسـيّة عـلى الوثيقـة. المحاولـة الثالثـة للاسـتيطان في سبسـطيّة كانـت في العـام 1975؛ أي بعـد تصويـت الأمـم المتحـدة وتبنّيهـا الوثيقـة. وبالتـالي، تغـيّرت الأمـور وعـاد سـيناريو «كريـات أربـع» مـرّة أخـرى مـع الشـخصيّات ذاتهـا التـي قـادت عمليـة الاسـتيطان في «كريـات أربـع»، ولكـن مـع اختـلاف اسـم وزيـر الدفـاع فقـط. فكـما بعـث ديّـان بالمـؤن إلى مسـتوطني «كريـات أربـع»، بعـث بيريـس هـذه المـرّة المـؤن إلى مسـتوطني سبسـطيّة. وكـما قـاد الحاخـام موشـيه ليفنغـر عمليّـة الاسـتيطان في الخليـل، وأسّـس لهـا، قـاد عمليّـة الاسـتيطان في نابلـس وقـال مـن موقـع «ألـون موريـه- أي سبسـطيّة»: «هـذه بدايـة الاسـتيطان في السـامرة. مـا هـو إلّا أن نقيـم مسـتوطنة أخـرى فثالثـة، وتصـير السـامرة كلّهـا لنـا». فبقـي المسـتوطنون في معسـكر الجيـش، وأفضـت المفاوضـات بـين الحكومـة وجماعـة «ألـون موريـه» بتسـلّم المسـتوطنين الإذن الرسـميّ الحكومـيّ بإقامـة مسـتوطنة دائمـاً عـلى تلّـة مقابلـة لمدينـة نابلـس، وتحديـداً عـلى أراضي قريـة روجيـب.

مـا حصـل بعـد قـرار المحكمـة الإسرائيليّـة العليـا يـوم 1979/10/22 بإخـلاء المسـتوطنة المُقامـة عـلى أراضيّ قريـة روجيـب، بعـد منـح المسـتوطنين الإذن الرسـميّ الحكومـيّ لإقامتهـا، هـو المشـهد ذاتـه الـذي يمكـن أن يـراه المُراجـع لمحـاضر وتصريحـات المسـتوى السـياسيّ الإسرائيـليّ بـكل مـا يخـص إخـلاء مسـتوطنة «عمونـا». إذ انقسـم المشـهد السـياسيّ الإسرائيـليّ حينهـا بـين «متفهّـم» لقـرار المحكمـة العليـا ومؤيّـد لجماعـة «ألـون موريـه». كـما انقسـم المشـهد السـياسيّ، أيضـاً، في قضيّـة إخـلاء مسـتوطنة «عمونـا». فتصريـح شـارون الـذي شـغل حينهـا منصـب وزيـر الزراعـة في موقـع المسـتوطنة بـأن إخـلاء المسـتوطنة يعـدّ أمـراً «منافيـاً للأخـلاق»، ودعوتـه إلى عصيـان

1 «شـبيبة ألـون موريـه» هـي حركـة اسـتيطانيّة وضعـت صـوب عينيهـا مسـألة الاسـتيطان في «السـامرة»؛ أي منطقـة نابلـس، وتأسّسـت بعـد قيـام الجيـش الإسرائيـليّ في المـرة الأولى بإخـلاء المسـتوطنين مـن «ألـون موريـه» العـام 1974.

2 مركز «مدار»، مستوطنة «كريات أربع»، متوفّر على الرابط التاليّ: https://goo.gl/15l5Lc

الأوامر الصادرة إلى الجنود،[1] لا يختلف كثيراً عن تصريح عضو الكنيست عن «البيت اليهوديّ» بتسلئيل سموتريتش في «عمونا» بالقول إنه «إخلاء صعب كاغتصاب امرأة».[2] والدعوة إلى عصيان الأوامر لا تختلف عن الحملات الرافضة التي أطلقها الجنود ضد تنفيذ أوامر إخلاء «عمونا».[3] وفي المقابل، لا يختلف تصريح زعيم المعارضة في العام 2017، يتسحاق هرتسوغ الذي دعا إلى نقل المستوطنين إلى الكتل الاستيطانيّة القائمة،[4] عن تصريح يوسي سريد بالقول إن ممارسات «غوش إيمونيم تضر ببرنامج الحكم الذاتيّ». ولا يختلف بالطبع اعتبار «غوش إيمونيم» للمحكمة العليا على أنّها «حليفة للإرهاب»، عن الحملة التي خاضها المستوطنون في «عمونا» ضد المحكمة العليا، والحملة التي يشنّها اليمين الإسرائيليّ متمثّلاً بالبيت اليهوديّ على المحكمة العليا.[5] ولا يختلف أخيراً تصريح بيغين «سيكون هناك الكثير من ألون موريه»[6] كثيراً، عن تصريح نفتالي بينيت بأن حزبه «سيقوم بتنظيم البؤر الاستيطانيّة المُقامة على أراض خاصّة»،[7] ولا يختلف كثيراً عن تصريح وزير المواصلات يسرائيل كاتس في العام 2012 في مستوطنة «إيتمار» بالتعهّد ببناء «الكثير من إيتمار».[8]

التشابه الظاهريّ والدلالة الجوهريّة: الخلل في المنظومة

التشابه في الحالة السياسيّة؛ أي المشهد السياسيّ والحالة الاستيطانيّة؛ أي القضيّة القضائيّة بين «ألون موريه» و«عمونا»، وعلى الرغم من أهميّته في الظاهر، فإنّه يدلّل على ما هو أعمق من ذلك انطلاقاً من أن هذا التشابه الكبير، الذي يصل حد التطابق، لا يمكن أن يكون مجرّد مصادفة، هناك ما هو جوهريّ وأعمق؛ أي أن هناك جذوراً واحدة تجمع ما بين كلتا القضيّتين. وكان من الممكن أن يكون إخلاء «عمونا» في العام 2017 دون قيام «البيت اليهوديّ»

1 مقتبس لدى جيفري أرنسون، في كتاب **سياسة الأمر الواقع في الضفّة الغربيّة**، 1990، ص 54.

2 «سموتريتش: إخلاء صعب كاغتصاب امرأة»، موقع واللا الإخباريّ: http://news.walla.co.il/item/3036654

3 حملة لدعوة رجال الشرطة والجنود لعدم الانصياع لأوامر إخلاء مستوطنة «عمونا»، موقع واينت: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4888082,00.html

4 موقع القناة الإسرائيليّة السابعة «هرتسوغ: دعوة إلى نقل عمونا إلى الكتل الاستيطانيّة»: http://www.inn.co.il/News/News.aspx/338437

5 هاجمت وزيرة القضاء أييلت شاكيد، المحكمة العليا في مقالها «قاطرات إلى الحكم»، ودعا عضو الكنيست عن «البيت اليهوديّ» موطي يوغاف إلى هدم المحكمة العليا بجرّافة عسكريّة (D9).

6 «الليبراليّ الأخير: دان ميريدور لا يتنازل»، موقع html.782/361/NRG:http://www.nrg.co.il/online/1/ART2

7 بينيت في مقابلة مع صحيفة «في السابعة»: http://www.inn.co.il/News/News.aspx/330715

8 موقع القناة الإسرائيليّة السابعة «الوزير كاتس: أتعهّد بأن تقام الكثير من إيتمار»: http://www.inn.co.il/News/News.aspx/234381

بالذهـاب إلى قانـون «التسـويّة»، أو كـما يسـمّيه الإعـلام الفلسـطينيّ «تبييـض المسـتوطنات» أن يُسـقط المقارنـة بـين الحالتـين، ويجعـل منهـا تشـابهاً عاديـاً. إلّا أن اقـتراح قانـون «التسـويّة» بغـض النظـر عـما إذا كان سيسـقط في المحكمـة العليـا أم لا، يجعـل مـن القضيّتـين تتطابقـان في الجوهـر أيضـاً، وذلـك يعـود لأهميّـة مـا حصـل بعـد إخـلاء «ألـون موريـه»، حيـث وعـد بيغـين بإقامـة الكثـير مـن ألـون موريـه، ولتحقيـق ذلـك، ذهـب إلى الإعـلان عـن حـواليّ 755 ألـف دونـم مـن أراضيّ الضفّـة الغربيّـة كـ«أراضي دولـة»، 655 ألـف دونـم منهـا تقـع في مناطـق (ج)،[1] وذلـك اسـتناداً إلى القانـون العثـمانيّ الـذي تنـص المـادّة 68 منـه عـلى أن كل مـن يتوقّـف عـن فلاحـة الأراضيّ الأميريّـة[2] لمـدّة ثـلاث سـنوات، يفقـد الحـق في الاسـتمرار باسـتعمالها وتعـود ملكيّتهـا إلى الدولـة. إنّـه خلـل في منظومـة الاسـتيلاء عـلى الأرض: كان هنـاك خلـل في المنظومـة الاسـتيطانيّة في الضفّـة الغربيّـة، وكانـت هنـاك حاجـة إلى إعـادة صيانتهـا للاسـتمرار، فجـاء الـرد بـ«أراضي الدولـة». وفي الحقيقة، جـاء الإعلان عـن أراضي الدولـة بعـد صـدور قـرار «ألـون موريـه» الـذي قـام بتقييـد قـدرة الاحتـلال بالاسـتيلاء على الأرض في فلسـطين -أي بكلـمات أخـرى لم تعـد الطريقـة القديمـة- أي الإعـلان عـن المنطقـة كمنطقـة عسـكريّة مغلقـة متاحـة للتوسّـع الاسـتيطانيّ، فجـاء الإعـلان بمثابـة طريقـة جديـدة لصيانـة منظومـة الاسـتيطان في الضفّـة الغربيّـة.

في حالـة «عمونـا»، لا يوجـد تطابـق في المنفَـذ المُتّبـع، وذلـك يعـود إمّـا لنفـاد «أراضيّ الدولـة» التـي لا تُفصـح الإدارة المدنيّـة عـن حجمهـا الـكلّي، وإمّـا لكـون الاسـتيطان اسـتشرى في الأراضي الفلسـطينيّة الخاصّـة. ولكـن هنـاك تطابقـاً جوهريّـاً في حقيقـة أن المنظومـة الاسـتيطانيّة بحاجـة لإعـادة صيانـة، وأنـه لبنـاء الكثـير مـن «عمونـا»، هنـاك حاجـة إلى أسـلوب جديـد. وأن الطريقـة القديمـة لم تعـد ملائمـة للحالـة التـي نشـأت في الضفّـة الغربيّـة مـن حيـث الاسـتيطان، وهـذا مـا نسـتدل عليـه مـن الحاجـة والإصرار عـلى إقـرار قانـون «التسـويّة». وإضافـة إلى قانـون «التسـويّة» الـذي طُـرح في مطلـع العـام 2017، وتـم التصويـت عليـه بالقـراءات الأولى والثانيّـة والثالثـة في الكنيسـت، وسـيتطرّق إليـه البحـث بعـد قليـل كونـه يدلّـل عـلى حاجـة منظومـة الاسـتيلاء عـلى الأرض إلى إعـادة صيانـة، فـإن المسـتوطنين أنفسـهم يؤكّـدون أن هنـاك خلافـات حـول الطريقـة القديمـة في الاسـتيطان. فيقـول يهـودا يفـراح مثـلاً، أحـد سـكّان مسـتوطنة «عمونـا» السـابقين، إن خلافـات جديّـة وصلـت حـد

1 «المحكمـة العليـا 79/390، دويـكات ضـد حكومـة إسرائيـل»، مقتبـس في تقريـر «أزرق أبيـض لكـن أسـود»، صـادر عـن مؤسّسـة «كـيرم نافـوت» الإسرائيليّـة للعـام 2016.

2 أميريّـة نسـبة إلى الأمـير، أي تعـود ملكيّتهـا إلى الأمـير- الدولـة في حالتنـا. لـن يتوسّـع البحـث كثـيراً في كيفيّـة مسـح الأراضيّ كأراضي دولـة، وذلـك يعـود إلى وجـود تقريـر كامـل صـادر عـن مؤسّسـة «كـيرم نافـوت» للعـام 2016 تحـت عنـوان «أزرق أبيـض ولكـن أسـود- عمـل فريـق الخـط الأزرق في الضفّـة الغربيّـة». فريـق الخـط الأزرق- هـو فريـق يعمـل في الإدارة المدنيّـة التابعـة للحكـم العسـكريّ في الضفّـة الغربيّـة، ويختـص في فحـص مـدى دقـة إشـهارات أراضي الدولـة التـي تـم الإعـلان عنهـا بدايـة الثمانينـات.

الصراخ وتبادل الشتائم كانت تندلع ما بين بتسلئيل سموتريتش عضو الكنيست عن «البيت اليهودي»، وشبّان عدّة من القيادة الشابّة للمستوطنين من جهة، وبين بنحاس فالرشطاين الرئيس السابق لـ«مجلس إقليمي يهودا والسامرة»، ومدير عام «حركة الاستيطان- أمناه» التي تم ذكرها في الفصل الأول من البحث من جهة أخرى، والوكيلة لتنفيذ مشاريع «شعبة الاستيطان» في «المنظّمة الصهيونيّة العالميّة».[1] ويضاف إلى حديث المستوطن، منع حزب «البيت اليهوديّ» فالرشطاين من الوصول إلى منصب مدير «شعبة الاستيطان» في «المنظّمة الصهيونيّة العالميّة». نعود إلى الفصل الأول قليلاً، لنربط بينه وبين الثانيّ ونبيّن من جديد حجم «التنسيق الوظيفيّ الاستعماريّ» بين «الدولة» و«الحركة»، فيقول فالرشطاين، الذي يمثّل أحد أهم قادة الاستيطان في الضفّة الغربيّة تعقيباً على منعه من الوصول إلى منصب «مدير شعبة الاستيطان»:

> «لا، لن أحصل على شعبة الاستيطان، أعلم أن غالبيّتكم لا تعرفون عما يدور الحديث. شعبة الاستيطان في المنظّمة الصهيونيّة العالميّة عليها أن تعمل كمُمثّلة الحكومة بكل ما يتعلّق بالاستيطان في دولة إسرائيل. هذه رسالة الصهيونيّة، وليس دولة جميع مواطنيها».[2]

نعود إلى الخلاف عبر يفراح المستوطن، فيقول أن سموتريتش و«البيت اليهوديّ» أعلموا الجيل القديم، أن الطريقة القديمة لم تعد ملائمة،[3] ولذلك يتحدّثون عن «قانون التسويّة» و«الضم القانونيّ». وهنا، تحديداً، يسكن الجوهر المتطابق بين «ألون موريه» و«عمونا» وتلخيصه: الطريقة القديمة لم تعد ملائمة، هناك حاجة لإعادة صيانة المنظومة. فكما باتت قضيّة الاستيلاء على الأراضي، من خلال إعلانها منطقة عسكريّة مغلقة، نافعة وبطُلت مع قرار المحكمة العليا العام 1979، باتت قضيّة البؤر الاستيطانيّة «غير الشرعيّة» على أراضٍ خاصّة خطرة، وكُل ما بُني بهذه الطريقة مهدّد بالهدم، إن لم يتم تقديم حل جذري للبؤر كافة التي تم بناؤها فتصبح «شرعيّة» مرّة واحدة و«للأبد»، ونُعيد صيانة المنظومة بحيث نصبح قادرين على الاستيلاء على الأراضيّ الخاصّة أيضاً، للتوسّع والاستيطان الذي يُعاد ترميم طرق التوسّع فيه، ولا يمكن إيقافه.

---

1 برنامج «هماكور» الإسرائيليّ للتحقيقات الصحافيّة، حلقة تحت عنوان «هماكور: ملف عمونا- هكذا أقيمت البؤرة التي تعصف بالدولة»، القناة الإسرائيليّة العاشرة: http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1224068

2 موقع القناة السابعة، «تم إفشال تعيين فالرشطاين رئيساً لشعبة الاستيطان»: http://www.inn.co.il/News/News.aspx/308183

3 برنامج «هماكور» الإسرائيليّ للتحقيقات الصحافيّة، حلقة تحت عنوان «هماكور: ملف عمونا- هكذا أقيمت البؤرة التي تعصف بالدولة»، القناة الإسرائيليّة العاشرة: http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1224068

التطابق الجوهريّ يسكن عملياً في تأثير كل من القانونين على السياسة المتّبعة والحاجة بعده إلى صيانة ومخزون جديد من الأراضيّ الفلسطينيّة. وبالتاليّ، نرى، مثلاً، أن الإعلان عن أراضي الدولة جاء بهدف منح مساحة جغرافيّة للتوسّع الاستيطانيّ بعد أن حدّدته المحكمة الإسرائيليّة العليا. ونرى أن قانون «التسويّة» يهدف إلى الاستيلاء على المزيد من الأراضيّ وشرعنة الأراضيّ التي تم الاستيلاء عليها «قانونياً». وبالتاليّ، إذا دقّقنا في الواقع الذي نتج عن إعلان «أراضي الدولة»، يمكننا استشراف الواقع الكارثيّ الذي من الممكن أن ينشأ عن قانون «التسويّة» وإسقاطاته على الأرض الفلسطينيّة، إن لم يتم تبنّي إستراتيجيّة وطنيّة فلسطينيّة شاملة بحجم التحدّي.

قانون التسويّة: شرعنة واقع «غير شرعيّ»، ولكنّه واقع

صادق الكنيست الإسرائيليّ بتاريخ 2017/2/6 بالقراءتين الثانيّة والثالثة على «قانون التسويّة»، وعلى الرغم من أن التوقّعات كافة تشير إلى أن المحكمة العليا ستقبل التماس مؤسّسات حقوق الإنسان بشأن القانون، وتقوم بإلغائه، وإعلان المستشار القضائيّ للحكومة، أفيخاي مندلبيت، نيّته الوقوف ضد الحكومة في المحكمة العليا والامتناع عن الدفاع عن القانون الإشكاليّ،[1] لتناقضه مع القانون الدوليّ الذي يمنع مصادرة الأملاك الخاصّة، ويسمح فقط باستعمال الأراضيّ الخاصة لحاجات «عسكريّة»، من مبدأ أن العسكريّ هو في الوقت ذاته مؤقت، وذلك نابع من رؤيّة القانون الدوليّ للاحتلال ككل على أسس وقتيّة- أي مؤقّت، ومع قانون أساس إسرائيليّ «كرامة الإنسان وحريّته» - فإنّه فرصة للاطّلاع على أسباب وجود القانون التي أسلفتها سابقاً، والواقع القائم في الضفّة الغربيّة بكل ما يخّص «البؤر غير القانونيّة». فتبعات القانون كثيرة جداً من حيث الردود الدوليّة والإدانات، وتؤثّر بالضرورة على مكانة إسرائيل في المحافل الدوليّة. وبالتاليّ، فإن الثمن وراء سنّه سيكون عالياً جداً، فما الذي يدفع بإسرائيل إلى المصادقة عليه وسنّه رغماً عن العالم كافّة[2] الذي يعتبر الاستيطان في الضفّة الغربيّة غير شرعيّ؟

تشير المُعطيات الصادرة عن المؤسّسات الإسرائيليّة التي تراقب الاستيطان «غير الشرعيّ» في الضفّة الغربيّة، إلى أن النشاط الاستعماريّ الذي قامت به «شعبة الاستيطان»، بشكل رئيسيّ، والأذرع المختلفة كـ«أمناه» وغيرها، وكان مدعوماً من الحكومة الإسرائيليّة عبر قيامها بـ«عدم

1 موقع «عرب 48»، «مندلبيت يعلن أنه سيعارض قانون التسويّة في العليا»: https://goo.gl/Z9qBRQ

2 دعا الاتّحاد الأوروبي إسرائيل إلى عدم إنفاذ القانون، وقال هولاند إن القانون يمهّد للضم وأدانته فرنسا وبريطانيا ودول عدّة أخرى.

تطبيق القانون»، عمداً وليس سهواً، في الأراضيّ المحتلة العام 1967، وصل إلى حد وجود «أزمة». وعندما نقول «عدم تطبيق القانون»، نقصد بالضرورة في هذا السياق قيام الحكومة الإسرائيليّة بتحويل الأراضيّ إلى «شعبة الاستيطان»، وترك رئاسة الشعبة ومجلس إقليميّ يهودا والسامرة يقومون بعملهم؛ أي الاستيطان دون ضوابط. فمثلاً، قامت وحدة المراقبة في الإدارة المدنيّة خلال فتح طريق إلى مستوطنة «عمونا» برفع الآليات الثقيلة على سيّارة شحن تمهيداً لمُصادرتها، فتواصل فالرشطاين مع المستوى السياسيّ الذي أمر على الفور بإعادة المركبات لإتمام عملها.[1] وبشهادة فالرشطاين ذاته، فإن المستوى السياسيّ كان على علم بكل تفصيلة تجريّ في الأراضيّ المحتلة العام 1976. وبالتاليّ، فإن «الأزمة» التي وصلت إليها الحكومة الإسرائيليّة في الضفّة الغربيّة، والناتجة عن سياساتها ذاتها، وصلت بها إلى مفترق طرق كما يصفه المختص في شؤون الاستيطان ومراقبة الاستيطان «غير القانونيّ» في الضفّة درور إتكس. إمّا هدم كافة البؤر الاستيطانيّة المُقامة على أراضٍ خاصّة في الضفّة الغربية عبر المزيد من التوجّه إلى المحكمة العليا، وإعادة سيناريو «عمونا» وإمّا إيجاد حل من شأنّه أن يوجد إطار جديد للاستيطان في الضفّة يتلاءم مع الحالة الاستعماريّة المرحليّة التي يمرّ بها المشروع الصهيونيّ كمشروع استعمار استيطانيّ في أرض فلسطين.

يوجد في أنحاء مختلفة في الضفّة الغربيّة حواليّ 55 بؤرة استيطانيّة أقيمت على أراضٍ فلسطينيّة خاصة، واحدة منها فقط أقيمت بقرار من القائد العسكريّ، وتم الاستيطان فيها بالطريقة القديمة قبل صدور قرار المحكمة العليا بشأن «ألون موريه» التي تحوي عملياً 797 وحدة استيطانيّة، إضافة إلى 45 مبنى خدمة جمهور، و556 مبنى غير ثابت (كرفان). ويضاف إليها 6167 وحدة استيطانيّة أقيمت على أراضٍ خاصّة داخل المستوطنات الثابتة، و149 مبنى لخدمة الجمهور اليهوديّ. في المجمل، فإن أكثر من 7 آلاف وحدة استيطانيّة في الضفّة الغربيّة مقامة على أراض خاصّة، وفي المجمل من حيث الأراضيّ، فإن الوحدات الاستيطانيّة مقامة على أكثر من 8 آلاف دونم أراضٍ خاصّة لمواطنين فلسطينيين، جزءٌ منها تمت مصادرته من خلال أمر عسكريّ، والجزء الآخر من خلال النشاط الاستيطانيّ لشعبة الاستيطان ومجلس إقليمي يهودا والسامرة، يُضاف إليها، طبعاً، الأراضيّ الخاصّة الواقعة داخل المستوطنات ذاتها، وهي ما يسمّى «الجيوب- قطعة أرض خاصّة داخل مستوطنة بنيت على ما يُسمّى أراضي دولة»، وبشكل عام، يتم إنشاء المناطق الخضراء في هذه الجيوب تفادياً للبناء فيها، أو يتم البناء والاستمرار في البناء. وباختصار، هناك واقع يحتاج إلى شرعنة قانونيّة، أو ما اخترنا تسميّته في هذا البحث:

1 برنامج «هماكور» الإسرائيليّ للتحقيقات الصحافيّة، حلقة تحت عنوان «هماكور: ملف عمونا- هكذا أقيمت البؤرة التي تعصف بالدولة»، القناة الإسرائيليّة العاشرة: http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=1224068

إعادة صيانة. فبحسب الوضع الحالي في المحكمة العليا، واستناداً إلى قرار «ألون موريه»، فإنّه يتوجّب إخلاء الوحدات السكنيّة كافّة، المُقامة على أراضٍ خاصّة في الضفّة الغربيّة. وهذا، عملياً، ما يدفع نتنياهو إلى الإعلان عن إقامة لجنة خاصّة لبحث طرق تسويّة البناء غير المرخّص في الضفّة الغربيّة،[1] وهو دافع بينيت ذاته عندما يقول «تسويّة شاملة في يهودا والسامرة»، واتّهم الحكومة بمسؤوليّتها عن وجود وضع «قانونيّ معقّد» في الضفّة الغربيّة،[2] وهو ذاته ما يدفع نائب وزير الخارجيّة تسيبي حوطوفيلي إلى القول «أنا مع تسوية الإشكاليّة في الاستيطان، هذا واجبنا اتجاه القانون الدوليّ وليس المستوطنين فقط».[3] ومن الواضح أن حوطوفيلي صاحبة أكثر التصريحات صراحة بالقول «الإشكاليّة في الاستيطان». إنّها أزمة في منظومة الاستيطان، الوحيدة القادرة على إسقاط الحكومات في إسرائيل،[4] حيث الحكومة ليست إلّا حدثاً أمام منظومة الاستيطان المستمرة.

وللخلاصة: يمرّ المشروع الاستعماريّ في أرض فلسطين بمرحلة يتوجّب عليه فيها، لاستكمال مسيرة سيطرته على الأرض، إعادة تدوير وإنتاج الحالة القانونيّة في الضفّة الغربيّة، من خلال «الضم»، أو «القوننة». وبالتاليّ، فإن استمرار الحالة الفلسطينيّة على ما هي عليه في هذه الأيام، سيؤدّي إلى نتائج كارثيّة لن تستطيع المنظومة الفلسطينيّة الحاليّة متمثّلة بالسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، أو حكومة «حماس» في غزة، الحفاظ فيها حتّى على ما تبقّى لها للاستمرار في بسط سلطتها، وبخاصة أن المشاريع الاستيطانيّة المُقبلة والمخطّط لها تسقط عملياً أي تواصل إثنيّ-جغرافيّ فلسطيني في أنحاء الضفّة الغربيّة وبين الضفّة الغربيّة والقدس، وبين الضفّة الغربيّة وغزّة، ما سيحول الخطاب السياسي القائم -حل الدولتين- الذي تتبنّاه كلتا السلطتين في غزّة ورام الله، من خطاب «فارغ المضمون» كما هو قائم في هذه الأيام، حيث الاستيطان المُستمر واستمرار سياسات فرض الوقائع، إلى خطاب ميّت لا يمكن الاستفادة منه حتّى في الخطابات السياسيّة والتعبئة الفصائليّة. عملياً، هذه المعطيّات الواردة جميعها في هذا القسم من الفصل الثانيّ، ستُصبح واقعاً لا عودة عنه في حال مرور قانون «التسوية» فلسطينياً، حيث مرّ إسرائيلياً في البرلمان والمجتمع والمؤسّسة الاستعماريّة ككل، وإن توقّف سيكون في العمل، فلسطينياً، على الجبهتين الكفاحيّة والدوليّة.

1 «نتنياهو أعلن عن إقامة لجنة خاصّة لتسوية البناء في البؤر الاستيطانيّة»، **صحيفة هآرتس**: http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1521152

2 «بينيت حول عمونا: بسبب إدارة الليكود الفاشلة»، **موقع معاريف**: http://www.maariv.co.il/news/politics/Article-558260

3 «تقرير إدموند ليفي هو الحل لكل المشاكل»، القناة الإسرائيليّة السابعة: http://www.inn.co.il/News/News.aspx/332683

4 رفع المستوطنون في «عمونا» يافطة كُتب عليها «عمونا ستُسقط الحكومة».

الفصل الثالث

الفلسطينيّون في معازل

الفصل الثالث

الفلسطينيّون في معازل

من المهم الإشارة، منذ البداية، إلى أن غالبيّة الخطط الإسرائيليّة للتعامل مع الضفّة الغربيّة منذ احتلالها العام 1967، كانت تتطرّق إلى «الحكم الذاتيّ»، والارتباط السياسيّ بالأردن وليس الدولة، بداية «بخطّة ألون»، مروراً على «وثيقة غاليلي» ومشروع «الحكم الذاتيّ» الذي اقترحه بيغين حتّى «روابط القرى»، وصولاً إلى «حل مشكلة العرب من خلال منحهم القدرة على الارتباط بالحياة السياسيّة لحكومة عربيّة عبر الأردن الخاص بشارون»، و«دولة مينوس الخاصّة بنتنياهو»، وحتّى برنامج «الإدارة المدنيّة ورجال الأعمال الخاص بليبرمان»، وختاماً بمشروع «الحكم الذاتيّ» (Political Autonomy) الخاص بنفتالي بينيت، كانت ولا تزال المشاريع التي سادت على المستوى السياسيّ-التطبيقيّ على الأرض. أمّا خيار منظّمة التحرير الفلسطينيّة، والتفاوض معها، فلم يشكّل بديلاً إلّا بعد هزيمتها عسكرياً في بيروت، وفك الارتباط عن الأردن بعد اندلاع الانتفاضة الأولى، أمّا المشروع الذي كان سائداً قبلها، وبخاصة في حزب «العمل»، فهو «مشروع ألون» (بشارة، 2005).

وبالتالي، فسيُخَصّص الفصل الحاليّ من البحث، لدراسة الوضع القائم في الضفّة الغربيّة في الأعوام 2016-2017، من حيث الاستيطان وتوسّعه على الأرض، إضافة إلى استعراض أوليّ لـ«خطّة ألون» بوصفها الخطّة الأولى التي قدّمت واعتمدت بشكل غير رسميّ مع الأيّام الأولى لاحتلال الضفّة الغربيّة. وبالتاليّ، سيرى البحث فيها النقطة الأولى للتعامل الإسرائيليّ مع الضفّة الغربيّة، ونقطة بداية النشاط الاستيطانيّ وخطاب «الحكم الذاتيّ»، وينطلق بعدها البحث لدراسة الاستيطان في فلسطين، وتحديداً في الأراضيّ المحتلة العام 1967، وسيُقارن في بعض المواقع مع الأراضي المحتلة العام 1948، لدراسة التشابه في الحالة، ما يمكن أن يُساعد في عمليّة استشراف المستقبل للضفّة. وبالتاليّ، فإنّه يبدأ من الاستيطان في «المناطق الآمنة»، وهي السياسة التي اتّبعها حزب «العمل» بداية الاحتلال، ومن ثم إلى تحليل الاستيطان مادّياً من خلال جانبين مركزيين: الأمن، وبناء التواصل اليهوديّ الاستيطانيّ الجغرافيّ، اللذين يهدفان بالضرورة إلى تفكيك

التواصل الفلسطينيّ على الصعيد الإثني- جغرافيّ، والقدرة على المُقاومة. ومن ثم إلى الواقع الحاليّ بعد استعراض الوتيرة التاريخيّة للاستيطان في فلسطين بمراحل سياسيّة مهمّة. وينطلق بعدها إلى ما يحصل اليوم، ليبيّن أين يقف المشروع الاستيطانيّ، وأين يقف الفلسطينيّون منه.

مشروع ألون: المشروع غير الرسميّ بين الأعوام 1967–1977

تكمن أهميّة «مشروع ألون»[1] أولاً في أنّه كان يشكّل الأساس غير الرسميّ أو الشفويّ لحكومة حزب «العمل» بين الأعوام 1967 حتّى فوز «الليكود» في الحكم إثر انقلاب العام 1977 (أرنسون، 1990؛ بشارة، 2006؛ موريس، 2012؛ غليك، 2015)؛ وثانياً يأتي ذكره في هذا البحث تحديداً لكونه المخطوطة الأولى في فلسطين بعد احتلال ما تبقّى من الأراضيّ العام 1967، التي تطرّقت إلى ضم أكبر عدد ممكن من الأراضيّ، مع أقل عدد ممكن من السكّان. ووضعت الخطوط العريضة الإسرائيليّة للتعامل مع الضفّة الغربيّة حينه، وتكمن أهميّتها، إسرائيلياً، في أنّها تضم مناطق من الضفّة الغربيّة، وفي الوقت ذاته تحافظ على السيطرة الأمنيّة والأغلبيّة اليهوديّة. إذ شكّلت هذه الخطّة عملياً الأساس الأول للاستيطان في الضفّة الغربيّة، التي شملت ضماً لمناطق واسعة، وإنشاء أحزمة أمنيّة، وفي الوقت ذاته ضمان أغلبيّة يهوديّة وسيطرة أمنيّة إسرائيليّة بين البحر والنهر، من خلال عدم ضمّ السكّان ذاتهم، إنّما التفاوض معهم على إدارة حياتهم، من خلال مفاوضات تجري بين الفلسطينيين والإسرائيليّين والعرب. وهذا، عملياً، ما يجعل منها أساساً عزّزه شارون، واستند إليه رابين في مفاوضات «أوسلو»، وأطلق كثيرون من بينهم نتنياهو ذاته اسماً معدّلاً على مبادرات حكومة نتنياهو في العام 1997 للسلام مع الفلسطينيّين، إذ كانت «خطّة ألون بلوس».[2] وإذا ما دقّقنا بما يُطرح الآن في الساحة الإسرائيليّة لحلول سياسيّة مع الفلسطينيّين، فهي لا تختلف عن «خطّة ألون» سوى بالوقائع المفروضة على الأرض بفعل الاستيطان المستمر. وبالتاليّ، فقد شكّل المشروع عملياً خارطة الطريق في الاستيطان الإسرائيليّ في الضفّة وقطاع غزّة خلال الأعوام العشر الأولى للاحتلال من جهة، وأساساً تُبنى عليه المبادرات السياسيّة حيث «الاعتراف/السلام» العربيّ بإسرائيل؛ ضم أقل عدد ممكن من الفلسطينيين، ما يضمن أغلبيّة يهوديّة؛ المصالح الأمنيّة-الإستراتيجيّة. ونصّ المشروع على «ضم» مناطق للسيادة الإسرائيليّة على النحو التاليّ:[3]

1 سمّي المشروع على اسم معدّه، يغآل ألون، وهو عسكريّ إسرائيلي وشغل منصب وزير العمل في حكومة بن غوريون العام 1961، وبعدها شغل منصب نائب رئيس الحكومة في حكومة ليفي إشكول، واستمر في شغل منصب وزير العمل.

2 موقع الكنيست، «خطّة ألون»: https://www.knesset.gov.il/process/asp/event.asp?ID=8

3 موقع «بيت ألون»، خطّة ألون:http://bet-alon.co.il/2016/03/04/%D7%AA%D7%D7%A0%D7%9B%D7%AA-%D7%99%D7%90%D7%9C%D7%95%9F/

- إنشـاء حـزام أمنـيّ عرضـه 15 كلـم غـربيّ الأردن مـع حـزام آخـر في صحـراء يهـودا بعـرض 25 كلـم، ويشـكّل رابطـاً بـين منطقـة الخليـل والنقـب حتّـى البحـر الميـت.
- منفـذ مـن أريحـا يربـط الضفّـة الغربيـة بـالأردن، إضافـة إلى جـسر بـين الضفّـة وغـزة.
- ضم كامل منطقة القدس للسيادة الإسرائيليّة.
- شريط إلى الشمال من طريق القدس- أريحا يصل حتّى اللطرون ويحتويه.
- قطـاع غـزة مـع سـكّانه الأصليـين مـما قبـل العـام 1948. أمّـا كتلـة اللاجئـين الفلسـطينيين الضخمـة «فيجـب أن توطّـن إمّـا في الضفّـة الغربيـة وإمـا في منطقـة العريـش بحسـب مـا يرتـؤون».[1]

ويظهر «مشروع ألون» على الشكل التاليّ في الخارطة:

وأيضاً: جيفري أرنسون. **سياسة الأمر الواقع في الضفّة الغربيّة**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 1990، ص 32.

1 مقتبس لدى: جيفري أرنسون. مصدر سبق ذكره، ص 32-33.

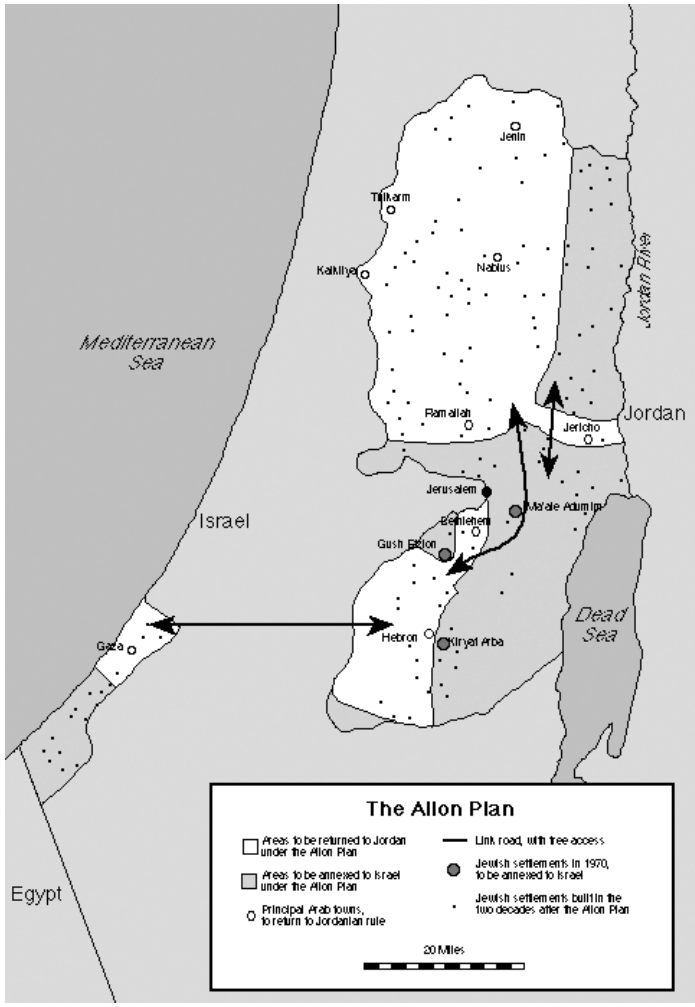

الصورة عن موقع «دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينيّة" - خطة ألون

شكّلت «خطّة ألون»، عملياً، أول خطّة عمليّة للتعامل مع الأراضيّ المحتلة العام 1967. وكانت الخطّة ترتكز على عاملين مهمّين لا يزالان يسيطران على السياسة الإسرائيليّة وتوجّهاتها حتّى يومنا هذا: أولاً الحفاظ على المصالح الجيو-إستراتيجيّة الإسرائيليّة وسيطرتها على الحدود؛ وثانياً الحفاظ على ضم المناطق الحيويّة دون ضم جميع الفلسطينيين وتجنيسهم، ما من

شأنه أن يضر بالميزان الديموغرافيّ ويحافظ على دولة اليهود،[1] وذلك من خلال المنفذ أريحا- عمّان، حيث سيخضع السكّان في فلسطين إلى الحكم الأردنيّ، أو أي حكم آخر يختارونه هم. ولعل الدليل الأكبر على أهميّة «خطّة ألون» هو في كونها لم تذهب أدراج الرياح مع صعود «الليكود» إلى الحكم في العام 1977، فنرى أنّه بقي المنفذ أريحا- عمّان ذاته، واختفت الحدود، فأصبح الاستيطان في كل نقطة ممكنة في الضفّة الغربيّة. وعلى الرغم من أن خيار «الحكم الذاتيّ» لا يزال قائماً، وما قاله ألون حول «المناطق ذات الكثافة السكّانيّة الفلسطينيّة العالية» بأنه سيتم التفاوض مع العرب حولهم من حيث نظام الحكم الذي سيخضعون له، فقد أصبحت هناك مناطق تزداد فيها الكثافة السكّانيّة وتقل مساحتها، وبدأت تتحوّل من مناطق ذات كثافة سكّانية فلسطينيّة عاليّة إلى معازل معزولة الواحدة عن الأخرى.

أهميّة إضافيّة لـ«خطّة ألون» تكمن في المرحلة التي قدّمت فيها هذه الخطّة. ففي المرحلة ذاتها، وتحديداً في الأيام الأولى، قدّمت هذه الخطّة بالتزامن مع أمر أصدره موشيه ديّان الذي شغل حينها منصب وزير الدفاع إلى قائد منطقة المركز في الجيش ينص على التالي: «اتجاه سياستنا في جبال الخليل والقدس- مستوطنات دائمة».[2] وهذا يلتقي، أيضاً، مع التحليل الذي يقدّمه رئيس تحرير صحيفة **هآرتس** الحاليّ ألوف بن، في مقال كتبه لمركز أبحاث الأمن القوميّ، ويقسّم فيه تاريخ الاستيطان الإسرائيليّ بعد النكسة إلى ثلاث مراحل؛ الأولى تمتد من العام 1967 حتّى أوائل سنوات التسعين، فيقول إنّها الفترة التي بنيت فيها المستوطنات لرسم الحدود الدائمة الجديدة لإسرائيل، وتم بناء المستوطنات على هذا الشكل لتكون بصورة تمنع الانسحاب المستقبليّ من الضفّة الغربيّة.[3] وعملياً، إذا نظرنا للمستوطنات في الضفّة الغربيّة التي بنيت في الفترة ذاتها، نجدها الأكثر كبراً من حيث المساحة، وبالتالي التعداد السكّاني، فـ«معاليه أدوميم» أقيمت مثلاً في العام 1975، ويبلغ عدد المستوطنين فيها 37138 مستوطناً، وعوفرا أقيمت في العام ذاته، ويبلغ عدد المستوطنين فيها 3552. وكريات أربع أقيمت في العام 1968، ويبلغ تعداد المستوطنين فيها 7166. وكرني شومرون أقيمت في العام 1976، ويبلغ عدد المستوطنين فيها 6560، إضافة، مثلاً، إلى «كدوميم» التي يزيد عدد المستوطنين فيها على 5000

1 موقع «بيت آلون»، خطّة ألون: http://bet-alon.co.il/2016/03/04/%D7%AA%D7%A0%D7%9B%D7%AA-%D7%90%D7%99%D7%9C%D7%95%9F

2 «هكذا تهرّبت إسرائيل من خطر السلام»، آفي راز، موقع ألخسون: http://alaxon.co.il/article/%D7%9E%D7%A7%D7%97%D7%9A-%D7%9B%D7%94-%D7%A0%D7%AA-%9E%D7%A1%D7%9C-%D7%90%D7%99%D7%A9%D7%A8%D7%%D7%9D%95%D7%9C%D7%94%D7%A9%D7%%D7

3 «نظرة مغايرة للاستيطان»، ألوف بن، مركز أبحاث الأمن القوميّ INSS، تل أبيب: http://heb.inss.org.il/uploadimages/Import/(FILE)1225747613.pdf

مستوطن.[1] وبالتاليّ، فإن «مشروع ألون» الذي جسّد برنامج «الحكم الذاتيّ» للفلسطينيّين كان مدعوماً بسياسة عامّة تجاه المناطق المحتلة، تستند إلى فرض وقائع تمنع التنازل الكامل عن الضفّة الغربيّة، وبصورة أدق، كان هناك إجماع على أن حدود العام 1948 ستتغيّر.

هذا الإجماع داخل حزب «العمل»، على أن الحدود الإسرائيليّة بعد العام 1967 ستتغيّر، مثلّته سياسة إشكول بإقامة المستوطنات من جهة، وخطاب غولدا مئير في أمريكا العام 1967 الذي أكّدت فيه أنه لا يتوجّب على إسرائيل العودة إلى الحدود السابقة، وعبّرت عنه صراحة من خلال قولها إنه يجب عدم العودة إلى الخطر الوجوديّ الذي كان قائماً قبل الحرب،[2] وسياسات رابين الاستيطانيّة من جهة أخرى، وبخاصة أنّه إذا دقّقنا في وتيرة البناء الاستيطانيّ، وتحديداً قبل توقيع «اتفاقيّة أوسلو» بعام واحد، أي العام 1992، فسنجد أنّها الأعلى تاريخياً في فلسطين من حيث البناء الرسميّ الحكوميّ. طبعاً إضافة إلى أن أحداً من قادة الحزب لم يطرح قضيّة أن تكون الحدود الإسرائيليّة من الشرق غير الحدود الأردنيّة؛ أي أنه كان هناك إجماع على أن من سيسيطر على الحدود بين الضفّة الغربيّة والأردن كانت ستكون إسرائيل، وهذا ما يظهر في خطّة ألون، وخطابات غولدا مئير، وسياسة رابين وبيريس وإشكول، وصولاً إلى نتنياهو. إن هذه الحقيقة تقودنا بالضرورة إلى أنّه لم يكن هناك نيّة إسرائيليّة، من البداية، إلى تشكّل كيان سياسيّ سياديّ في الأراضيّ المحتلة العام 1967، وعلى الرغم من أن المسيرة السياسيّة تثبت ذلك، فإن العودة والتذكير فيه مفيد أولاً لتشكيل قاعدة انطلاق تفضي، نهايةً، إلى معرفة ما تم وصفه على يد رئيس الوزراء الإسرائيليّ بنيامين نتنياهو في مطلع العام 2017 بـ«الدولة مينوس».[3]

من المهم الإشارة في هذا الجزء، أيضاً، إلى أنّه لم يكن هناك إجماع في «التجمّع العمّالي» حول مصير الضفّة الغربيّة. وانقسم الحزب ذاته إلى معسكرين، «الصقور» و«الحمائم»، الجزء الأول طالب بضم الضفّة الغربيّة، والجزء الثانيّ طالب بضم مناطق معيّنة من الضفّة الغربيّة، ولكن كان هناك إجماع على عدم العودة إلى خطوط الهدنة العام 1949. المعسكران داخل «التجمّع العمّالي» تصارعا على مصير الضفّة الغربيّة، وبخاصة في سنوات حكم الحزب الأخيرة؛

---

1 الأرقام من موقع مؤسّسة «بتسيلم». من المهم الإشارة إلى أن الموقع يعتمد تاريخ المصادقة الإسرائيليّة على المستوطنة، فيعتمد 1972 تاريخ إقامة «كريات أربع»، ولكن في الحقيقة تمّت إقامتها عندما أمدّها ديّان وبيريس بالمؤن العام 1968، وليس المصادقة الرسميّة التي لم تكن إلّا ختماً حكومياً.

2 newsweek, 17 february 1969. مقتبس لدى يوسي غولدشتاين. **التحوّلات في مواقف حكومات إشكول، ورابين وغولدا بكل ما يخص مستقبل الضفّة الغربية 1967-1977**، ص 306.

3 نتنياهو في جلسة الليكود: الشيء المستعد لمنحه للفلسطينيين هو «دولة مينوس»، **صحيفة هآرتس**: http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.3426287

أي انتخابات العام 1973، والتفسير أنه كان يتوجّب على الحزب، أخذ موقف من الاستيطان في الضفّة الغربيّة بعد اشتداد عود «الليكود»، وخوفاً من خسارة الانتخابات. فجاءت، عملياً، «وثيقة غاليلي» التي شكّلت حلاً وسطاً بين المعسكرين،[1] ونصّت على تعزيز التواجد اليهوديّ من خلال تعزيز الاستيطان وبخاصة في منطقة «رفح»، من خلال البناء على طول حزام «يميت»، الذي تم إخلاؤه لاحقاً في العام 1982. تمّ تبنّي «وثيقة غاليلي» رسمياً على يد سكرتاريا «التجمّع العمّالي» في العام 1973، وشكّلت خلال السنوات الأربع اللاحقة وثيقة الاستيطان في الضفّة الغربيّة وقطاع غزة، وسقطت الوثيقة مع سقوط الحزب في انتخابات العام 1977.

شارون: معادلة الربط مقابل التفكيك

على الرغم من أهميّة الاستعراض التاريخيّ لفترة وجود شارون في منصب وزير الزراعة ومسؤول دائرة الاستيطان، فإنها تعدّ من أكثر الفترات التي كُتب عنها في معرض الكتابة عن الاستيطان الإسرائيليّ، وذلك يعود إلى حجم البناء الاستيطانيّ الكبير الذي كان خلالها والعقيدة الاستيطانيّة/الأمنيّة. وبالتاليّ، فإن البحث لن يستعرض تاريخياً حجم الاستيطان بقدر ما سيركّز على السياسة الاستيطانيّة وإسقاطاتها في فلسطين، ما يمكن أن يفسّر الواقع القائم لاحقاً. قامت فلسفة شارون الاستيطانيّة في الضفّة الغربيّة على ركيزتين أساسيّتين مهمّتين، كان لهما الفضل الأكبر للناتج الاستيطانيّ على الأرض الفلسطينيّة والصورة التفصيليّة التي اتّخذها ولا يزال: الأولى هي بناء مستوطنات قريبة من بعضها البعض متواصلة جغرافياً بين التجمّعات الفلسطينيّة ذات الكثافة السكّانيّة العالية؛ والثانيّة، الاستيطان على التلال. وليس اعتباطاً القول «فلسفة شارون الاستيطانيّة في الضفّة الغربيّة» مقابل «الفلسفة الاستيطانيّة وإسقاطاتها في فلسطين». فمشروع بناء استيطان متواصل يهوديّ يشكّل كتلة واحدة كبيرة تشكّل هي الأخرى تدريجياً أغلبيّة يهوديّة في منطقة صغيرة، الذي تبنّاه شارون في الضفّة الغربيّة، يعود إلى مناحيم أوسيشكين الذي نصّه في كتابه «Our program»؛ أي «برنامجنا»، الذي صدر في العام 1904، وطبّقه آرثور روفين بعد وصوله إلى فلسطين في العام 1908، وفتح مكتب للمنظّمة الصهيونيّة بمدينة يافا.[2] ومن هذا المنطق، يمكن فهم سبب وجود مستوطنة بين سخنين والمغار مثلاً،

1 يتسحاق غرينبرغ، «بنحاس سابير ومسألة الأراضي المسيطر عليها»، يتسحاق غرينبرغ: http://in.bgu.ac.il/bgi/iyunim/15/greenberg.pdf

2 مقتبس في كتاب: أفيفا حلاميش. **من بيت قومي إلى دولة على الطريق: الاستيطان اليهودي بين الحربين العالميّة الأولى والثانية**، الجامعة المفتوحة، 2004.

مقابـل مسـتوطنة أخـرى بـين نابلـس ورام اللـه.

عملياً، وعـلى هـذا الأسـاس، تـم الاسـتيطان في الضفّـة الغربيّـة طيلـة حقبـة وجـود شـارون في الحكـم. الأول، تشـكيل عمـق إسـتراتيجيّ للمـدن الإسرائيليّـة في السـاحل، مـن خـلال الاسـتيطان عـلى التـلال في الضفّـة الغربيّـة. وثانيـاً، عـزل التجمّعـات الفلسـطينيّة مـن خـلال إقامـة كتـل متراصّـة مـن المسـتوطنات مـا بينهـا. فعـبّر شـارون عـن الأول قائـلاً إنـه «ليـس لإسرائيـل أي عمـق إسـتراتيجي في الشريـط السـاحليّ، علينـا أن نقيـم المـدن والمسـتعمرات عـلى مسـافة عشريـن كلـم إلى الـشرق مـن الخـط الأخـضر: حـارس مدينـة لمائـة وخمسـين ألـف نسـمة»، فأقيمـت سلسـلة مسـتوطنات عـلى التـلال، مسـتوطنات كـ«غـوش طلمونيـم؛ أي كتلـة طلمونيـم»، التـي زارهـا شـارون، فأمـر ببنـاء بركـة سـباحة وحـارس، حيـث سـيتزوّج الحـارس بعـد شـعوره بالوحـدة، فيُبنـى لـه بيـت، ويتـزوّج وينجـب أطفـالاً سـيحتاجون حتـماً إلى رفقـة، فتـأتي عائـلات أخـرى، ثـم سـيحتاجون إلى كنيـس، ومسـاحات خـضراء للأطفـال لتلعـب، وهكـذا تتحـوّل التلّـة إلى مسـتوطنة.[1] ومـن هـذا المنطـق ذاتـه، قامـت سلسـلة المسـتوطنات: «عـلي»، و«معاليـه لابونـا»، و«شـيله» التـي تشـكّل سـوياً «كتلـة شـيلو»، وتُحيـط بالقـرى الفلسـطينيّة جالـود وترمسـعيّا،[2] وغيرهـما الكثـير مـن القـرى والبلـدات التـي تعـد مناطـق (أ)، فتشـكّل سـوياً حصـاراً جغرافيـاً يهوديـاً يمنـع التوسّـع الجغـرافيّ الفلسـطيني. وفي الوقـت ذاتـه يشـكّل وجـود المسـتوطنات عـلى التـلال، مـن جهـة، غطـاء إسـتراتيجيّاً للسـاحل الفلسـطينيّ الـذي أقيمـت عليـه المـدن الإسرائيليّـة الرئيسـيّة؛ ومـن جهـة أخـرى، تفوّقـاً عسـكرياً بسـبب وجـوده عـلى التلّـة، مـا يضـع القـرى الفلسـطينيّة تحـت وطـأة العنـف العسـكريّ الإسرائيـليّ إن كان متمثّـلاً بالآلـة الحربيّـة؛ أي الجيـش، أو المسـتوطنين المسـلّحين.

أمّـا الشـق الثـانيّ مـن السياسـة الاسـتيطانيّة، فـكان بنـاء كتـل متراصّـة مـن المسـتوطنات تمنـع التواصل الفلسـطينيّ. والمثـير للاهتـمام أن شـارون عـبّر عنـه بالصـورة الأكـثر وضوحـاً مـن خـلال التطـرّق إلى التواصـل الفلسـطينيّ عـلى جانبـيّ الخـط الأخـضر، عندمـا أراد الفصـل بـين الفلسـطينيين في المثلّـث حتّـى كفـر قاسـم والفلسـطينيّين في منطقـة نابلـس.[3] وهـذا نبـع بالأسـاس مـن ملاحظـة شـارون لكتلـة متراصّـة عربيّـة واحـدة مـن المثلّـث حتّـى نابلـس تقريبـاً. وفي هـذا السـياق، أيضـاً، نشـأت كتلـة «أرئيـل» التـي تفصـل «سـلفيت» المدينـة الأكـبر في المحافظـة عـن مـردا، وزيتـا، وجمّاعـين. وفي

1 «هكذا أنشأت سلسلة المستوطنات في الضفّة»، **موقع واللا**: http://news.walla.co.il/item/595016

2 المصدر السابق.

3 ألوف بن، «نظرة مغايرة إلى الاستيطان الإسرائيليّ»، مركز أبحاث الأمن القومي:
http://heb.inss.org.il/uploadimages/Import/(FILE)1225747613.pdf

الوقت ذاته، تربط التواصل اليهوديّ من منطقة الشاطئ وصولاً إلى غور الأردن،[1] والأمثلة على ما يسمّى «الكتل الاستيطانيّة» كثيرة جداً. فإذا ما أردنا اختصار سياسة شارون الاستيطانيّة، فإنّها تقوم: أولاً، على تشكيل أغلبيّة يهوديّة في القدس من خلال توسيع المستوطنات والبناء حول المدينة، وبالتاليّ أيضاً عزلها عن عمقها الإستراتيجيّ في الضفّة الغربيّة؛ ثانياً إنشاء حزام واسع من المستوطنات في الخليل لدعم مستوطنة «كريات أربع»، التي أقامها حزب العمل، وقال شارون إنّه يتوجب بناء سلسلة من المستوطنات حتّى تربطها بالحرم الإبراهيميّ؛[2] وثالثاً الفصل ما بين الفلسطينيّين على جانبيّ الخط الأخضر لعدم تشكّل كتلة مادّية جيوسياسيّة فلسطينيّة. وبالموازاة إنشاء شبكة من الطرق تربط المدن الإسرائيليّة الكبيرة بالمستوطنات في الضفّة الغربيّة، وتربط الساحل الغربيّ بغور الأردن شرقاً، ويتم موضعة مستوطنات إسرائيليّة كبيرة على الطرق للسيطرة عليها كأرئيل.[3] وطبعاً، تم تبنّي السياسة الاستيطانيّة/التخطيطيّة ذاتها في القدس، حيث تمزّق الأحياء والمستوطنات الإسرائيليّة الكيان الفلسطينيّ القابل للتواصل والاستمرارية، وتمنعه من خلق مدينة منسجمة ومتلاصقة، ما يحوّلها عملياً إلى معازل مبعثرة لا تربطها شبكة مواصلات موحّدة.[4]

تشكّل المعازل: سياسة تكرّست باتفاقيّة

نحن، إذاً، أمام سياسة ممنهجة تمّ اتّباعها في الداخل المحتل العام 1948، وفي الضفّة الغربيّة والقدس، والهدف النهائيّ منها في كافة المراحل الاستعماريّة في فلسطين، هو منع تشكّل كتلة متواصلة من الوجود الفلسطينيّ بالمفهوم المجتمعيّ الشعبيّ الثقافيّ والاقتصاديّ أولاً؛ ومن ثم منع تشكيل كيان سياسيّ فلسطيني متواصل تشكّل الأرض الأساس المادّي له ولنشاطه ثانياً، إضافة إلى وضع حدود جغرافيّة مادّية واضحة تمنع التوسّع الطبيعيّ للتجمّع الفلسطينيّ. فنرى «أرئيل» تحد سلفيت، و«بيت إيل» تحدّ رام الله، و«مي عمي» تحدّ أم الفحم جنوباً، و«متسبي أفيف» تفصل طمرة عن عبلين، وتقطع «نتسيريت عيليت» الناصرة عن عين ماهل، كما هو الحال تماماً بالنسبة إلى رام الله حيث تحدّها «بيت إيل». هذه السياسة، عملياً، إذا ما دمجناها بوتيرة الاستيطان السريعة التي انطلقت بعد فوز «الليكود» بالحكم العام

1 مؤسّسة «سلام الآن»، أرئيل شارون وكتلة أرئيل: http://peacenow.org.il/ariel-bloc-2005

2 «شارون: يجب بناء سلسلة استيطانيّة تربط كريات أربع بالحرم الإبراهيمي»، **موقع واللا**:http://news.walla.co.il/item/309835

3 مؤسّسة «سلام الآن»، أرئيل شارون وكتلة أرئيل: http://peacenow.org.il/ariel-bloc-2005

4 للاستزادة حول التخطيط في القدس، انظر: يوسف جبارين. **التخطيط الإسرائيليّ في القدس: إستراتيجيّات السيطرة والهيمنة**، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، 2016.

1977، وخلال وجود شارون في وزارة الزراعة، وبعدها توسيع المستوطنات القائمة ضمن السياسة التي اتّبعها رابين بعد تعهّده أمام الولايات المتّحدة بالبناء لسد حاجات «التطوّر الديموغرافيّ الطبيعيّ»، والتي أفضت عن إقامة حواليّ 9300 وحدة استيطانيّة،[5] ومن المهم الإشارة إلى أن الفترة ما بين الأعوام 1991- 1993 شهدت ذروة البناء الاستيطانيّ في الضفّة الغربيّة، حيث وصل عدد العطاءات لبناء وحدات استيطانيّة في العام 1991 إلى 7750 وحدة،[6] ستُنتج، بالضرورة، واقعاً مادّياً مختلفاً سنبدأ بتفصيله لتبدو الصورة أوضح.

ناتج هذا المزيج من السياسات الاستيطانيّة على الأرض الفلسطينيّة هو، بالضرورة، تجمّعات فلسطينيّة مبعثرة. وعلى الرغم من أنّ مخطّط التفتيت إلى كيانات ومعازل غير متكامل بعد، فإن العمل عليه جارٍ وبات أكثر وضوحاً من خلال نشر الخطّط الاستيطانيّة الجديدة التي من شأنها أن تعزل القدس نهائياً عن الضفّة الغربيّة في حال تمّت عمليّة الضم القانونيّ لمنطقة (E1)، وتطبيق القانون الإسرائيليّ فيها، ضمن مخطّط بينيت لضم مستوطنة «معاليه أدوميم» التي تقع منطقة (E1) ضمن نفوذها، ومن خلال توسيع مستوطنة «غيلو»، حيث تفصل بيت صفافا عن بيت لحم مقابل ربط «هار حوماه» بـ«غيلو»، إضافة إلى مستوطنة أخرى تفصل نابلس عن رام الله. وطبعاً، فإن السياسة الاستيطانيّة ليست وحدها من تقسّم وتجزئ التجمّع الفلسطينيّ إلى تجمّعات أقرب إلى معازل مبعثرة، فهذه معازل، عملياً، تم تكريسها من خلال اتفاقيّات «أوسلو» عبر تقسيم الضفّة الغربيّة إلى ثلاث مناطق(أ) ، و(ب)، و(ج)، حيث تخضع المنطقة (ج) إلى سيطرة أمنيّة ومدنيّة إسرائيليّة، وتخضع (ب) لسيطرة مدنيّة فلسطينيّة وأمنيّة إسرائيليّة، و(أ) إلى سيطرة أمنيّة وإداريّة فلسطينيّة. ما يهمّنا الآن في بحثنا عن كيف تشكّلت هذه المعازل هو المنطقة (ج)، وكيف تتفرّع على امتداد الضفّة الغربيّة، وبخاصة أن الـ755 ألف دونم التي أعلنت عنها إسرائيل «أراضي دولة» في أعقاب قرار المحكمة العليا «ألون موريه» الذي تحدّثنا عنه في الفصل الثانيّ، يقع 655 ألف دونم منها في أراضيّ (ج)؛[7] أي أن الاستيطان الإسرائيليّ الرسميّ منذ العام 1979، تركّز أساساً في أراضي الدولة التي تمّ إقرارها. فتظهر عملياً الضفّة الغربيّة بحسب اتفاقيّة أوسلو على النحو التاليّ:

5 «سلب الأراضي: سياسات الاستيطان في الضفّة الغربيّة»، مؤسّسة «بتسيلم»، تقرير عام 2002

6 اللجنة المركزيّة الإسرائيليّة للإحصاء، على موقع مؤسّسة «سلام الآن»:
http://peacenow.org.il/settlements-watch/matzav/construction

7 مؤسّسة «كيرم نافوت»، تقرير تحت عنوان «أزرق أبيض لكن أسود: عمل فريق الخط الأزرق في الضفّة الغربيّة»، للعام 2016.

*الصورة عن مركز الأبحاث التطبيقيّة- القدس (أريج)[1]

يظهر في الصورة عملياً، المناطق (ج) تقسّم وتقطع المناطق (أ) و(ب)، التي كانت من المفروض أن تكون أساس الدولة الفلسطينيّة، وبما أن الاستيطان الإسرائيليّ تركّز أساساً في المناطق (ج)، فإن هذه الاتفاقيّة بالضرورة كرّست هذا المنطق الاستيطانيّ، أيضاً، من حيث معادلة «الربط مقابل التفكيك»؛ أي أنّ اتفاقيّة «أوسلو» وتقسيم الأراضيّ الذي تم اتّباعه فيها جاء استمراريّة لسياسات تخطيط الهيمنة الإسرائيليّة على الأرض الفلسطينيّة (جبارين، 2013) التي خطّتها الحركة الصهيونيّة منذ مطلع القرن الـ19، واستثمرها شارون في قطع أوصال الفلسطينيين جغرافياً.[2]

1 مركز الأبحاث التطبيقيّة- القدس (أريج)، العام 2000.

2 للاطّلاع على سياسات الهيمنة الإسرائيليّة، انظر: يوسف جبارين. **التخطيط القومي في إسرائيل: إستراتيجيات الإقصاء والهيمنة**، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، 2013.

المستوطنة: بين الأمن والسيادة

لا يمكن النظر إلى المستوطنة الإسرائيليّة المُقامة بين البلدات الفلسطينية، أو المعازل الفلسطينيّة بصورة أدق، ككتلة إسمنتيّة وبيوت سكن لليهود فقط. ولا يمكن، في المُقابل، النظر إليها على أنّها فقط فعل استيلاء على الأرض على الرغم من أن هذا هو الأساس والهدف النهائي من إقامتها. فالمستوطنة هي، أيضاً، ثكنة عسكريّة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، استناداً إلى شعار «هشومير هتسعير- الحارس الشاب»،[1] وهي التي تتلخّص بمقولة «حيثما أسكن أحرس». ومن حيث حركة الجيش الذي باتت تربط وجوده في الضفّة الغربيّة ووجود المستوطنات الإسرائيليّة، علاقة متبادلة بنيويّة في كلا الاتّجاهين: وجود المستوطنين يبرّر وجود الجيش، ووجود الجيش يشكّل حماية للمستوطنين. الاتجاه الأول عبّر عنه ديّان بالقول إن المستوطنات ضروريّة «لا لأنّها قادرة على ضمان الأمن بصورة أفضل من الجيش، بل لأننا لا نستطيع من دونها أن نُبقي الجيش في تلك الأراضيّ. من دون المستعمرات لن يكون جيش الدفاع الإسرائيليّ إلّا جيشاً أجنبياً يحكم شعباً أجنبياً»؛ أمّا الاتّجاه الثانيّ فهو الحماية التي يوفّرها الجيش وأجهزة المخابرات الإسرائيليّة للمستوطنين في الضفّة. وطبعاً، يُضاف إلى هذا كلّه من حيث قيمة المستوطنة الأمنيّة وما تعنيه من سيادة على المنطقة كما عبّر ألون بالقول إن «الحدود الآمنة ليست حدوداً للدولة، ليست حدوداً آمنة، وإن حدود الدولة التي لم يستوطن اليهود على امتدادها ليست حدوداً آمنة»، أو بصورة أكثر دقّة «حدود الدولة أينما يسكن» كما عبّرت عنه غولدا مئير مثلاً. طبعاً، يُضاف إليها التقسيمة التي قام بها رابين للمستوطنات بين «أمنيّة» و«سياسيّة»،[2] إذ اعتبر المستوطنة الوحيدة؛ أي السياسيّة في منطقة كثافة سكّانيّة فلسطينيّة عاليّة حملاً عسكريّاً لصعوبة حمايتها، والبعد الإستراتيجيّ من حيث تشكّل خط دفاع عن الساحل الفلسطينيّ الذي أقيمت عليه المستوطنات الإسرائيليّة الكبيرة من خلال الاستيطان على التلال في الضفّة الغربيّة، وهي عقيدة شارون التي تحدّثنا عنها سابقاً. وتعود الكاتبة كارولين غليك للتأكيد عليها من خلال استعراض الخطر الإستراتيجيّ الإسرائيليّ بالعودة إلى حدود 1949، من حيث وجود قلقيلية على بعد 0.7 كلم هوائي عن كفار سابا، وتل أبيب على بعد 20 كلم هوائيّ عن حدود الضفّة الغربيّة.[3]

---

1 «هشومير هتساعير» هي حركة الشبيبة الصهيونيّة الأولى، تأسّست في أوروبا واستندت إلى مدرسة «بادن باول» البريطانيّة للكشافة العام 1913.

2 ألوف بن. «نظرة مغايرة للاستيطان»، مركز أبحاث الأمن القومي:
http://heb.inss.org.il/uploadimages/Import/(FILE)1225747613.pdf

3 كارولين غليك. **ضم الآن**، أشكلون: «سيلع مئير»، 2015.

إن وجـود حـواليّ 228 مسـتوطنة وبـؤرة اسـتيطانيّة في أنحـاء مختلفـة في الضفّـة الغربيّـة،[1] هـو أبعـد مـن مجـرّد تواجـد، فالمسـتوطنات مرتبطـة بشـبكة طـرق توصلهـا ببعضهـا وتوصلهـا بالمسـتوطنات الكبـيرة داخـل الخـط الأخـضر، يتحـرّك فيهـا المسـتوطنون بصـورة دائمـة. وبالتـاليّ، فإنّنـا، عمليـاً، أمـام 228 ثكنـة عسـكريّة تربطهـا شـبكة طـرق تحتـاج حمايّـة عسـكريّة يوفّرهـا الجيـش، مـن خـلال الحواجـز الطيّـارة والثابتـة، وتموضـع المسـتوطنات بـين التجمّعـات الفلسـطينيّة، كـما تـم وصفـه سـابقاً، يضعنـا، بالـضرورة، أمـام ثكنـات وحواجـز ثابتـة بـين التجمّعـات الفلسـطينيّة، تجعـل مـن الحركـة والتواصـل الفلسـطينيّ مهمّـة شـاقّة، لهـا إسـقاطاتها الثقافيّة-الديموغرافيّـة والاقتصاديّـة عـلى الفلسـطينيّ الناتجـة، بالـضرورة، عـن سياسـة الفصـل الإسرائيليّـة المدّعمـة بمنظومـة حكـم عسـكريّ.

التخطيط الاستعماري وضمان السيطرة على المورد: الماء، الجدار، الأغوار

شـكّل جـدار الفصـل العنـصريّ مزيجـاً مـن المصالـح الأمنيّـة والسياسـيّة والاسـتعماريّة الاقتصاديّـة في الضفّـة الغربيّـة. فـأولاً، كـرّس حـصر الفلسـطينيّين وتكريـس سياسـة المعـازل بـين البلـدات والقـرى الفلسـطينيّة داخليـاً مـن جهـة، وعـزل القـدس عـن الضفّـة الغربيّـة، والمثلّـث عـن منطقـة نابلـس مـن جهـة أخـرى. وثانيـاً، جـاء جـدار الفصـل العنـصريّ خـلال فـترة حكـم شـارون ومفاوضاتـه مـع الرئيـس الأمـيركي جـورش بـوش الابـن كحـد فاصـل وحـدود جديـدة لا يمكـن التفـاوض بشـأنها، تفصـل المسـتوطنات التـي سـيتم ضمّهـا إلى إسرائيـل عـن تلـك الموجـودة خلـف الجـدار، وهـذا مـا عمـل أولمـرت عـلى تعزيـزه بعـد فـوزه بانتخابـات العـام 2006، إذ سـمح خـلال فـترة حكمـه بالبنـاء في المسـتوطنات التـي أصبحـت داخـل الجـدار وتعزيـز الاسـتيطان فيهـا لتعزيـز فكـرة أن الجـدار هـو الحـدود الفعليّـة، وفي المقابـل منـع البنـاء خارجـه، باعتبـار الجـدار هـو الحـدود التـي يتـم التفـاوض بشـأنها؛ أي أن الجـدار وضـع حـدوداً سياسـيّة جديـدة، وضـم، بشـكل فعـليّ، المسـتوطنات إلى إسرائيـل، واعتـبر في المفاوضـات السياسـيّة كحـدود قائمـة بفعـل الفـرض والقـوّة.[2] وثالثـاً، اتخـذت إسرائيـل بالحسـبان كـون الجـدار حـدوداً ماديّـة يصعـب تفكيكهـا، فاسـتغلّته للسـيطرة عـلى مـوارد الميـاه في فلسـطين، فهـو يضـم حـوالي 95 % مـن الميـاه الموجـودة في الحـوض المـائي الغـربيّ للضفّـة الغربيّـة، ومقدارهـا 362 مليـون مـتر مكعّـب. وفي جنـين وقلقيليـة يضـم الجـدار مـا ينسـجم مـع

1 موقع مؤسّسة «سلام الآن» على الإنترنت، معطيّات: http://peacenow.org.il/settlements-watch/matzav/population

2 ألوف بن. «نظرة مغايرة إلى الاستيطان»، مركز أبحاث الأمن القومي:
http://heb.inss.org.il/uploadimages/Import/(FILE)1225747613.pdf
وأيضاً يمكن النظر إلى خطّة أولمرت.

نسبة 100 % مع تجمّع المياه الجوفيّة، إضافة إلى أن المنطقة المعزولة خلف الجدار الغربي تقع فوق الحوضين الجوفيين الغربيّ والشمال الشرقيّ، بينما المنطقة الشرقيّة المعزولة بفعل الجدار تقع بكاملها فوق الحوض الشرقيّ. والمثير للاهتمام أنّ عدد الآبار في هذه المنطقة يقدّر بـ165 بئراً و53 ينبوعاً.[1]

البعد الثانيّ الذي لا يمكن إغفاله بكل ما يخض الجدار الفاصل، هو الأمنيّ الردعيّ؛ أي حقيقة أن التحضير لبناء جدار الفصل العنصريّ لم يأتِ رداً على العمليّات الفدائيّة الفلسطينيّة كما ادّعى شارون، بل، أيضاً، يشكّل رداً واستناداً إلى العقيدة الصهيونيّة التي عبّر عنها جابوتنسكي بالـ«جدار الحديديّ»، وعبّر عنها رئيس إدارة الفصل في الجيش الإسرائيليّ حينه عيبال غلعاديّ، وهو الذي شكّل مع آخرين أعمدة مشروع «جدار الفصل» بالقول إنّه «ولدت خطّة الجدار من نظريّة: يجب أن نشكّل الواقع الجغرافيّ والديموغرافيّ الأمنيّ بأنفسنا».[2] ويتابع إنه «صحيح أن الجدار يقوم على المنطق الأمنيّ، إلّا أن تبعاته تفوق ذلك بكثير. إن مسار الجدار هو تجسيد صريح لمناعة الدولة السياسيّة والديموغرافيّة. عندما يقوم شريك فلسطينيّ بعد سنتين أو أكثر، سيبدأ النقاش السياسيّ والتفاوضيّ من مسار الجدار، الذي سيكون النقطة المحوريّة لبدء النقاش، وليس حدود 1967، لأننا أقمنا الخط الذي نعتبره منعطفاً إستراتيجياً وتاريخياً في بناء الدولة».[3] وهذا ما حصل فعلياً مع تولّي أولمرت رئاسة الحكومة، إذ شكّل الجدار عملياً الحدود الفعليّة التي فرضتها إسرائيل بفعل القوّة والسيطرة الأمنيّة التي منها بدأ التفاوض وعلى أساسها. حقيقة أن الجدار بوشر به كمنعطف إستراتيجيّ من لحظة الإغلاق التام للقدس العام 1991، يعيدنا إلى حقيقة أن الجدار، عملياً، لم يكن مجرّد حل موضعيّ للعمليّات الفدائية بقدر ما كان تجسيداً للرؤيّة الإسرائيليّة القائمة على التفوّق الأمني، التي تهدف، عملياً، إلى تجفيف منابع الأمل لدى الفلسطينيّين من خلال إحكام السيطرة.

هنا في صورة الجدار تتجسّد كافة المظاهر المادّية للصهيونيّة، حيث يلتقي سلب الموارد الطبيعيّة الفلسطينيّة بالرؤيّة الأمنيّة بالمشهد العمرانيّ البشع، ليلتقي مع أحقر ما هو موجود في الصهيونيّة؛ وهو الاستعلاء الإثنيّ على العربيّ الفلسطينيّ، من خلال مقولة «الانفصال».

---

1 «أثر الجدار على المياه في الضفّة الغربيّة»، معتز أبو الدبس، موقع **دنيا الوطن**:
https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/10/11/179410.html
وأيضاً يمكن الاستزادة والاطّلاع على دراسة من إعداد غانية ملحيس، **مجلّة الدراسات الفلسطينيّة**، المجلّد 14، العدد 55 (صيف 2003).

2 بن كاسبيت. «حوار مع العميد جلعادي رئيس دائرة الفصل: هكذا ولدت خطّة فك الارتباط»، مقتبس في كتاب: **الجدار العازل الإسرائيليّ**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2015، ص 162-163.

3 المصدر ذاته.

فعلى الرغم من أن «حزب العمل» ولّى زمنه سياسياً مع توجّه إسرائيل نحو اليمين، يطل رئيس الحزب في العام 2016 ليطرح برنامجه البديل عن حل الدولتين بما أطلق عليه اسم «خطّة الانفصال»، من خلال فصل البلدات العربيّة الفلسطينيّة عبر استكمال بناء «جدار الفصل».[1] ويطلق قادة من الجيش الإسرائيليّ والمؤسّسات الأمنيّة المختلفة حملة تحت عنوان «قريباً سنكون الأغلبيّة»،[2] تدعو إلى الانفصال عن الفلسطينيّين؛ أي أن الجدار، كفكرة، يحمل في داخله، إضافة إلى الأمن والاستيلاء، الرؤيّة الاستعلائيّة الإثنيّة اليهوديّة التي تدعو إلى الانفصال عمَّن هم «أقل تحضّراً»، الكامنة في لب الصهيونيّة كحركة وأيديولوجيا اعتمدتها أولاً لتسويغ استعمار فلسطين التاريخيّة، وهذا ما تبرّره إسرائيل لذاتها كي تبرّر إنشاء محمّيات ومعازل بشريّة للفلسطينيين على طول فلسطين التاريخيّة.

على الرغم من تمايز الطابع الاستيطانيّ في الضفّة الغربيّة عنه في الأراضيّ العام 1948 من حيث كونه أقل زراعياً، وهذا يعود إلى نوعيّة الأرض الجبليّة في الضفّة الغربيّة، وتشكّل المجتمع الاستيطانيّ ذاته، فإن الزراعة في منطقة الأغوار، مثلاً، ترفض إسرائيل التنازل عنها نهائياً، وذلك يعود، أولاً، إلى الحدود مع الأردن التي تريد إسرائيل إبقاءها تحت سيطرتها كما ورد سابقاً، وثانياً بسبب الموارد الطبيعيّة في المنطقة والحزام الأمنيّ- الاستيطانيّ الذي أخذ يتعزّز منذ «خطّة ألون»، مروراً بشارون كما تم ذكره سابقاً. وتم تكريس هذا المبدأ في اتفاقيّة «أوسلو»، إذ تشكّل المناطق (ج) ما نسبته 91.59 % من مجمل الأراضي في الأغوار،[3] حيث يُحصر التواجد الفلسطينيّ فيها بغالبيّته في المناطق (أ) و(ب) التي تشكل سوياً ما نسبته 8.4 % فقط من مجمل أراضي المحافظة.[4] هنا في أريحا والأغوار، يتداخل، أيضاً، بصورة ملحوظة، الاقتصاديّ بالاستعماريّ من حيث قيام إسرائيل بإقامة المستوطنات الزراعيّة على محاذاة نهر الأردن، وهو ما نتج عنه حدّ استعمال هذه الأراضيّ الخصبة والمياه الوفيرة فيها على يد الفلسطينيّين، ما حصرهم باستغلال المياه الجوفيّة في الآبار السبع الموجود 5 منها في مدينة أريحا، ما أدّى إلى

1 «هرتسوغ يعترف لا يوجد احتمال الدولتين في الوقت القريب»، **موقع القناة الإسرائيليّة الثانيّة**:
http://www.mako.co.il/news-military/politics-q1_2016/Article-23559152dba5251004.htm

2 «سنكون الأغلبيّة والبعبع الديموغرافي»، **موقع عرب 48**:
8A%%8A%D8%AF%D9%85%D9%8A%D8%A7/%D9%8A%D8%AF%D9%85%D9%http://www.arab48.com/%D9
84%D8%A3%D8%BA%D9%86-%D8%A7%D9%88%D9%83%D9%86%D9%D8%B3%D9%-/15/01/2017/D8%A7
8%8A%D8%A9--%D8%B6%D8%A8%D8%A7%D8%B7-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A8%D9%
8A%D9%84%D9%84-%D8%B6%D8%AF-%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%4%D8%A7%D9
86%8A%D9%85%D9%

3 وحدة نظم المعلومات الجغرافيّة التابعة لمعهد الأبحاث التطبيقيّة- القدس (أريج)- «تقرير مراقبة الاستيطان في محافظة أريحا للعام 2015».

4 المصدر ذاته.

انخفـاض كميّـة الميـاه المسـتخرجة منهـا بشـكل ملحـوظ مـن 19.49 مليـون مـتر مكعّـب في العـام 2009، إلى 17.29 مليـون مـتر مكعّـب في العـام 2010؛ أي مـا يُعـادل مليـوني مـتر مكعّـب خـلال عـام واحـد.

هـذا طبعـاً ليـس نهايـة منظومـة السـيطرة الإسرائيليّـة عـلى المـوارد المائيّـة والزراعيّـة في منطقـة أريحا والأغـوار، إذ وبمـا أن إسرائيـل تسـيطر أمنيـاً وإداريـاً عـلى المناطـق (ج)، فإنّهـا تمنـع الفلسـطينيّين في المنطقـة ذاتهـا مـن حفـر الآبـار للوصـول إلى الميـاه الجوفيّـة. وفي المقابـل، تقـوم القـوّة الاسـتعماريّة بمنـح حـق احتـكار حفـر الآبـار الضخمـة، إضافـة طبعـاً إلى قيامهـا باسـتغلال الميـاه القريبـة مـن نهـر الأردن، للشركـة الاسـتعماريّة «مكـوروت»، التـي تقـوم، بدورهـا، باسـتخراج الميـاه وضخّهـا إلى المسـتوطنات الزراعيّـة[1] وغـير الزراعيّـة التـي وصـل عددهـا إلى 31 مسـتوطنة وبـؤرة اسـتيطانيّة تـمّ إنشـاء غالبيّتهـا مـن خـلال الإعـلان عـن الأراضيّ كـ«مناطـق عسـكريّة مغلقـة». نـرى في أريحـا والأغـوار، إضافـة إلى مـا نـراه مـن الجـدار الـذي سـيطول المنطقـة ذاتهـا، أيضـاً، سـيطرة عـلى المـوارد الطبيعيّـة في المنطقـة. وتحليـل بسـيط يُضيـف إلى التخطيـط الإسرائيـليّ الاسـتعماريّ، أيضـاً، إضافـة إلى العوامـل الأربعـة التـي تـم ذكرهـا سـابقاً: السـيطرة عـلى المـورد الطبيعـيّ؛ أي الاقتصـادي بعيـد المـدى.

وبالتـاليّ، نحـن أمـام خمسـة عوامـل مركزيـة ناتجـة عـن هـذه السياسـة، وتؤثّـر عـلى مناحـي الحيـاة الفلسـطينيّة كافـة: الأول، هـو منـع التواصـل مـن خـلال إنتـاج زمـن متقطّـع للفلسـطينيّ مقابل زمن مسـتمر وسريـع لليهـوديّ (جـمّال، 2016)؛ والثـانيّ هـو إنتـاج تطـوّر عمـرانيّ عامـوديّ فلسـطينيّ بسـبب عـدم إمكانيّـة التوسّـع الأفقـيّ الناتـج عـن الحـدود المادّية التـي فرضتهـا المسـتوطنات، وتمنع التطـوّر الطبيعـيّ بمـا يخـدم حاجيّـات النمـو الطبيعـيّ للمجتمـع الفلسـطينيّ؛ والثالـث سـياسيّ، إذ يصعّـب تشـكّل أسـاس مـادّي لكيـان سـياديّ سـياسيّ فلسـطيني متواصـل، والمقصـود هنـا ليـس الكيـان السـياسيّ أي «الدولـة» فقـط، بـل، أيضـاً، كيـان سـياسيّ بالمفهـوم المُقـاوم، والتواصـل بـين الأقاليـم المختلفـة؛ والرابـع مجتمعيّ-ثقـافيّ، إذ مـع الوقـت، وبسـبب التشـظّي الجغـرافيّ الممـزوج بتهديـد خارجـيّ يشـكّله المسـتعمر، مصحـوب بضعـف المنظومـة السياسـيّة الفلسـطينيّة، وتراجـع دورهـا، يبـدأ المجتمـع بالانغـلاق عـلى ذاتـه في البدايـة محليّـاً، ومـن ثـم عائليـاً وطائفيـاً؛[2] أمّـا الخامـس، فهـو التخطيـط العسـكريّ الـذي يضمـن سـيطرة إسرائيـل عـلى المـورد الطبيعـي.

1 المصدر ذاته.

2 للاستزادة، انظر: مصطفى حجازي. **التخلّف المجتمعيّ: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور**، بيروت: المركز الثقافيّ العربيّ، 2005.

المعازل: نتاج سياسة مستمرّة

على الرغم من الانقلاب الذي شكّله فوز «الليكود» بالحكم العام 1977 على الحزب الحاكم «التجمّع العمّاليّ»، فإن السياسة الاستيطانيّة الإسرائيليّة في الضفّة الغربيّة لم تنقلب ولم يتشكّل فيها انقلاب بقدر ما شكّل «استمراريّة» بوتيرة متسارعة أكثر. فمشروع يغآل ألون لم يُلغَ مع دخول شارون إلى معترك السياسة، بل بقي الحزام الأمنيّ على طول الحدود مع الأردن قائماً من حيث الفكرة، ولم يقُم شارون إلّا بتعزيز الاستيطان فيه.[1] وخطّة شارون بعزل التجمّعات الفلسطينيّة بكتل استيطانيّة استمّدها من العام 1904، وكرّسها رابين في اتفاقيّة «أوسلو»،[2] كما كرّس الكتل الاستيطانيّة القائمة بذريعة «النمو الطبيعيّ». وبالمناسبة، إذا ما اتخذنا من وتيرة الاستيطان مؤشّراً على نوايا إسرائيل تجاه الاتفاقيّة، فإنه يؤشّر، بالضرورة، على أن إسرائيل لم تكن تريد الحل النهائيّ قبل بدء المفاوضات عليه أصلاً، فقتلته مع قتلها الأرض الفلسطينيّة. أو بصورة أدق، كما يصفها رئيس تحرير **صحيفة هآرتس** ألوف بن، حين يستذكر سؤال وجّهه إلى رئيس الحكومة الإسرائيليّة العام 2000 إيهود باراك، عن المرحلة النهائيّة من اتفاقيّة أوسلو أثناء العودة من مفاوضات «كامب ديفيد»، فأجابه باراك: «ماتت موت طبيعيّ»،[3] وبكلمات أدق، الموت الطبيعيّ جاء موازياً لادّعاء رابين بـ«النمو الطبيعيّ» للمستوطنين في الكتل الاستيطانيّة القائمة.

بصورة أدق، إنّنا أمام حالة أقرب إلى السجون الجغرافيّة التي تشكّل المستوطنات الإسرائيليّة فيها جدراناً، وتشكّل الحواجز فيها بوّابات تُفتح بتصريح ولساعات محدّدة يفترض بعد انقضائها العودة إلى السجن. هذا هو واقع الاستيطان الإسرائيليّ في الضفّة الغربيّة، أو كما يظهر في الخارطة التاليّة لمُحافظة بيت لحم، حيث يستوطن فيها قرابة 135 ألف مستوطن، وتشكّل المناطق (ج) نسبة 69.8 % من مجمل مساحة المُحافظة التي قام الاحتلال، متمثّلاً بالحكومة التي تقرّ مستوطنات «شرعيّة»، وشعبة الاستيطان التي تموّلها الحكومة الإسرائيليّة، بإنشاء 43 بؤرة استيطانيّة تحيط بيت لحم، ومن المقرّر أن يقوم المخطّط الجديد بإغلاق الفتحة الوحيدة التي لا تزال تربط المدينة بامتدادها إلى القدس. وباختصار، تظهر صورة بيت لحم على النحو التاليّ:[4]

1 دعا شارون إلى الاستيطان في الأغوار قائلاً «إن المستوطنات هناك جيّدة، ولكن علينا تعزيزها بالمزيد من المستوطنات».

2 موقع حملة «نتجنّد لأمن إسرائيل»، ملحق الضفّة الغربيّة: http://www.cis.org.il/9E%D7%A2%D7%A%94%D7%94-%D7%93%D7%92%D7%94%D7%97-%D7%D7%A0%D7%A1%D7%A4%D7%/99%D7%AA#.WKLwIW996po%91%D7%8%D7

3 «لنتحدّث عن الضم»، ألوف بن، **صحيفة هآرتس**: http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.3185215

4 المعلومات والصورة في هذه الفقرة مأخوذة من تقرير «الوضع الجيوسياسيّ لمحافظة بيت لحم» الذي أعدّته وحدة مراقبة

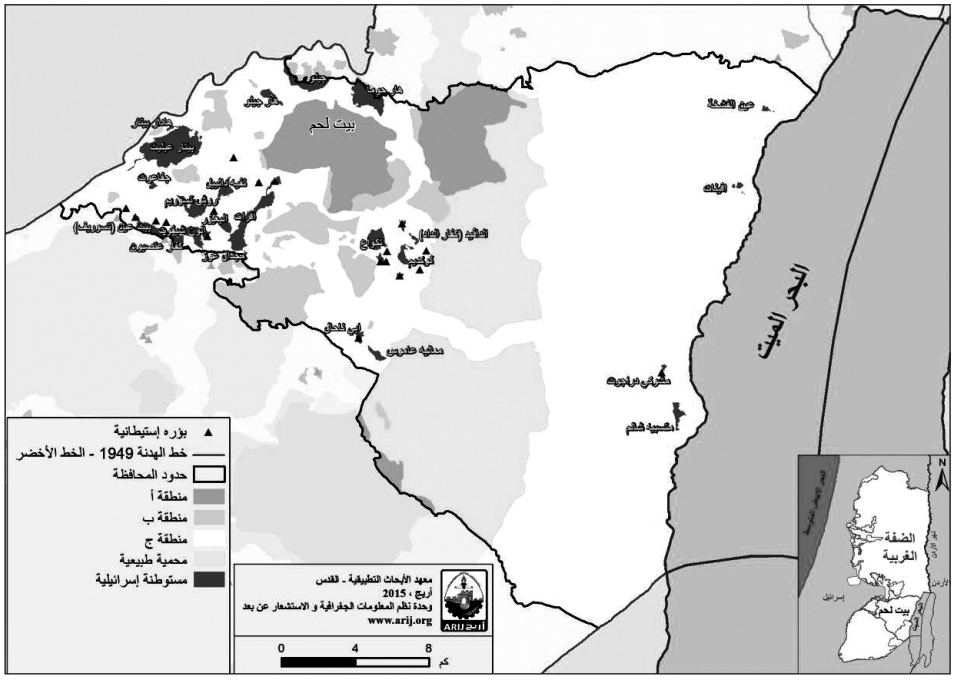

محافظة بيت لحم

وإذا نظرنا إلى محافظة رام الله والبيرة، مثلاً، فإن السيناريو ذاته يتحقّق مرّة أخرى، حيث تُحيط مستوطنة «بيت إيل» و«بساغوت» و«كوخاف يعقوب» و«عتيرت» و«دوليف» حتّى «حلاميش» بالمحافظة وقراها من سردا حتّى كوبر ودورا القرع، ويفصلها من الجهة الأخرى عن القدس الجدار الفاصل. وتظهر رام الله على النحو التاليّ:[1]

الاستيطان في «معهد الأبحاث التطبيقيّة القدس- أريج» للعام 2015.

1 المعلومات والصورة في هذه الفقرة مأخوذة من تقرير «الوضع الجيوسياسيّ لمحافظة رام الله والبيرة»، الذي أعدّته وحدة مراقبة الاستيطان في «معهد الأبحاث التطبيقيّة القدس- أريج» للعام 2015.

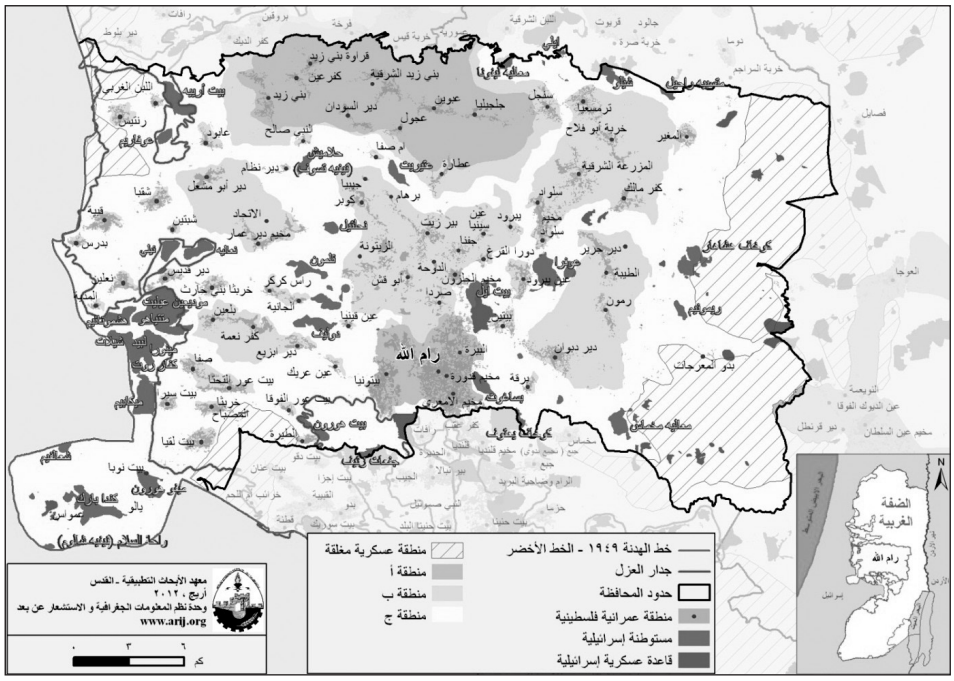

محافظة رام الله

في حال نظرنا إلى محافظات الضفّة الغربيّة كافة، فسنجدها على هذا الشكل المحاصر بجدران استيطانيّة مبعثرة وغير متواصلة، يُضاف إليها حواجز عسكريّة تستطيع إغلاق الطرق الرئيسيّة ما بين المحافظات، تعويضاً عما لا يستطيع الاستيطان فعله: حواجز استيطانيّة في الجبال. وبالتالي، من هذا الباب يمكن تحليل كافة المظاهر العمرانيّة في فلسطين، ابتداءً من رام الله والبنايات متعدّدة الطوابق[1] التي تتوسّع عامودياً. ويمكن، أيضاً، من هذا الباب، قراءة انتشار ظاهرة العنف المجتمعيّ التي تنمو وظهرت في نابلس مؤخّراً، ويُعاد تدويرها في فلسطين التاريخيّة،[2] بسبب عاملين مركزيّين: القهر وتراجع دور الحركة الوطنيّة في توجيه الاضطهاد نحو المستعمر، أو تبدّل دور الحركة الوطنيّة من حركة تحرّر وطنيّ إلى دولة، وسيتطرّق البحث إلى هذا الموضوع في القسم الختاميّ.

1 يمكن التوسّع في الطفرة العمرانيّة برام الله من خلال النظر إلى: جميل هلال، وأباهر السقّا. **قراءة في بعض التغيّرات السوسيوحضريّة في رام الله وكفر عقب**، رام الله: مركز دراسات التنميّة في جامعة بيرزيت، 2015.

2 للتوسّع حول الموضوع، انظر: رازي نابلسي. «إعادة إنتاج العنف المجتمعي الفلسطينيّ»، **السفير العربي:** http://arabi.assafir.com/Article/5143

وللخلاصة، أنشأت سياسات الحكومات الإسرائيليّة والحركة الصهيونيّة في الضفّة الغربيّة واقع سجون متفرّقة منعزلة، من شأنها أن تفسّر ظواهر عدّة مجتمعيّة وسياسيّة في فلسطين. وهذه السياسات غير محصورة في الضفّة الغربيّة، حيث تم اتّباعها في الداخل الفلسطينيّ أيضاً، الذي يشكّل نموذجاً جيداً لقراءة الممارسة الاستعماريّة الإسرائيليّة من خلال تجربة مع الحكم العسكريّ وبعده المدنيّ الإسرائيليّ، ونضال طويل في ساحة الدفاع عن الأرض كانت ذروته في «يوم الأرض»، ولا يزال ينتظر نقطة الذروة في الدفاع عن مخزون الأراضيّ في النقب، الذي تحاول إسرائيل السيطرة عليه وإعادة توطين البدو في تجمّعات أشبه بالمعازل هي الأخرى، وكما تم رفض 94 % من طلبات البناء في مناطق (ج) بين العامين 2000-2007،[1] كذلك لم يتم بناء أي بلدة عربيّة في الداخل الفلسطينيّ منذ العام 1948 تستجيب لمتطلبات النمو الطبيعيّ للسكّان الفلسطينيين في الداخل، ما يجعلهم يعيشون في حيّز محاصر، داخل البلدات العربيّة أو داخل الأحياء العربيّة في البلدات المختلطة كحيفا مثلاً، التي يعيش فيها قرابة 450 طفلاً بحي الحليصا، جميعهم يعدّون، ضمن مقاييس وزارة التربيّة والتعليم الإسرائيليّة، «أطفالاً في خطر».

1 «مناطق (ج) ومعضلة إصدار تراخيص بناء للفلسطينيين القاطنين هناك»، راصد النشاطات الكولونيالية الإسرائيليّة: http://poica.org/2009/08/%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82-%D8%AC-%D9%85%D8%B9%D8%B6%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D8%B9%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%B5%D8%A8%D9%88%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AE%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%84%D9%88%D9%88/

الفصل الرابع

الشعب بوصفه نواة الأمل

الفصل الرابع

الشعب بوصفه نواة الأمل

يـأتي فعـل «الاسـتيلاء عـلى الأرض» مرادفـاً للكلمـة «اسـتيطان». وتعـرّف كلمـة «اسـتوطن» في قامـوس المعـانيّ بأنـه «أقـام في بلـد غريـب واتخـذه وطنـاً». وبالتـالي، فـإن «اسـتوطن الأرض» تعنـي، بالـضرورة، «أقـام في أرض غريبـة واتّخذهـا وطنـاً». وعندمـا يكـون لهـذه الأرض أصحـاب ومـلّاك وسـكّان، يُصبـح المعنـى بالـضرورة: «اسـتولى عـلى الأرض واتّخذهـا وطنـاً». والأرض، بوصفهـا الحيّـز المـادّي الـذي يتوسّـع وينمـو ويتطـوّر ويتواصـل فيهـا المجتمـع، عندمـا تُسـلب، يُسـلب مـن هـذا المجتمـع امتـداده وتطـوّره ونمـوّه وتواصلـه الثقـافي والاقتصـادي والسـياسي. وبمـا أن موضـوع هـذا البحـث هـو «الاسـتيطان- السـيطرة عـلى الأرض»، فـإن دراسـته دون دراسـة إسـقاطاته عـلى الفلسـطينيّ كمجتمـع، والفلسـطينيّ كقضيّـة سياسـيّة، والفلسـطينيّ كفـرد، يبقـى منقوصـاً. وذلـك يعـود إلى حقيقـة أن دراسـة الظاهرة-المنظومـة دون دراسـة الناتـج عـن وجودهـا، تبقـي توصيفـاً للحالـة في إطـار الـترف فكـريّ، وبخاصـة إذا مـا كانـت الحالة-المنظومـة التـي تتـم دراسـتها، لا تـزال تعمـل ولم تتحـوّل بعـد إلى «ضرب مـن ضروب المـاضيّ» كالفاشـيّة أو النازيّـة. فيـأتي تشـخيص الحالـة دون دراسـة الناتـج كتشـخيص المـرض دون إعـلام المريـض بـأن العـوارض التـي يشـعر بهـا هـي النتيجـة المُبـاشرة والواضحـة لوجـود الوبـاء، ويـأتي التشـخيص دون طـرح سياسـات المُقاومـة كمـن يشـخّص مرضـاً مـا ويطـرد المريـض. وهـذا ممكـن جـداً، عنـد الحديـث عـن ميّـت أو مريـض توقّـف قلبـه، حينهـا يمكـن التشـخيص والطـرد إلى القـبر. ولكـن في الحالـة الفلسـطينيّة، ولطالمـا لا يـزال الوبـاء؛ أي الاسـتعمار بحاجـة إلى تجـدّد وإعـادة إنتـاج كي يفتـك، لطالمـا دلّ ذلـك إن دل عـلى أن المريـض مـا زال في مرحلـة يسـتطيع فيهـا النهـوض. وبعيـداً عـن المجازيّـات، فـإن وجـود الشـعب عـلى الأرض، يفـرض حقيقـة أنّـه مـا زال بالإمـكان البنـاء. فهـو؛ أي الشـعب، نـواة مقاومـة المـشروع الاسـتعماريّ الأولى، ومنـه تُبنـى القاعـدة التـي يُبنـى عليهـا أي مـشروع تحـرّر. لذلـك، سـيعنى هـذا الفصـل مـن البحـث في اسـتعراض ناتـج الاسـتيطان، عـلى الفلسـطينيّ كقضيّـة سياسـيّة ومجتمـع وفـرد مـن خـلال اسـتعراض الحالـة الاسـتيطانيّة المادّيـة التـي نتجـت عـلى الأرض، ومـن شـأنها تفسـير

ظواهـر عـدّة مجتمعيّـة وسياسـيّة.

يشـكّل الاسـتيطان، كـما ذكرنـا سـابقاً في مواقـع عـدّة، الركيـزة الأساسـيّة للصهيونيّـة كأيديولوجيـا وممارسـة سياسـيّة-اجتماعية. وبالتـاليّ، فإنّـه يتوجّـب عـلى المسـتوى السـياسيّ الفلسـطينيّ، حـين يقـرّ بخطّـة إسـتراتيجيّة وطنيـة للتصـدّي للاسـتيطان الإسرائيـليّ، أن يعلـم أنـه يضـع عمليـاً خطّـة لمحاربـة المـشروع الصهيـونيّ برمّتـه.[1] وبالتـاليّ، فـإن الحاجـة بالـضرورة هـي حاجـة إلى إسـتراتيجيّة وطنيّـة فلسـطينيّة شـاملة لإعـادة بنـاء المـشروع الوطنـيّ عـلى أسـاس تحـرّري. وقبـل كل شيء، بحاجة إلى معرفـة الاسـتيطان وتفاصيلـه كفعـل بحـد ذاتـه، ومنظومـة سـيطرة، وفي أي المراحـل متموضـع بالنسـبة إلى المـشروع ككل، ليـس عـلى المسـتوى السـياسيّ والتوسّـع وإمكانيّتـه أو عدمهـا فحسـب، كـما جـاء في الفصلـين السـابقين مـن هـذا البحـث، بـل ومَعرفـة الناتـج عـن منظومـة السـيطرة مـن حيـث تأثـيره عـلى الحيّـز الفلسـطينيّ، أو بصـورة أدق، مـا تبقّـى مـن الحيّـز الفلسـطينيّ. وهـذا بهـدف معرفـة النقطـة المادّيـة الواجـب الانطـلاق منهـا نحـو المسـتقبل. فـأي تحـرّك إسـتراتيجيّ دون تشـخيص دقيـق للحالـة المُعاشـة، سـيكون مرتكـزاً عـلى نظريّـات مجـرّدة تحتـاج إسـقاطاً عـلى الواقـع المـادّي، وأي تشـخيص غـير دقيـق لنقطـة التموضـع الإسـتراتيجيّ المُعـاصرة، غالبـاً مـا يقـود إلى نقطـة نهايـة غـير موفّقـة. وبالتـاليّ، فـإن وظيفـة هـذا الفصـل مـن البحـث، واسـتناداً إلى مـا تـم طرحـه في الفصـول الثلاثـة الماضيّـة مـن تحليـل وقـراءة تاريخيّـة للاسـتيطان الإسرائيـليّ كمنظومـة سـيطرة، أن يطـرح، أو يحـاول أن يطـرح مـع التشـديد عـلى أنّـه يحـاول ولا يطـرح بيقـين قطعـيّ، حلـولاً مسـتندة إلى الواقـع المطـروح لبنـاء إسـتراتيجيّة سياسـيّة فلسـطينيّة تكـون عـلى حجـم التحـدّي الـذي يظهـر في الفصـول السـابقة.

والتشـديد عـلى كلمـة «يحـاول» لم يـأتِ اعتباطـاً أو مجـرّد تقليـل مـن شـأن مـا سـيطرحه البحـث، بـل هـو دلالـة عـلى أن البحـث يعـي جيـداً موقعـه ونقطـة التموضـع الإسـتراتيجيّ الفلسـطينيّة التـي ينطلـق منهـا نحـو البنـاء، ومـدى الصعوبـة الكامنـة في هـذه النقطـة وعمليّـة الانطـلاق منهـا. وبالتـاليّ، فإنّـه يعـي أنّـه لا دواء سـحريّاً للخـروج مـن هـذا المـأزق، بـل يعـي أنّـه محاولـة يجـب أن يُبنـى عليهـا، وأن تتكامـل مـع محـاولات أخـرى تسـعى إلى الخـروج مـن هـذا المـأزق. ويعـي أن نقطة التموضـع الإسـتراتيجيّ لا يمكـن اختزالهـا بالقـول إنّهـا عمليّـة بنـاء مـشروع وطنـيّ فحسـب، بـل أيضـاً نتـاج طريـق طويـل خاضـه الشـعب الفلسـطينيّ في نضالـه ضـد الاسـتعمار، مـرّ عليـه فيهـا حـرب في كلّ مـن لبنـان والأردن، وثـلاث حـروب في غـزّة المحـاصرة، وانتفاضتـان، ويـوم أرض، والعـشرات مـن الهبّـات مـا بينهـا، إضافـة إلى منظّمـة تحتـضر، ولجنـة متابعـة تحوّلـت إلى مجـرّد جسـم تنسـيقيّ،

1 إستراتيجيّة فلسطينيّة لمواجهة الاستيطان: https://goo.gl/slJDxh

وسلطتين تعيشان حالة انقسام سياسيّ-إداريّ، إضافة إلى عشرات الاتفاقيّات والمعاهدات مع الاستعمار، التي كان الشعب الفلسطينيّ سيرّد بعدها على تصريح المفكّر الهندي فاين دولوريا جنيور بأن «التاريخ لا يعرف أمّة ضاهت الولايات المتّحدة في خرق المعاهدات»،[1] بالقول إنّه إن لم يكن في العام كلّه من يضاهي الولايات المتّحدة، فإن إسرائيل قادرة على فعل ذلك.

وعلى الرغم من أهميّة الفصول الثلاثة السابقة في هذا البحث، فإنها ليست الهدف بحد ذاته. وهذا ينبع من وعيّ البحث بماهيّته. فهو ليس عمليّة بحث مجرّدة، بل بحث يعي جيداً وظيفته النقديّة والموقع الذي ينطلق منه كبحث فلسطينيّ ناقد لمنظومات السيطرة الإسرائيليّة. ويعي جيداً، أيضاً، لماذا استحضر الفصول الثلاثة السابقة تحديداً. فالعلاقة ما بين «الحركة» و«الدولة» التي تظهر بقوّة في الفصل الأول، جاءت رداً على المرحلة السياسيّة التي حوّلت منظّمة التحرير فيها الصراع ما بينها وبين الصهيونيّة إلى صراع على حدود ودول؛ أي إلى صراع بين حركتين قوميّتين، وليس صراعاً بين حركة تحرّر وطنيّ وحركة استعماريّة،[2] وحقيقة أن منظّمة التحرير غيّرت من إطار صراعها مع إسرائيل، إلّا أن «إسرائيل الرسميّة لا تزال حتّى اليوم تتعامل مع الصراع على أنّه صراع كولونيالي،[3] ما نتج عنه، أيضاً، تراجع المنظّمة لصالح السلطة،[4] فيأتي الفصل ليؤكّد على أن الصراع لا يزال كولونيالياً، أيضاً، من حيث المؤسّسات الإداريّة-الأيديولوجيّة/الاستعماريّة ذاتها، ولم تتحوّل هذه المؤسّسات التي قامت بالنكبة إلى سراب بعد، بل تحوّلت إلى وضعيّة أخرى.

هي المؤسّسات ذاتها بالرؤيّة ذاتها على الرغم من تحوّل في الخطاب المبرّر للاستيطان في الضفّة الغربيّة، وهو ما أنتج، عملياً، إطاراً فكرياً متمايزاً للمجتمع الاستيطانيّ في الضفّة الغربيّة أكثر مسيانيّ وأكثر خلاصيّ توراتيّ (مصطفى، 2013)؛ أي الدافع الاستيطانيّ الذي يمكن من خلاله استقطاب المستوطنين إلى المناطق الفلسطينيّة المحتلة العام 1976،[5] وليؤكّد ويشدّد على أن الهدف من الاستيطان هو واحد: إحلال اليهود مكان العرب دون أي اعتبار إن كان العربيّ في

1 مقتبس في كتاب: منير العكش. **دولة فلسطينيّة للهنود الحمر**، بيروت: رياض الريّس للكتب والنشر، 2015، ص 21.

2 للاستزادة حول الموضوع، يمكن الاطّلاع على ورقة نديم روحانا، «المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ: نحو استعادة الإطار الكولونياليّ للصراع»، مقدّمة إلى **المؤتمر السنوي الثالث لمركز «مسارات»**.

3 المصدر ذاته.

4 انظر مثلاً: هاني المصري. «هل يمكن إصلاح منظّمة التحرير؟»، **جريدة السفير**، 2011: http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=2062

5 واجه المشروع الاستيطاني في الضفّة الغربيّة أزمة جديّة في استقطاب اليهود للسكن في الضفّة الغربيّة، ولتحقيق ذلك قام ببناء مستوطنات كثيرة موازية للخط الأخضر تمنح الأزواج الشابّة القدرة على التواصل مع المدن المركزيّة الإسرائيليّة، وفي الوقت ذاته توفير شقق بأسعار منخفضة، وكان الهدف تشجيع اليهود للقدوم إلى الضفّة الغربية والاستيطان.

أم الحيران أم سوسيا. أمّا الفصل الثانيّ، فيأتي بهدف معرفة العلاقة ما بين القانون الإسرائيليّ، والحالة الاستعماريّة؛ أي أنّه يحاول، من خلال «أراضيّ الدولة» و«قانون التسويّة»، أن يستشرف المرحلة التي يتواجد فيها المشروع الاستعماريّ، ليُثبت أنّ المشروع برمّته يحتاج إلى إعادة صيانة، فحضر «قانون التسويّة» كأداة لإعادة إنتاج وصيانة المنظومة الاستيطانيّة، وهذا إن دل فإنه يدل على أن المشروع الاستيطانيّ سيأتي بما يعيد إنتاجه، إن لم يكن من خلال «قانون التسويّة»، فسيكون من خلال شكل آخر وطريقة أخرى تُساعد على التوغّل في الأرض الفلسطينيّة، بعد أن وصلت الطريقة القديمة بالاستيطان إلى حاجّة ملحّة إلى التجديد،[1] ما يضع الفلسطينيّين أمام واقع يستوجب التحرّك قبل وقوع الكارثة الاستيطانيّة الجديدة، التي ستكون إمّا بشكل «أملاك الغائبين- النكبة»، وإمّا «أراضي الدولة؛ أي تعزيز الاستيطان». وبدوره، يحاول الفصل الثالث رصد الحالة المادّية على الأرض للمشروع الاستيطانيّ والناتج عنها، ما يضعنا أمام صورة للمعازل الفلسطينيّة كيف تشكّلت، وما السياسة التي اتّبعت لتشكّلها، بالطبع ليس بطريقة عشوائيّة، بل يتمازج فيها الأيديولوجي بالأمنيّ.

فلسطين في العام 2017

لم يعد ممكناً في العام 2017 القول إن هناك ثلاثة تجمّعات فلسطينيّة كما يقال كثيراً. والأصح أن يُقال هناك أربعة تجمّعات فلسطينيّة نشأ الرابع نتاج حالة الانقسام المستمر بين «فتح» و«حماس» والحصار الإسرائيليّ؛ أي أن هناك، عملياً، أربعة تجمّعات: الأول هو الفلسطينيّون الذين يعيشون في المناطق المحتلة العام 1948؛ والثانيّ هو الفلسطينيّون الذين يعيشون في قطاع غزّة المحاصر؛ والثالث هو الفلسطينيّون في الضفّة الغربيّة؛ والرابع هو اللاجئون الفلسطينيّون من النكبة والنكسة وهم موزّعون في العالم. وعلى الرغم من أنّ هناك 4 تجمّعات فلسطينيّة، فإن جميعهم يعيشون في ظل منظومة سيطرة واحدة، ولو اختلفت الأساليب والطرق التي تمارس سيطرتها من خلالها. فالفلسطينيّون في الداخل، يعيشون تحت وطأة السياسات الإسرائيليّة التمييزيّة على الأصعدة كافة، منها التخطيط الذي يستهدف الحيّز، والأمن في دولة تعيش حالة صراع مع شعبهم في الضفّة الغربيّة وغزّة، والبطالة، وانتشار السلاح والعنف والمخدّرات، إضافة إلى هدم البيوت.[2] وفي قطاع غزّة، على الرغم من الحصار وانسحاب إسرائيل منه، فإنّه

1 هذا ما يبرز بقوّة في الفصل الثاني من خلال التركيز على الخلافات داخل قيادة الاستيطان في الضفّة الغربيّة؛ أي البيت اليهوديّ وقيادة «شعبة الاستيطان».

2 قُتل منذ بداية العام 2016 حتّى نهايته 57 فلسطينياً في الداخل نتاج العنف المستشريّ، يمكن الاطّلاع على الرابط التاليّ في **وكالة وطن للأنباء**: http://www.wattan.tv/news/194642.html

ومن المهم الإشارة إلى أنه مع بداية العام 2017، تم هدم قريّة أم الحيران، و9 منازل في بلدة قلنسوة، إضافة إلى أن شبح

لا يـزال، عمليـاً، يعيـش تحـت وطـأة منظومـة السـيطرة الإسرائيليّـة ذاتهـا التـي تقـوم بفعـل الحصـار والتحكّـم بمـا يدخـل ومـا يخـرج منـه وإليـه، ولـن أطيـل بالحديـث عـن قطـاع غـزّة وسـأكتفي بمعلومـة أن هنـاك تحذيـرات مـن الأمـم المتحـدة تفيـد بـأن قطـاع غـزّة لـن يعـود صالحـاً للسـكن بحلـول العـام 2020.[1] إضافـة طبعـاً إلى معانـاة الفلسـطينيّين في الضفّـة الغربيّـة جـراء الاسـتيطان وعنـف المسـتوطنين والآلـة العسـكريّة الاحتلاليّـة الإسرائيليّـة.[2] أمّـا اللاجئـون، فـإن سـبب كونهـم لاجئـين أصـلاً هـو منظومـة السـيطرة ذاتهـا العنصريّـة الإحلاليّـة.

سياسـياً، فـإن الحالـة الفلسـطينيّة هـي الأخـرى مجـزأة بامتيـاز، إذ إضافـة إلى الانقسـام بـين «فتـح» و«حـماس»، هنـاك ثلاثـة برامـج سياسـيّة في فلسـطين: الأول هـو برنامـج يُطالـب بالمسـاواة للفلسـطينيين في الداخـل، وهـو أيضـاً مجـزأ إلى فهـم سـياسيّ مختلـف الواحـد عـن الآخـر. والثـانيّ برنامـج الدولـة الفلسـطينيّة في الضفّـة وغـزّة، ويتميّـز بأنّـه غـير قابـل للتطبيـق بالطريقـة والفهـم السـياسيّ الـذي اتّبعتـه السـلطة الفلسـطينيّة و«حـماس»، والإثبـات عـلى ذلـك هـو الحالـة التـي نتجـت في الضفّـة الغربيّـة، واختـص في شرحهـا الفصـل الثالـث مـن البحـث. أمّـا البرنامـج الثالـث، فهـو برنامـج «العـودة»، وهـو برنامـج يتبنّـاه جميـع الفلسـطينيّين في الشـتات تقريبـاً والفصائـل الفلسـطينيّة، ويختلـف فهمـه السـياسي، إذ تطـرح السـلطة، مثـلاً، عـودة إلى مناطقهـا لعـدد محـدّد مـن اللاجئـين وليـس لفلسـطين التاريخيّـة،[3] وفي المقابـل تطـرح مؤسّسـات المجتمـع المـدنيّ الناشـطة في فلسـطين وخارجهـا العـودة إلى فلسـطين التاريخيّـة.[4] أمّـا عـلى الصعيـد المؤسّسـاتي؛ أي الحوامـل لهـذه المشـاريع، فإنّهـا، أيضـاً، مجـزأة، إذ يمثّـل الفلسـطينيّون في الداخـل في العـام 2017 الأحـزاب السياسـيّة

الهدم يخيّم على عشرات المنازل:
80%D8%A%80%D9%80%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D9%http://www.arab48.com/%D8%A7%D9
84%D8%A9%7%D8%B1/%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D9
88%D8%A7%D8%AA-%82%D9%88%D8%A9-%D9%86%D8%B3%D9%84%D9%82%D9%D9%/10/01/2017/
82- %88%D9 %85- %D8%AA%D8%B7%D9 %87%D8%AF%D9 %84%D9 %%D8%A7%D9
86-%88%D8%A7%D8%B7%D9%85%D9%84-%D9%86%D8%B2%D9%85%D9%%D9

1 «الأمم المتحدة. غزّة لن تكون صالحة للسكن بحلول العام 2020»، موقع *NRG*:
html.229/722/http://www.nrg.co.il/online/1/ART2

2 للاطّلاع على عنف المستوطنين والجيش يمكن النظر إلى: نبيل الصالح. **عنف المستوطنين وأثره على الفلسطينيّين**، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، 2014.

3 عبّر الرئيس الفلسطينيّ محمود عبّاس عن هذه الرؤية من خلال تعبيره عن رفضه العودة إلى صفد في مقابلة أجراها مع القناة الإسرائيليّة الثانية. أبو مازن في مقابلة مع **القناة الإسرائيليّة الثانيّة**:
https://www.youtube.com/watch?v=3yVcr1AXsAE

4 تعمل مؤسّسات عدّة في فلسطين والخارج على «حق العودة»، استناداً إلى قرار مجلس الأمن، وهي تتبنّى العودة إلى فلسطين التاريخيّة، كما تنشط مؤسّسات مجتمع مدنيّ عدّة في الداخل الفلسطينيّ لتجسيد العودة بمبادرات كثيرة، منها «إقرث»، وجمعيّة الشباب العرب «بلدنا».

المشـاركة في الكنيسـت، ولجنـة المتابعـة التـي تعـدّ جسـماً موحّـداً للأحـزاب والحـركات التـي تنشـط داخـل الكنيسـت وخارجهـا؛ ويمثّـل الفلسـطينيّون في الضفّـة الغربيّـة السـلطة الفلسـطينيّة؛ ويمثّـل الفلسـطينيّون في غـزّة حركـة «حـماس» بوصفهـا السـلطة المسـيطرة عـلى القطـاع؛ ومـن المفـترض أن تمثّـل منظّمـة التحريـر الفلسـطينيّة الفلسـطينيّين كافـة ومـن ضمنهـم اللاجئـون، إلّا أن تراجـع المنظّمـة لصالـح السـلطة أدّى إلى فـراغ سـياسيّ في تمثيـل اللجـوء، وهـذا هـو السـبب المركـزيّ وراء خـروج مبـادرات تخـرج مـن خطـاب التجزئـة الرسـميّ إلى خطـاب جديـد أكـثر تجزئـة، يعيـد إنتـاج التفتّـت كمجموعـة «المؤتمـر الشـعبيّ لفلسـطينيّي الخـارج»،[1] الـذي عقـد في تركيـا، وقـال رئيـس اللجنـة التحضيريّـة لـه إنّـه «كفانـا انقسـاماً، يجـب أن نتوافـق عـلى مـشروع وطنـيّ»[2] غاضـاً النظـر عـن أن مـا يقـوم بـه هـو تمثيـل فئـة وتجزئتهـا، وليـس توافقـاً.

بين النظري والسياسي

البرامـج السياسـيّة الثلاثـة إذا مـا جرّدناهـا مـن الفهـم السـياسيّ المغلـوط والممارسـة السياسـيّة، أي الهـدف الوطنـيّ المجـرّد مـن الممارسـة السياسـيّة للفصائـل والأحـزاب، فإنّهـا، بالضرورة، تصـب جميعها في مقولـة «تفكيـك الصهيونيّـة» التـي تعنـي الاسـتعلاء الإثنـيّ لليهـود، مـا يمنـع المسـاواة للفلسـطينيّين في الداخـل بالـضرورة، وتعنـي التوسّـع النابـع مـن جوهرهـا الكولونيـاليّ، مـا يمنع تشـكّل دولة سـياديّة فلسـطينيّة، وتعنـي بالـضرورة الأغلبيّـة اليهوديّـة، مـا يمنـع عـودة اللاجئـين عمليـاً. وبكلـمات أخـرى، جميـع البرامـج الفلسـطينيّة تتحـدّى الصهيونيّـة جوهريـاً. إذاً، فالسـؤال الأهـم إذا كانـت المشـاريع تتحـدّى الصهيونيّـة جوهريـاً، أيـن يكمـن الخلـل؟ والخلـل في حالـة صراع مـع حركـة كولونياليّـة هـي حالـة مسـتمرّة مـن التوسّـع الكولونيـاليّ الـذي يقابلـه بالـضرورة تفـكّك الشـعب الأصـلاني. والخلـل هـو الوصـف الأكـثر دقّـة للحالـة الفلسـطينيّة المُعـاصرة في العـام 2017، حيـث الاسـتيطان والتفـكّك والتجزئـة والعنـف والتشـظّي والحصـار واللجـوء للمـرّة الثانيّـة. وبكلـمات أخـرى مختـصرة أكـثر: **أيـن يكمـن الفشـل؟ حيـث لا تسـتطيع لجنـة المتابعـة؛ أي الجسـم الـذي يمثّـل الفلسـطينيّين في الداخـل، إيقـاف هـدم البيـوت، والحـد مـن العنـف والجريمـة. ولا تسـتطيع السـلطة الفلسـطينيّة الحـد مـن الاسـتيطان. ولا تسـتطيع «حـماس» فـك الحصـار عـن قطـاع غـزّة؟**

---

1 موقع **قناة الجزيرة الإلكترونيّ**، انطلاق أول مؤتمر لفلسطينيي الخارج بإسطنبول:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2017/5/2/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D9%8A%D8%A8%D8%AF%D8%A3-%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7-%D8%A8%D8%A5%D8%B3%D8%B7%D9%86%D8%A8%D9%88%D9%84

2 المصدر ذاته.

بالتالي، فإن الخلل؛ أي الأزمة في فلسطين، ليست نظريّة بالقدر الذي يمكن التعبير عنها على أنّها سياسيّة، وإن كانت هناك أزمة فكريّة، فهي تسكن في الاستنتاج وليست التحليل والتوصيف؛ أي في الاستنتاج السياسيّ. فعلى الرغم، مثلاً، من أن المشاريع السياسيّة تصب في صالح مقولة «تفكيك الصهيونيّة» نظرياً ومطلبياً، وتشترط تفكيك الصهيونيّة لتحقيق أي منها، فإنّها تبقى أولاً ثلاثة مشاريع سياسيّة وليست مشروعاً واحداً، أو على الأقل لا تصب في البحيرة السياسية ذاتها كالأنهر الثلاثة التي تشكّل نهر الأردن، فيصب في فلسطين، بل إن كلاً من المشاريع الثلاثة تنشط وتعمل في فلك ذاتها، دون العودة إلى مرجعيّة واحدة أو جسد ورؤية واحدة، من شأنّها أن ترد على التفكّك الجغرافيّ الناتج عن سياسة المعازل الاستيطانيّة، وتشكّل نقيضاً لها؛ وثانياً، على الرغم من أن المشاريع الثلاثة السياسيّة هي مشاريع تتحدّى جوهر إسرائيل نظرياً، فإن الممارسة السياسيّة؛ أي الفهم السياسيّ، اتخذ من العمل تحت سقف إسرائيل التي تعمل وتدور تحت فلك الصهيونيّة، أمنياً وقانونياً، طريقاً لتحقيق المشاريع الثلاثة، وبخاصة في الضفّة الغربيّة والداخل الفلسطينيّ، وهنا يسكن تناقض جذريّ وجوهريّ بين النظريّ والسياسيّ، إذ لا يمكن طرح برنامج سياسيّ يتحدّى جوهر الصهيونيّة، وتبنّي المفاوضات معها كآليّة وحيدة لتحقيقه. وكما هي الحال، فإنّه من غير الواقعيّ أن تتبنّى برنامجاً يتحدّى جوهر الصهيونيّة دون العمل على برنامج كفاحيّ أخلاقيّ مقاوم سياسيّ واقتصاديّ وتعبويّ موازٍ له يعمل، بداية وقبل أي شيء، على تغيير موازين القوى.

ومن المهم التوضيح أن هذا الفصل بين النظريّ والسياسيّ، لا يغفل حقيقة أن البرنامج السياسيّ يصيغ الوعيّ الثقافيّ السياسيّ، وبدوره يشحذ الوعيّ الثقافيّ الوطنيّ العمل السياسيّ ويشكّل رافعة شعبيّة له. وهي العلاقة ذاتها بين الثقافيّ والسياسيّ، حيث لا يمكن الفصل بين كليهما من حيث أن الثقافيّ في الحقل الوطنيّ هو نتاج الممارسة السياسيّة التي تبنيه من خلال التعبئة والممارسة. فمثلاً شكّلت أغاني الثورة الفلسطينيّة رافعة وأداة تعبئة للعمل السياسيّ، وتركّز الحقل الثقافيّ في إنتاجه على اللجوء والفدائيّ، وهذا نابع من البرنامج السياسيّ الذي اتّبعته المنظّمة في كل من بيروت والأردن. وبالموازاة، يمكن النظر إلى الحقل الثقافيّ الحديث، حيث أخذت تتشكّل الأغانيّ الممجّدة لـ«الدولة» حديثاً وبعد «أوسلو» كنتاج برنامج «الدولة»، الذي أخذت تتبنّاه منظّمة التحرير الفلسطينيّة بعد «أوسلو»، واستلمته السلطة الفلسطينيّة وحركة «فتح» لاحقاً. وبالتالي، فإن هذا الفصل هو فصل بين نظريّ مجرّد وحالة وبرامج سياسيّة، ما يمكّن الباحث والقارئ من قراءة الحالتين «التحليل النظريّ» و«الممارسة السياسيّة»، والبناء انطلاقاً منه على أن تجلّيات المعاناة الفلسطينيّة كافة، على الرغم من اختلاف الصورة النهائيّة لها، إن كانت حصاراً أم عنصريّة أم استيلاء وتهجيراً، نابعة وكامنة في جوهر الصهيونيّة كحركة

سياسيّة اجتماعيّة وأيديولوجيا استعلائيّة عنصريّة، ومن هذا المنطق تصب في جوهر «تفكيك الصهيونيّة».

فلسطين: الخلل السياسيّ بوصفه حالة مستمرّة

يرى البحث في الحالة السياسيّة الفلسطينيّة؛ أي حالة الخلل السياسيّ، أنّها نقطة زمنيّة وخطوة نتج عنها تغيّر جذريّ ما زال يؤثّر ويصيغ الواقع السياسيّ في فلسطين، إن كان على مستوى الأيديولوجيا والفكرة أولاً؛ أو الجسم السياسيّ؛ أي منظّمة التحرير الفلسطينيّة ثانياً. ومن المهم توضيح أن كلاً منهما مرتبط بالآخر بشكل عضويّ ولا يمكن فصله عن الآخر، بل إن كلاً منهما يؤثّر على الآخر بصورة مستمرّة، وهذا يعلّل ويفسّر التراجع المستمر في أداء المنظومة السياسيّة الفلسطينيّة، ووصولها إلى ما هي عليه من حيث عدم القدرة على التصدّي للمشروع الاستعماريّ وإيقافه، والاستمرار في الضعف والهشاشة، وحتّى الوصول بذاتها إلى مرحلة الارتباط البنيويّ بالمشروع الاستعماريّ ذاته الذي تدّعي محاربته، وتمثيل قضيّة تتناقض معه جوهرياً. وإذا أردنا وضع اليد تاريخياً على هذه المرحلة، أو النقطة الزمنيّة، فإنّها تلك اللحظة التي نضج فيها الطرفان، أي الفلسطينيّ والإسرائيليّ، للبدء في مفاوضات ثنائيّة وليست المفاوضات ذاتها، ومن المهم التشديد على أن كلا الطرفين نضج وهذا شرط أي عمليّة تفاوض. إلّا أن السؤال الجدّي في هذا السياق يبقى حول ماهيّة النضوج لدى كلا الطرفين؟

إسرائيلياً، لم يصل «حزب العمل» وهو الحزب الذي قاد العمليّة التفاوضيّة الأولى مع منظّمة التحرير ووقّع اتفاقيّة «أوسلو»، إلى مرحلة النضوج لخوض المفاوضات مع المنظّمة، واستثمار الهزيمة العسكريّة التي ألحقت بها في بيروت، ما شتّتها في العواصم العربيّة بعيداً عن الحدود وقاعدتها الجماهيريّة في المخيّمات، إلّا حتّى بداية سنوات التسعين. وهذا اللجوء لخيار التفاوض مع منظّمة التحرير الفلسطينيّة كممثّل للشعب الفلسطينيّ بعد معارضة إسرائيليّة- أميركيّة طويلة، لم يأتِ إلّا بعد أن استنفدت إسرائيل محاولاتها في التفاوض مع غير منظّمة التحرير، وأفشلها الرئيس الفلسطينيّ الراحل ياسر عرفات جميعها، يُضاف إلى هذه الأسباب مجتمعة الانتفاضة الأولى، وتراجع دور «الخارج» مقابل «الداخل»، ما وضع منظّمة التحرير في وضعيّة محرجة بسبب بعدها عن مركز الحدث؛ أي بعدها عن الحدود وفلسطين جغرافياً، ما أسّس لبداية بروز قيادات جديدة في الداخل لملء فراغ غياب المنظّمة، و«عدم جاهزيّتها وتوقّعها للانتفاضة» (الصايغ، 2002: 858)، ما أرغمها على الالتفات إلى «الداخل» خوفاً من ضياع التمثيل أمام بروز قيادات جديدة، وتيّار الإسلام السياسيّ الذي كان يتمتّع بجاهزيّة في الأراضيّ المحتلة

طبعاً (الصايغ، 2002: 873). أمّا على الصعيد الإسرائيليّ، فشكّلت الانتفاضة الأولى حالة لا يمكن التعايش معها بكل ما يخص وضعيّة الاحتلال في الضفّة الغربيّة، وخلقت الحاجة إلى مسار سياسيّ، إضافة إلى الإقليميّ الذي تجسّد في حرب الخليج، ونتج عنه تراجع القدرة العربيّة على المساومة مع إسرائيل.

وإذا ما نظرنا عملياً إلى الأسباب التي أدّت إلى نضوج الموقف الإسرائيليّ للبدء في المفاوضات، فإنّها تجسّدت جميعاً في التضييق على منظّمة التحرير الفلسطينيّة إقليمياً ومحلياً واقتصادياً، والأهم: سياسياً (الصايغ، 2002)؛ أي أن الرفض الأميركي لمشاركتها في مفاوضات السلام وضع وظيفتها السياسيّة (تمثيل القضيّة الفلسطينيّة) ذاتها في خطر الاندثار. وإذا نظرنا، بكل وضوح، إلى مسيرة حفاظ منظّمة التحرير على ذاتها، فإنّها مسيرة بدأت بإبداء الاهتمام بالتفاوض العام 1974، من خلال البرنامج المرحلي (النقاط العشر)، وبدء الحديث عن «السلطة الوطنيّة»، وانتهى بها عملياً إلى «الاعتراف بحق دولة إسرائيل في الوجود»،[1] وهو ما يسمّى بكل معنى الكلمة: انتحار الفكرة، مع الحفاظ على الجسم والهيكليّة. وبكلمات أخرى أكثر وضوحاً: انتحار الجوهر التحرري وبقاء الظاهر الشكليّ (أي هيكلية الجسم السياسي). وهذا ما يؤكّده استمرار معارضة رابين للمفاوضات مع منظّمة التحرير الفلسطينيّة حتّى تأكده من أنّها أنهكت تماماً، وعدم موافقته على إبرام أي اتفاق معها حتّى منتصف العام 1993 (شلايم، 1994)، والإنهاك التام عملياً لم يكن إلّا الاعتراف بحقّها في الوجود الذي عبّر عنه الرئيس الفلسطينيّ ذاته في العام ذات، وتبنّيه لحل القضيّة الفلسطينيّة على أساس «تطوير نموذج للحكم الذاتيّ من حكم ذاتي بقيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلى حكم ذاتيّ بقيادة المنظمة ذاتها (بشارة، 2005: 183).

وبالتالي، لقد اشترطت إسرائيل وأمريكا، عملياً، تغيّراً جذريّاً في منظّمة التحرير لم ينضج إلّا بعد إنهاكها على الصعيد الإقليميّ والمحليّ والسياسيّ والماليّ. وفي مسيرة حفاظها على ذاتها كجسم وممثّل، مقابل مسيرة طويلة من التراجع الجوهريّ والجذريّ عن هدفها الذي تحمل اسمه «التحرير»، بدأت المنظّمة تتراجع عملياً لصالح «السلطة» بشكل تدريجيّ، وإذا ما لحظنا وأردنا تأريخه وتأصيله، فإنّه يعود، أساساً، إلى حقيقة التحوّل من «التحرير» إلى «الدولة». وهو ما يرادفه تحوّل جذريّ من أيديولوجيا وتصرّف وهيكليّة «منظّمة تحرّر» تتصرّف من هذا

1 يمكن النظر إلى خطاب الرئيس ياسر عرفات إلى رئيس الوزراء الإسرائيليّ إسحق رابين:
D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D8%%/31/3/http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2011
84%D8%85%D8%A9-%D8%A7%D9%86%D8%B8%D9%85%D9%81-%D9%B9%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9
8A%8A%D8%B1-%D8%A8%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%%AA%D8%AD%D8%B1%D9
84%%D9

المنطـق، إلى «سـلطة» تسـعى إلى «دولـة»، مقابـل عـدم تراجـع إسرائيـل عـن جوهرهـا الكولونيـاليّ (روحانـا، 2014). وبالتـاليّ، هـذا إن أردنـا تسـميّة المسـمّيات الصحيحـة، فهـو أكـثر مـمّا يمكـن اعتبـاره نضوجـاً هـو انتظـار إسرائيلي-أمريـكيّ لنضـوج هزيمـة منظّمـة التحريـر في بـيروت، مـن خـلال اسـتنزافها الممـزوج بدفـاع رئيسـها المسـتميت عنهـا كجسـم، ولـو فقـد جوهـره وتحـوّل إلى خطـاب آخـر في وادٍ آخـر.

هـذا التحـوّل الجـذريّ الـذي تـوّج بإبـرام اتفاقيّـة «أوسـلو»، أدّى، بصـورة تدريجيّـة، إلى تحـوّل هيـكليّ تنظيمـيّ في منظمـة التحريـر الفلسـطينية، وتميّـز عمليـاً بالتراجـع لصالـح «السـلطة» ومؤسّسـات بنـاء «الدولـة». وبمـا أن المنظمـة تحوّلـت جذريـاً وليـس ظاهريـاً، وإسرائيـل لم تتراجـع عـن جوهرهـا الكولونيـاليّ، فإنّنـا أمـام تغـير جـذريّ في أحـد أطـراف المعادلـة في الـصراع فقـط، دون أي تغـيّر في الطـرف الآخـر. والتغـيّر الجـذريّ يحتـاج علاجـاً جذريّـاً، وليـس مجـرّد ظاهـريّ، لذلـك فـإن البحـث يـرى في الأزمـة التـي يعـاني منهـا النظـام السـياسيّ الفلسـطينيّ، أزمـة إطـار صراع أكـثر مـن كونهـا مجـرّد انسـحاب أو التـزام باتفاقيّـة «أوسـلو» المكتوبـة والموقّعـة، بـل هـو التـزام ببرنامـج سـياسيّ أدى بالمنظمـة إلى نقـل ثقلهـا السـياسيّ جميعـه إلى «الداخـل»، مـا جعـل منهـا نخبـة سياسـيّة مكشـوفة تمامـاً للاحتـلال بالمفهـوم المـادّي والعسـكريّ والرمـزيّ. وتدريجيـاً، بـات التعـاون الأمنـيّ بـين الحركـة الاسـتعماريّة والجسـم السـياسيّ الفلسـطينيّ وجوديّـاً للجسـم السـياسيّ في الضفّـة الغربيّـة، بحكـم الانقسـام السـياسيّ بـين «فتـح» و«حـماس»، والتعـاون عـلى حمايـة «البرنامـج السـياسيّ». فباتـت إسرائيـل تتعامـل عـلى الصعيـد الأمنـيّ مـع السـلطة الفلسـطينيّة، انطلاقـاً مـن مـدى فاعليّتهـا في صيانـة أمـن الاحتـلال مـن جهـة (هـلال، 2013: 25)، وباتـت السـلطة الفلسـطينيّة متعلّقـة بإسرائيـل أمنيـاً لحمايـة «برنامجهـا السـياسيّ» وحمايـة سـلطتها أيضـاً.[1]

لقـد أفـضى هـذا التحـوّل، أيضـاً، إلى تقزيـم تدريجـيّ وصـل حـد الغيـاب التـام للمنظّمـة لصالـح «السـلطة»، وبقيـت المنظمـة، عمليـاً، عـلى فـراش المـوت تحتـضر ولا تمـوت، تهمّـش نهائيـاً ولا تُقتـل، تحافـظ عـلى اسـمها وتهمّـش جوهرهـا. أو كـما يقـول خليـل شـاهين إن الغايـة الوحيـدة مـن إبقـاء المنظّمـة هـو: اسـتكمال مـا بدأتـه بهـذا الاعـتراف «باسـم الشـعب» عشـيّة «أوسـلو» للقيـام بمهمّتهـا الأخـيرة وهـي المصادقـة عـلى الحـل النهـائيّ، باسـم الشـعب، أيضـاً، قبـل أن تُـترك لتلفـظ أنفاسـها الأخـيرة.[2] والمثـير للسـخريّة في الحالـة الفلسـطينيّة هـو أن المنظّمـة مخوّلـة بالتفـاوض والتوقيـع عـلى

1 يقـول الوزيـر الإسرائيـليّ السـابق، وعضـو الكنيسـت عـن الليكـود، وهـو أيضـاً عضـو في الكابينيـت؛ أي المجلـس الـوزاري المصغّـر للشـؤون الأمنيّـة والسياسـيّة، زئيـف إلكـين، إن «التنسـيق الأمنـي يحافـظ عـلى أبـو مـازن أكـثر مـمّا يحافـظ عـلى إسرائيـل». وفي وقـت سـابق، أيضـاً، قـال المحلّـل العسـكري في **موقـع والـلا**، آفي يسـخاروف إن التنسـيق الأمنـيّ هـو مصلحـة مشـتركة للطرفـين.

2 خليل شاهين. «انتحار الفكر السياسي وأفول الحالة الحزبيّة»، مركز مسارات:

وفاتها، فمن يفاوض هي «دائرة شؤون المفاوضات» في منظّمة التحرير وليس السلطة، ومن يوقّع هي منظّمة التحرير وليس السلطة، وباختصار: من يفاوض على هدم منظمّة التحرير لصالح السلطة هي المنظّمة ذاتها.

من هذا المنطق، يجنّب الباحث ذاته الخوض في سؤال «إعادة إحياء منظّمة التحرير أم عدم إحيائها»، ويكتفي بل يذهب إلى التأكيد، أيضاً، على أهميّة إجراء مناقشة تتعدّى الجسم السياسيّ الشكليّ ووجوده أم عدم وجوده. وفي الوقت الذي يجنّب الباحث ذاته الإجابة عن سؤال مصير «الجسم السياسيّ»، فإنّه يشدّد على أن أي عمليّة مراجعة أو إحياء، عليها أن تبحث الجوهر قبل الظاهر، وتبحث استعادة الإطار الكولونياليّ للصراع مع الصهيونيّة، وهو ما يستوجب تغييراً جذريّاً ومراجعة تاريخيّة للمسيرة السياسيّة الفلسطينيّة ككل، إذ تشكّل اللحظة التاريخيّة ذاتها التي يمكن النظر إليها على أنّها مرحلة بداية الأزمة المستمرّة؛ أي لحظة تبديل إطار الصراع أيضاً، لحظة مراجعة شاملة للمسيرة كافة، التي كانت قبلها وأفضت إليها على الصعيد الإقليميّ؛ أي علاقته بالإقليم والامتداد العربيّ؛ والفلسطينيّ؛ أي تمثيله للفلسطينيّ في أماكن تواجده المختلفة إن كان الأراضيّ المحتلة العام 1948، أو 1967، أو الفلسطينيّين في الشتات؛ والدوليّ؛ أي علاقته بالقوى الدوليّة كعلاقته بالولايات المتحدة وروسيا وغيرهما. وإن أردنا الخوض في هذه المراجعة، فإنّها مراجعة شاملة جذريّة تتعدّى التعصّب الفصائليّ حتّى إلى منظّمة التحرير ذاتها كممثّل شرعيّ ووحيد للشعب الفلسطينيّ كجسم يجب محاسبته، ويجب مراجعة مسيرة حفاظه على ذاته، والثمن الذي دُفع لقاء هذه المسيرة.

وبما أن الاستيطان الإسرائيليّ؛ أي السيطرة على الأرض، هو الجوهريّ في المشروع الصهيونيّ بوصفه استعماراً استيطانياً إحلالياً، فإن أي فعل جدّي وجذريّ للحد من توسّعه أو تفكيكه يعد في الوقت ذاته تفكيكاً للمشروع برمّته. وهو ما يحتاج، عملياً، إلى إعادة الحراك السياسيّ الفلسطينيّ إلى مربّع التحرّر؛ أي استعادة إطار الصراع الكولونياليّ مع الصهيونيّة، وهذا ما يفتح الباب سياسياً على إعادة صوغ للعلاقة بين الفلسطينيّين في مختلف أماكن تواجدهم وعيشهم إن كان في الداخل، أو الضفّة، أو غزّة أو الشتات، وهي، عملياً، نقطة القوّة الأساسيّة لدى الفلسطينيّين إن كان أولاً وجودهم على الأرض في غزّة والضفّة والأراضيّ المحتلة العام 1948؛ وإن كان في الشتات، من خلال التأثير على الساحة الدوليّة. وبالتالي، فإن التوصيات الواردة في هذا الفصل، وعلى الرغم من أهميّتها، تحتاج أولاً إلى إجراء مراجعة جذريّة للحالة الفلسطينيّة معرفياً وسياسياً.

http://masarat.ps/sites/default/files/content_files/wrq_lhl_lhzby_nhyy-_khlyl_shhyn.pdf

استيطان واحد يُقابل ببرنامج سياسيّ واحد

يطرح الباحث على طول القسم الأول من البحث، العلاقة ما بين «الحركة» و«الدولة»، والتداخل والتقاسم الوظيفيّ الاستعماريّ الاستيطانيّ على أساس كونه مركباً جوهرياً يستهدف الفلسطينيّ على جانبيّ الخط الأخضر. ويتم استعمال مصطلح الخط الأخضر في هذا الفصل تحديداً، للدلالة على البرامج السياسيّة على جانبيه، وليس لكونه قائماً بالنسبة إلى إسرائيل. وبما أن الاستيطان واحد على جانبيّ الخط الأخضر، وقائم بالسياسات ذاتها التي طبّقها شارون في الضفّة الغربيّة، واستمدّها من أوسشكين في العام 1904، حيث استندت إليها الحركة الصهيونيّة في عمليّة الاستيطان الأولى في فلسطين، يُضاف إليها طبعاً التوجّه السياسيّ الأيديولوجيّ الإسرائيليّ نحو التديّن والصهيونيّة الدينيّة الذي كان وزير التربيّة والتعليم، وزعيم حزب «البيت اليهوديّ» نفتاليّ بينيت أفضل من عبّر عنه من خلال مقولة «كلّنا مستوطنون»، فإنّه يتوجّب على السياسة الفلسطينيّة برمّتها، البدء في التفكير بالاستيطان كأساس يُبنى عليه من حيث البرامج السياسيّة الموحّدة؛ أي العمل فلسطينياً داخلياً على التعبئة السياسيّة والوعيّ السياسيّ بأهميّة التوحّد في مواجهة آلة السيطرة على الأرض والإحلال والربط الدائم سياسياً وفكرياً بين الاستيطان والطرد والإحلال في «أم الحيران»، وفي «سوسيا»، من مبدأ الهدف ذاته: طرد العرب وتوطين اليهود.

يأتي استعمال كلمة «داخلياً» في سياق الحديث عن الاستيطان الإسرائيليّ منعاً للبس قد يحصل ويحصل الآن في فلسطين، يقضيّ بالتنازل عن «حل الدولتين»، والتوجّه إلى «الدولة الواحدة»، وبخاصة بعد لقاء نتنياهو-ترامب الأول بعد فوز الثاني في الانتخابات الأميركيّة في البيت الأبيض، الذي تميّز بعدم التزام الإدارة الأميركيّة الجديدة بـ«حل الدولتين»، ودعم أي حل يتفق عليه الطرفان إن كان دولة واحدة أو دولتين،[1] وتصريحات وزراء اليمين الإسرائيليّ بنيّتهم ضمّ المناطق (ج) تدريجياً إلى إسرائيل. وهذا البحث، أو هذه التوصية تحديداً، تحاول طرح <u>توجّه آخر وهو العمل على مستويين مختلفين</u>: الأول هو الداخليّ الفلسطينيّ والعربيّ؛ أي برنامج نضاليّ كفاحيّ يعمل على توحيد الشعب الفلسطينيّ سياسياً وكفاحياً، من خلال تبنّي سياسات موحّدة والعمل

1 «ترامب يطالب نتنياهو بالتوقّف قليلاً عن الاستيطان»، **موقع عرب 48**:
http://www.arab48.com/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-8A%D8%A9/%D8%84%D9%88%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9D8%%/15/02/2017/8A%D8%A9%84%D9%88%D9%%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D986%D8%AA%%84%D8%A8-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%85%D8%A8-%D9%AA%D8%B1%D8%A7%D981-%82%D9%88%D9%84%D8%AA%D9%88-%D8%A8%D8%A7%D9%87%D9%8A%D8%A7%D9%86%D9%D984%D8%A7%D8%B3%D8%%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7-%D8%B9%D9%8A%D9%84%D9%82%D9%%D986%8A%D8%B7%D8%A7%D9%AA%D9

على فعاليّات ونشاطات مناهضة للاستيطان تتشابك من خلالها قضايا السيطرة على الأرض على طول فلسطين التاريخيّة، وهو ما من شأنه أن يؤسّس لتشابك فلسطينيّ يرد على التفتيت الإسرائيليّ وتواصل يرد على الفصل الجغرافيّ- السياسيّ؛[1] أمّا الثانيّ فهو المستوى الخارجيّ، حيث التمسّك بالخطاب الحقوقيّ الدوليّ الذي لا يزال العالم كلّه يرى في الاستيطان الإسرائيليّ في الأراضي المحتلة العام 1967 أنه غير شرعيّ، والدليل الأخير على ذلك كان قرار مجلس الأمن الدوليّ رقم 2334 الصادر في 2016/12/23، والتنازل عنه ليس إلّا تسليماً واستسلاماً للواقع الذي فرضته إسرائيل في الضفّة الغربيّة لن يتحمّل مسؤوليّته إلّا المتنازل عنه، وهو الفلسطينيّون إن أقدموا على تبنّي واقع فرضته إسرائيل، وهي المسؤولة عنه في الساحة الدولية.[2]

مشروع لم يكتمل وشعبٌ ما زال على الأرض

من ينظر إلى البحث بمعزل عمّا يُكتب في هذا الفصل، يُهيأ له أن المشروع الصهيونيّ وحيد، لا يتأثّر ولا يتراجع، وهذا غير صحيح. فالمشروع الصهيونيّ يتراجع، ومن المُمكن أن يُهزم، أيضاً، لطالما أنّه لم يكتمل بعد كمشروع أولاً؛ ولطالما لا يزال العاملان المُقاومان له ويمنعان اكتماله قائمين، وهما: أولاً وقبل أي شيء الشعب الفلسطينيّ، الذي لا يزال في وطنه ويشكّل النواة والقاعدة الأساسيّة والركيزة لأي برنامج سياسيّ قائم أو سيُبني، ومنه ينطلق. والثاني، القضيّة بحد ذاتها على الساحة العربيّة والدوليّة؛ أي بمعنى رمزيّة القضيّة ورفض إسرائيل من حيث المبدأ في الوجدان العربي والدولي. وفي المقابل، فإن المشروع ذاته، لم يقرّ بعد باكتماله ووصوله إلى مرحلة التكامل، ويظهر هذا في الفصل الأول من حيث الاقتصاد في المشروع الاستيطانيّ، حيث ما زال بأيديّ الدولة؛ أي بمرحلة «تثبيت الأقدام»، ويظهر من دعوات الضم للمناطق (ج)، والتوسّع الاستيطانيّ المستمر والتحوّلات في المشروع الصهيونيّ. وبالتاليّ، فإن الحقيقة هي القول أنّه وإن هُزم الشعب الفلسطينيّ في مراحل عدّة تاريخيّة، فهذا لا يعني، بالضرورة، نهاية

1 خرجت مبادرات عدّة في الآونة الأخيرة في فلسطين شارك فيها من الداخل والضفّة الغربيّة وقطاع غزّة والشتات كمظاهرات «برافر» التي خرجت تظاهرات داعمة لها في أماكن عدّة في العالم وفلسطين، إضافة إلى مبادرات في الضفّة الغربيّة شارك فيها، أيضاً، من الداخل كـ«باب الشمس» وغيرها. إلّا أن هذه المبادرات جميعها لم ترق إلى مستوى العمل الإستراتيجيّ المتواصل، وهذا ما يقصده الباحث في هذه النقطة تحديداً، أي تبنّي إستراتيجيّة كفاحيّة طويلة الأمد تعمل على التشبيك بين التجمّعات الفلسطينيّة، وبخاصة أن قضيّة «الأرض» قادرة على تجميع الجهود، والكل الفلسطينيّ مستهدف منها.

2 يمكن الاستزادة حول الموضوع بالنظر إلى مقالة ناديا حجاب. «لا تتخلّوا عن الخط الأخضر: نقطة ضعف إسرائيل»، **موقع شبكة السياسات الفلسطينيّة:**

84%D%84%D8%A7-%D8%AA%D8%AA%D8%AE%D9%https://al-shabaka.org/commentaries/%D9
84%D8%%84%D8%AE%D8%B7-%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%88%D8%A7-%D8%B9%D9%9
81-%82%D8%B7%D8%A9-%D8%B6%D8%B9%D9%86%D9%A3%D8%AE%D8%B6%D8%B1-%D9
/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6

الـصراع أو خسـارة الحـرب.

وبمـا أن موضـوع بحثنـا هـو الاسـتيطان الإسرائيـليّ، فإنـه بوصفـه جوهريّـاً في الصهيونيّـة، تأثّـر هـو الآخـر بعاملـين مهمّـين مترابطـين:

1. العامـل الأول والأهـم هـو المقاومـة الفلسـطينيّة للمـشروع الاسـتيطانيّ، إذ مـن المهـم ذكـر أن المقاومـة الفلسـطينيّة المنظّمـة والمحليّـة، أفضـت إلى تغيـير منظومـة السـيطرة عـلى الأرض مـن اسـتعمار ذاتيّ كـما كان في أسـتراليا أو كنـدا، إلى اسـتعمار جماعـي وملكيّـة جماعيّـة لـلأراضيّ والدفـاع عنهـا مثّلتهـا الأذرع المختلفـة للمنظّمـة الصهيونيّـة.[1] أمّـا بعـد، فـإن مراجعـة بسـيطة لسـجل الهجـرة الداخليّـة للسـكّان في إسرائيـل، المنشـور في التقريـر السـنوي الإحصـائي الصـادر عـن جامعـة أرئيـل، تجعلنـا نلحـظ أن مـؤشّر الهجـرة مـن المسـتوطنات ارتفـع بشـكل ملحـوظ ابتـداءً مـن العـام 2000؛ أي عـام انـدلاع الانتفاضـة الفلسـطينيّة الثانيّـة. ففـي الوقـت الـذي هجـر المسـتوطنات في العـام 1996 مـا يعـادل 8 آلاف مسـتوطن، مقابـل هجـرة 14500 إلى المسـتوطنات، هجـر المسـتوطنات في العـام 2000 مـا يعـادل 16000 ألـف مسـتوطن؛ أي العـدد المضاعـف لمـا كان في العـام 1966 مقابـل هجـرة 8000 مسـتوطن فقـط للمسـتوطنات، أي قـل عـدد المسـتوطنين في عـام انـدلاع الانتفاضـة ذاتـه بـ8 آلاف مسـتوطن.[2] وإضافـة إلى التقريـر، تشـير معطيـات نشرتهـا مؤسّسـة «سـلام الآن» إلى أن 45 % مـن المسـتوطنين اليهـود هجـروا المسـتوطنات وذهبـوا للاسـتقرار في الأراضيّ المحتلـة العـام 1948.[3] وعـلى الرغـم مـن عـدم وجـود وفـرة معطيـات دقيقـة لنسـبة المسـتوطنين الذيـن هجـروا المسـتوطنات خـلال فـترات الانتفاضـات الفلسـطينيّة، وذلـك يعـود إلى احتـمال كونهـم هجروهـا وعـادوا إليهـا بعـد انتهـاء

1 رائف زريق. «الأرض، القانون، الأيديولوجيا»، **مجلّة قضايا إسرائيليّة**، العدد 54.

2 «التقرير السنوي للإحصاء في يهودا والسامرة- 2009»، صادر عن جامعة أرئيل، ومتوفّر على الرابط التاليّ:
https://www.ariel.ac.il/images/stories/site/departments/social_anthropology/JudeaAndSamariaStatistics2009.pdf

3 مقتبـس لـدى: صالـح محمـد النعامـي. «تأثـيرات الانتفاضـة عـلى الواقـع الديموغـرافيّ والفكـري والاجتماعـي في إسرائيـل»، متوفّـر عـلى الرابـط التـاليّ:
8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA+%D8%A%https://naamy.net/news/View/118/%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9
89+%D8%84%D9%81%D8%A7%D8%B6%D8%A9+%D8%B9%D9%86%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%7%D9
88%D%85%D9%8A%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B9+%D8%A7%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%%A7%D9
85%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%8A+%D9%81%D9%8%BA%D8%B1%D8%A7%D9
%81%D9%8A+%D9%83%D8%B1%D9%81%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%8A+%D9%%D8%A7%D8%B9%D9
WLSgPm996pp.#/84%8A%D9%8A+%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9

الانتفاضة، وأن البناء الاستيطانيّ ذاته لم يهدم، فإن النظر إلى المستوطنين بصورة واقعيّة تستوجب النظر إليهم كمجتمع وعائلات، يخاف ويهرب ويتصرّف كأي تجمّع سكّانيّ من حيث التأثيرات السوسيولوجيّة عليه في حالة الهجوم وتشكّل خطر. وهذا ما لا يمكن إغفاله من حيث النظر إلى المستوطنين، وأهميّة النظر إليهم على أساس «أنسنة» بالمفهوم العلميّ للسلوك الإنسانيّ، ما يقوّي فرضيّة «الهروب»، وبخاصة أن لهم بديلاً وعائلات في الأراضي المحتلة العام 1948، يستطيعون البقاء فيها على عكس الفلسطينيّ المُحاصر الذي يُصبح في حالة اشتباك، محاصراً أكثر وعرضة للإعدام الميدانيّ في حال خرق الحصار ذاته، أمّا البناء الاستيطانيّ، فقد انخفض بشكل ملحوظ وتراجع من حواليّ 5000 وحدة استيطانيّة في العام 2000، إلى 1700 وحدة استيطانيّة في العام 2001، وهو عام على الانتفاضة.

2. العامل الثانيّ الذي سيتم التطرّق إليه هو الساحة الدوليّة والضغوط الدولية التي لا تزال تنظر إلى الاستيطان في الضفّة الغربيّة على أنّه غير شرعيّ. والترابط نابع بالأساس من أن غالبيّة الحراكات الدوليّة والمبادرات جاءت منعاً لانفجار الميدان أو بعد عمليّة انتفاض. فمثلاً، لم تأتِ مفاوضات «أوسلو» إلّا بعد الانتفاضة الأولى، وتفجّرت الانتفاضة الثانيّة بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد. ولم يتحرّك كيري لطرح مبادرته العربيّة إلّا بعد انفجار هبّة الطعن والدهس في فلسطين العام 2015- 2016، وكان الهدف منها وقف الانتفاضة ومنح الفلسطينيّين أفقاً سياسيّاً جديداً من خلال مبادرة إقليميّة رفضها نتنياهو في نهاية المطاف.[1] وبالتاليّ، فإن أي انخفاض في وتيرة البناء الاستيطانيّ جاء استجابة لظروف ميدانية أرغمت إسرائيل والعالم على التفاوض حول مستقبل الضفّة الغربيّة. أمّا من حيث تأثير الضغوطات الدوليّة على إسرائيل، فإنّها فعّالة، إذ كانت أقل فترات البناء الاستيطانيّ في العام 1994؛ أي بعد توقيع اتفاقيّة

1 انظر «قمّة العقبة السريّة: نتنياهو اقترح خطّة بديلة لحل الدولتين»، **موقع عرب 48**:
http://www.arab48.com/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%84%D9%8A%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AE%D8%B1%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%AD-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AA%D8%B1%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AA%D8%A8%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A/2017/02/20/%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AE%D8%B1%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%AD-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AA%D8%A8%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A/

«أوسلو»، ولكن هذه النقطة تحديداً تأثّرت بحقيقة أن قمّة البناء الاستيطانيّ بالضفّة الغربيّة كانت قبلها بعامين، أي قبل توقيع الاتفاقيّة ووصلت إلى 7750 وحدة استيطانيّة في العام 1991، وانخفضت إلى 1320 وحدة العام 1994. المرة الثانية التي وصل البناء الاستيطانيّ فيها إلى أدنى درجاته، كانت في العام 2010، وهي فترة المفاوضات، حيث تم بناء 741 وحدة استيطانيّة.

وللخلاصة، يتأثّر الاستيطان الإسرائيليّ عملياً بعاملين: المقاومة الفلسطينيّة والتحرّكات الدوليّة المنوطة فيها. وإذا ما دمجنا معها حقيقة جوهريّة الاستيطان في إسرائيل، فإنّنا أمام حقيقة تفيد بأنّه يتوجّب على الفلسطينيين، وليس المستوى السياسيّ الفلسطينيّ أو النخب السياسيّة فحسب، إنّما المجتمع ذاته، تشكيل لجان وبنى اجتماعيّة تقاوم الاستيطان وتفرض واقعاً جديداً يمكن أن يشكّل أولاً على مستوى الوعي بديلاً للتكلّس السياسيّ في الحالة الفلسطينيّة؛ وثانياً يعيق من توسّع المشروع عبر خلق ظروف حياة تمنع المستوطنين من ممارسة الحياة بصورة «طبيعيّة» في الضفّة الغربيّة، ما يؤثّر على المشروع القائم على الاستيطان ككل، والقائم أساساً على إحلال اليهوديّ بدلاً عن العربيّ. وبالتاليّ، فإن في فعل مقاومة الاستيطان ومنظومة الاستعمار الاستيطانيّ ككل، ليس فقط عمليّة إعاقة للمشروع الاستيطانيّ برمّته، بل في طيّاته يحمل عمليّة شفاء مجتمعيّ، ونقيضاً سياسيّاً لنتائج الاستيطان كافة؛ من تفكيك وعزل، يأتي ليُبطل مفعولها عملياً التماسك السياسيّ والهويّة السياسيّة الكفاحيّة التي تُبنى وتتعزّز من خلال الجامع: مقاومة الاندثار؛ أي أن الهدف النهائيّ لأي منظومة استعمار استيطانيّ، دثر السكّان الأصليّين كمجتمعات وقضايا.

في أبجديّات فرض الحقائق:

إن أي صراع على الأرض هو في الوقت ذاته صراع مع الزمن، وبكلمات أخرى، فإن الصراع على الأرض هو، بالضرورة، سباق مع الزمن في مسيرة فرض حقائق عليها تمنع التراجع عنها في أي مفاوضات مستقبليّة. وبالتاليّ، فإن سياسة الأمر الواقع الإسرائيليّة في الضفّة الغربيّة التي يستعرضها الباحث تنبع بالأساس من وعي إسرائيل للصراع وإطاره الكولونياليّ، وهو ما يجب أن يُقابل بوعيّ فلسطيني للصراع، ليس على المستوى النظريّ فحسب، إنّما على المستوى السياسيّ التطبيقيّ أيضاً، ما يعني، بالضرورة، تطبيق سياسة فرض أمر واقع فلسطينيّة على الأرض، وبخاصة في المناطق (ج)، حيث تمنع إسرائيل البناء الفلسطينيّ، وتسعى إلى الضم. والمقصود بسياسة فرض الوقائع على الأرض، على الرغم من منع إسرائيل، هو أولاً إنشاء واقع

مـادّي حتّـى لـو سـعت إسرائيـل إلى هدمـه، فإنّـه سيشـكّل رصيـداً فلسـطينياً عـلى صعيديـن:

1. عمليّـة الهـدم هـي عمليّـة بيروقراطيّـة يمكـن كسـب الزمـن مـن خلالهـا حتّـى إتمامهـا إسرائيليـاً. أمّـا فلسـطينياً، فـإن عمليّـة الهـدم وإعـادة البنـاء كـما حصـل في العراقيب، مثـلاً، هـي فعـل مجتمعـيّ يسـاعد عـلى بنـاء روح التعـاون الكفاحـيّ المجتمعـيّ ويحفّـز عـلى الفعـل السـياسيّ.
2. عمليّـة الهـدم للمنشـآت والمبـاني هـي في الوقـت ذاتـه عمليّـة تشريـد في حـال فـرض واقـع مـادّي ثابـت يتخـذ الشـكل الـذي كانـت عليـه مبـادرة «بـاب الشـمس» مثـلاً، إلّا أنّـه يكـون ثابتـاً مـن حيـث السـكّان والتشـكّل الاجتماعـيّ، وليـس مجـرّد فعّاليـة احتجاجيّـة. وعمليّـة التشريـد، بالـضرورة، هـي إعـادة صـوغ للروايـة عـلى الصعيـد الإعلامـيّ الـدوليّ والمحـلّي، وهـي فرصـة لتسـليط الضـوء أيضـاً عـلى المناطـق التـي يتـم البنـاء فيهـا.
3. الواقـع المـادّي المفـروض هـو ورقـة ضغـط في أي عمليّـة تفـاوض مسـتقبليّة عـلى الحيّـز الـذي تـم البنـاء فيـه، ومنهـا يتـم الانطـلاق. وبالتـاليّ، فـإن الوقائـع المفروضـة عـلى الأرض تشـكّل بحـد ذاتهـا أدوات قـوّة يتـم البـدء منهـا والبنـاء عليهـا.

عمليّـة فـرض الحقائـق، ليسـت بالـضرورة عمليّـة تقـوم بهـا المؤسّسـة الرسـميّة السياسـيّة، بـل هـي، بأقـل مـا يمكـن القـول عنهـا، أبجديّـات النضـال عـلى الأرض، وهـي غـير مرتبطـة نهائيـاً بالمنظومـة السياسـيّة القائمـة، أو التـي سـتقوم، أو بالبرنامـج السـياسيّ، بالقـدر الـذي ترتبـط فيـه بحـق الإنسـان والمجتمـع بأرضـه واسـتغلالها والتوسّـع فيهـا، وهـو الـذي ينبـع أساسـاً مـن إيمـان الفلسـطينيّ بحقّـه في الأرض والحريّـة، مـا يشـكّل نقطـة الـصراع الأساسـيّة مـع الصهيونيّـة، التـي سـترى فيهـا تقليـلاً مـن مسـاحة الأرض التـي تسـيطر عليهـا، أو الأرض التـي مـن الممكـن أن تتوسّـع فيهـا كمـشروع اسـتعمار اسـتيطانيّ. أمّـا الناتـج عـن هـذا التحـرّك بالـضرورة، فهـو احتـكاك مبـاشر وتنافـر جوهـريّ بـين صاحـب الأرض والمُسـتعمر الـذي يطمـح للاسـتيلاء عليهـا. ولم يـأتِ اختيـار «العراقيـب» وهـي القريـة الفلسـطينيّة مسـلوبة الاعـتراف في النقـب التـي هدمـت أكـثر مـن 100 مـرّة، عبثـاً واعتباطـاً وصدفـة، فالقـرى والبلـدات التـي تمّـت إعـادة بنائهـا كثـيرة، ولكـن اختيـار «العراقيـب»، تحديـداً، جـاء بهـدف إعـادة البحـث إلى فرضيّتـه الأساسـيّة: الاسـتيطان واحـد في فلسـطين، والهـدف هـو الاسـتيلاء عـلى الأرض وطـرد الفلسـطينيّ منهـا.

خاتمة

القوّة الكامنة

على الرغم من أن إسرائيل تملك القوّة والتفوّق العسكريّ والتكنولوجيّ الأمنيّ، إضافة إلى الاقتصاديّ، وهي تقريباً تتفوّق على الفلسطينيّين في المجالات كافة، فإن قوّة كامنة في الفلسطينيّ كشعب ومجتمع ما زال صامداً في أرضه ووطنه، من الممكن أن تُضاهيّ مظاهر التفوّق والقوّة الإسرائيليّة كافة، وهي: القضيّة والشعب. والقضيّة هنا ليست مجرّد كلمة يتم تداولها في بحث عن الاستيطان الإسرائيليّ، بل تشكّل القضيّة ورفض الصهيونيّة مصدر الإجماع الوحيد الذي من الممكن أن يتجمّع حوله الفلسطينيّون سياسياً وثقافياً. وبالتاليّ، فإن وجود 4 تجمّعات فلسطينيّة ناتجة عن منظومة السيطرة الإسرائيليّة، ليست إلّا نقطة قوّة فلسطينيّة إن أحسن استعمالها وتجنيدها لخدمة هدف واحد؛ أي إن تمّت عمليّة التجميع على أساس جسم واحد يراعي الخصوصيّة، ولكنّه يعمل بالأساس لتحقيق غاية واحدة: أن تصب الجهود كافة المبذولة في حيفا ورام الله وغزّة وبيروت وعمّان والعواصم الأوروبيّة وأمريكا؛ أي الجهود التي يبذلها كل تجمّع فلسطينيّ في مكان واحد. ومن خلال رؤيّة واحدة وإستراتيجيّة فلسطينيّة واحدة سياسيّة وليست ثقافيّة مجرّدة؛[1] أي كيف يمكن تحقيق الوحدة السياسيّة التي تراعي خصوصيّة التجمّعات التي بدورها تراعي خصوصيّة القضيّة الجامعة وتحافظ على الخطوط الحمر التي لا يمكن تجاوزها ما يحتاج إلى:

1. تحقيق رؤية سياسيّة موحّدة بعد إجراء مراجعة تاريخيّة (يمكن النظر إلى العنوان «فلسطين: أزمة سياسيّة مستمرّة»)، ومنها الانطلاق إلى إعادة ترتيب البيت الفلسطينيّ بوصفه بيتاً واحداً يعاني من تهديد واحد. والوصول إلى

1 للاستزادة حول موضوع الهويّة الثقافيّة المجرّدة من السياق السياسي المتحدّي لجوهر الصهيونية، وكيف يمكن أن تتحوّل الثقافة إلى هويّة فلسطينيّة فلكلوريّة يمكن للصهيونيّة التعايش معها، يمكن النظر إلى: رازي نابلسي. «الفلسطينيّون في الداخل: الهويّة بين القوميّ والمدنيّ»، **السفير العربيّ**:
http://arabi.assafir.com/Article/15496/

المعادلـة اللازمـة معرفيـاً وتشـحذ الفعـل السـياسي.

2. التأسـيس لبنـاء جسـد سـياسيّ فلسـطينيّ واحـد يشـكّل عنوانـاً، ويعمـل عـلى تصحيـح المسـار السـياسيّ التشرذمـيّ الـذي كان قائمـاً وسـبباً في الأزمـة السياسـيّة المسـتمرة، مـن خـلال العمـل الجـاد عـلى مسـتوى التعبئـة السياسـيّة، ونـشر الوعـيّ والمعرفـة التحرّريـة.

هـذا ينبـع مـن حقيقـة أن قضيّـة فلسـطين تشـكّل، بحـد ذاتهـا، نقيضـاً أخلاقيـاً للصهيونيّـة، وهـذه حقيقـة مطلقـة عـلى الرغـم مـن المحـاولات كافـة التـي يقـوم بهـا الإسرائيليّـون ذاتهـم وغيرهـم وتهـدف إلى نكرانهـا، أو حتّـى المسـاواة الأخلاقيّـة بـين قضيّـة تحرّريـة وحركـة اسـتعماريّة. ومـن هـذا التناقـض الأخلاقـيّ يولـد التناقـض السـياسيّ. فـالأولى -أي الصهيونيّـة- تسـعى إلى التفكيـك، وعـلى النقيـض -أي الفلسـطينيّ- يسـعى إلى التجميـع؛ الأولى تسـعى إلى التشـتيت وعـلى الثانيّـة أن تسـعى إلى التركيـز؛ الأولى تسـعى إلى البطـش وعـلى الثانيّـة أن تقاومـه؛ الأولى تسـعى إلى الإحـلال وعـلى الثانيّـة أن تسـعى إلى بنـى اجتماعيّـة سياسـيّة ماديّـة واقتصاديّـة تهـدف وتسـاند الصمـود؛ والأهـم: الأولى تسـعى إلى تفكيـك الأسـاس المـادّي لقيـام كيـان سـياسيّ متواصـل مـن خـلال المعـازل والحواجـز والحـدود، وعـلى الثانيّـة أن تسـعى إلى تشـكيل قضيّـة سياسـية عابـرة للجغرافيـا تُبنـى وتتأسّـس كفاحيـاً. كيـف يمكـن تأسـيس قضيّـة سياسـيّة عابـرة للجغرافيـا تشـكّل رداً عـلى الحاجـز العسـكريّ والمسـتوطنة والجـدار؟ الجـواب عـن هـذا السـؤال يكمـن في صلـب البرنامـج السـياسيّ الـذي يشـكّل، أيضـاً، في الوقـت ذاتـه، ويصيـغ بالمـوازاة الوعـيّ السـياسيّ. **وبكلـمات أخـرى: لا يمكـن سـجن الفكـرة، ولا تتوقّـف الفكـرة عـلى الحواجـز، ولا تسـتطيع مسـتوطنات إسرائيـل إيقافهـا عـن التمـدّد. فهـي- أي الفكـرة، كالمعانـاة، لا يوقفهـا إلّا تفكيـك المسـبّب الرئيـسيّ لهـا، وفي فلسـطين لا وجـود لمسـبّب أكـثر وضوحـاً مـن الصهيـونيّ.**

مقولـة «برنامـج سـياسيّ» في هـذا البحـث بعيـدة كل البعـد بـل وتتناقـض، مـع أي برنامـج يسـعى إلى التصالـح مـع الصهيونيّـة، وذلـك يعـود إلى حقيقـة أن التصالـح مـع «الصهيونيّـة» يعنـي، بالـضرورة، التصالـح مـع ناتـج الصهيونيّـة؛ أي التقسـيم والتفتيـت أولاً؛ وثانيـاً لأن مـا يوحّـد الفلسـطينيّين هـو اسـتهدافهم مـن قبـل الصهيونيّـة إن كانـت متمثّلـة بـ«الدولة» التي تمـارس العنف والقمع بالمؤسّسـات الأمنيّـة والعسـكريّة والاقتصاديّـة، أو «المـشروع» الـذي يُمـارس الاسـتعلاء العرقـيّ ويمنـح «الدولـة» والمجتمـع الصهيـونيّ المـبرّر الأيديولوجـيّ بشـقّيه العرقـيّ والدينـي. وبالتـاليّ يتوجّـب، بالـضرورة، بنـاء البرنامـج السـياسيّ الـذي مـن شـأنه أن يكـون موحّـداً وعابـراً للأيديولوجيـا، تكوينيـاً وجوهريـاً عـلى أسـاس معـاد ومتناقـض مـع «الصهيونيّـة» بتجلّياتهـا كافـة، ويمنـح الفلسـطينيّ المعرفـة والوعـي

والأدوات النضاليّة اللازمة للبناء عليها. فتحمل الصهيونيّة في باطنها الثنائيّة المتناقضة التي يجب البناء عليها وانطلاقاً منها، تلك الثنائيّة التي تفرض التقسيم وتوحّد بفعل المعاناة، فكما تفرّق السياسات الاستعماريّة يوحّد الظلم الناتج عنها. وكما تفرّق سياسات السيطرة على الأرض، يوحّد الدفاع عنها. وكما تفرّق المستوطنات، يوحّد التهجير. وبالتاليّ، فإن الصهيونيّة، بوصفها التناقض المركزيّ، تفرض ذاتها على الفلسطينيّ كأداة توحيد وتناقض مركزيّ يجب البناء عليه والبدء منه.

المراجع

أرونسون، جيفري. **سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربيّة**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، 1990.

أزولاي، أرئيلا، وأوفير عدي. **نظام ليس واحداً: الاحتلال والديمقراطيّة بين البحر والنهر (1967-)**، ترجمة: نبيل الصالح، رام الله: المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة «مدار»، 2012.

بابي، أيلان. **التطهير العرقيّ في فلسطين**، بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة، 2007.

بشارة، عزمي. **من يهوديّة الدولة حتّى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطيّة الإسرائيليّة**، رام الله: مواطن؛ المؤسّسة الفلسطينيّة لدراسة الديمقراطيّة، 2005.

بن، ألوف. «نظرة مغايرة للاستيطان»، مجلّة **حتلنة إستراتيجيّة**، المجلّد 11، تشرين الأول 2008.

جبارين، يوسف. «مخطّط شارون وبناء الوطن اليهوديّ»، **مجلّة قضايا إسرائيليّة**، العدد 47، 2012.

جبارين، يوسف. **التخطيط الإسرائيلي في القدس: إستراتيجيّات السيطرة والهيمنة**، رام الله: المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة «مدار»، 2016.

جمّال، أمل. **الفكر الصهيونيّ في متاهات التجديد والتحديث**، بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة، 2016.

جمّال، أمل. ورقة تحت عنوان «**تحدّيات مصادر شرعيّة إسرائيل وانعكاسها في تأثير المستوطنين على سياسات الدولة في الأراضيّ المحتلة العام 1967**»، بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة، 2016.

حنانئيل، رافيت. «نظرة على السياسة القوميّة التي تنتهجها الدولة الإسرائيليّة في موضوع الأراضي»، **مجلّة قضايا إسرائيليّة** العدد 54، 2014.

خمايسي، راسم. «أيديولوجيا، سياسات وأدوات السيطرة على الأرض وتهويد المكان»، **مجلّة قضايا إسرائيليّة**، العدد 54، 2014.

روحانا، نديم. «المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ: نحو استعادة الإطار الكولونياليّ للصراع»، **كتاب مؤتمر**

مسارات السنوي الثالث: إستراتيجيّات المقاومة، رام الله: المركز الفلسطينيّ لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجيّة- مسارات، 2014.

زريق، رائف. «الأرض، القانون، الأيديولوجيا»، **مجلّة قضايا إسرائيليّة**، العدد 54، 2014.

سلامة، سليم. «مؤسّسات الشعب اليهوديّ القوميّة»، **مجلّة قضايا إسرائيليّة**، العدد 62، 2016.

سيغيف، توم. **1967: والأرض غيّرت وجهها**، القدس: كيتر، 2005.

شحادة، امطانس وحسام جريس. **دولة رفاه المستوطنين: الاقتصاد السياسيّ للمستوطنات**، رام الله: المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة «مدار»، 2013.

شيلخ، يئير. **المتديّنون الجدد: نظرة راهنة على المجتمع الديني في إسرائيل**، ترجمة: سعيد عيّاس، رام الله: المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة «مدار»، 2002.

الصالح، نبيل. **عنف المستوطنين وأثره على الفلسطينيين**، رام الله: المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة «مدار»، 2014.

صايغ، يزيد. **الكفاح المسلّح والبحث عن الدولة**، بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة، 2002.

صوان، دان وفيريد نأمان- حبيب. **التقرير الإحصائيّ السنويّ يهودا والسامرة 2009**، مستوطنة أرئيل: جامعة أرئيل، 2010.

العكش، منير. **دولة فلسطينيّة للهنود الحمر**، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2015.

غانم، هنيدة. «المحو والإنشاء في المشروع الاستعماريّ الصهيونيّ»، **مجلّة الدراسات الفلسطينيّة**، العدد 96، 2013.

غليك، كارولين. **«ضم الآن»**، أشكلون: منشورات سيلع مئير، 2015.

المحكمة، خمسون عاماً من القضاء في إسرائيل. وزارة الأمن الإسرائيليّة، تل أبيب: منشورات «دبوس مئير»، 1999.

مصطفى، مهنّد. **المستوطنون من الهامش إلى المركز**، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيليّة «مدار»، 2013.

معهد الأبحاث التطبيقيّة - القدس «أريج». **الوضع الجيوسياسيّ في المحافظات: بيت لحم، رام الله، سلفيت، الخليل، نابلس، جنين أريحا**. إعداد: وحدة مراقبة الاستيطان، بيت لحم 2015.

مؤسسة «سلام الآن». البناء الاستيطانيّ حتّى العام 2015.

مؤسّسة «سلام الآن». **حيلة البؤر**، 2017.

مؤسّسة «سلام الآن»، **قانون النهب الكبير للأراضيّ: قانون سلب الأراضي الخاصّة وشرعنة 55 بؤرة غير قانونيّة**، 2016.

مؤسّسة كرم نابوت. **أزرق أبيض لكن أسود: عمل فريق الخط الأزرق في الضفّة الغربيّة**، كانون الأول 2016.

مؤسّسة كرم نابوت. **حديقة مغلقة: إعلان المناطق المغلقة داخل الضفّة الغربيّة**، آذار 2015.

نابلسي، رازي. «قانون أملاك الغائبين في القدس: السيرة الذاتية لتشريع النهب»، **مجلّة قضايا إسرائيليّة**، العدد 58، 2015.

هرتسل، ثيودور. **دولة اليهود**، ترجمة: محمد فاضل، عمان: دار الشروق الدوليّة للنشر، 1896.

وزارة الأمن الإسرائيليّة. **المحكمة، خمسون عاماً من القضاء في إسرائيل**، تل أبيب: منشورات دبوس مئير، 1999.

وولف، باتريك. «**الكولونياليّة الاستيطانيّة واستئصال/محو السكّان الأصليين**»، في: **الماضي هو الحاضر: الاستعمار الاستيطانيّ في فلسطين**، ترجمة: داليا طه، دراسات الاستعمار الاستيطانيّ، 2012.

يفتاحئيل، أورن. **الإثنوقراطيّة سياسات الأرض والهويّة في إسرائيل/فلسطين**، ترجمة: سلافة حجّاوي، رام الله: المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة «مدار»، 2012.

يقين، سعيد. **الجدار العازل الإسرائيليّ: دراسة في السياسة الديموغرافيّة والتطهير العرقيّ (2002-2014)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 2015.